ماجستير النّوع الاجتماعي والثقافة والمجتمع

العنف المسلّط على الصّحفيّات والإعلاميات من 2014 إلى 2024

سبتمبر 2026

Cofinancé par l'Union européenne

ماجستير النّوع الاجتماعي والثقافة والمجتمع

العنف المسلّط على الصّحفيّات والإعلاميات من 2014 إلى 2024

مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث

، ص.ب. 105، 1003 حي الخضراء
تونس-الجمهورية التونسية
الهاتف : 511 790 71 216+ الفاكس : 611 773 71 216+
www.cawtar.org

cawtar@cawtar.org - info@cawtar.org
www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch
www.youtube.com/@cawtarvid2796
x.com/cawtar_ong

تم إنجاز هذا البحث بدعم من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) وذلك في إطار مشروع صلة (Sila).

السنة الجامعية 2025 - 2026

فريق العمل

تحت إشراف :	د. آمال قرامي
إعداد الطالبة :	سحر دحمان
الأستاذة المرافقة :	أ.د. سهام نجار

”لكلّ عامل الحقّ في بيئة عمل خالية من العنف والتّحرّش، بما في ذلك العنف والتّحرّش على أساس النّوع الاجتماعي“

المبدأ الأساسي لـ ”اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 (C190)



شـــكـــر

أتقدّم بخالص عبارات الشكر والامتنان إلى مؤطّرتي الأستاذة أمال قرامي، على إشرافها القيّم وتوجيهاتها العلمية التي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجّه بجزيل الشكر إلى مركز كوثر، الذي أتاح لنا فرصة الاستفادة من هذه المنحة، وما تضمنته من مرافقة علمية في منهجية البحث، إضافة إلى البرنامج الثري الذي ساهم في تطوير معارفنا العلمية.

وأخصّ بالشكر الأستاذة سهام النجار على مرافقتها طيلة مراحل هذا العمل، وعلى دعمها المتواصل وتشجيعها.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى السيدة هادية بالحاج يوسف على تشجيعها المستمر طوال فترة البحث، ودعمها الذي كان له بالغ الأثر في مواصلة إتمام هذا العمل.

الفـــهرس

المقدمة	**10**
إشكاليّة البحث	13
الفصل الأول: المنهجية المعتمدة	**15**
منهج البحث	16
الفصل الثاني: العنف المسلّط على الصّحفيّات أشكاله وفضاءات ارتكابه	**19**
تمهيد:	20
I. تطوّر الاعتداءات الحاصلة على الصحفيين	
حسب النوع الاجتماعي بين 2014و 2024:	21
الاعتداءات المسجلة حسب تقارير النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين:	21
العنف المشترك بين الصّحفيّين/ات :	22
II. أشكال العنف:	**24**
العنف الرمزي	24
العنف الجنسي	25
العنف الاقتصادي	28
العنف المعنوي	29
العنف المادي	31
خاتمة الفصل	33
الفصل الثالث : العنف المسلّط على الصّحفيّات :	
المرجعيات، هويات الفاعلين و الآثار	**35**
تمهيد:	**36**
I. مرجعيّات العنف	**37**
البنية الذّكوريّة في المؤسّسة الإعلاميّة	37
العنف أداة للضّبط الاجتماعي :	40
العنف أداة للصّراع	41

II. هوية القائم بفعل العنف وخصوصية الضحية: 42

1. هويّة القائمين بالعنف ضدّ الصّحفيّات: 42

أ- العنف المسلّط على الصّحفيّات من قبل أرباب العمل 42

ب- عنف النّساء على النّساء: النّساء يعدن إنتاج العنف 44

ج- العنف المسلّط على الصّحفيّات من خارج المؤسسة الإعلامية: 45

2. خصوصيات الضّحيّة 46

III. آثار العنف على الصّحفيّات بين الاستسلام والمقاومة **48**

1. التعامل السلبي مع العنف: 49

أ- التّحديات العائلية والرقابة الذاتية : 49

ب- الآثار النفسية والاجتماعية والماديّة: 50

ج .التّقسيم المبني على التّمييز الجندري : 51

2. آليات المقاومة والتّصدّي: 52

أ. البوح وكسر حاجز الخوف: 52

ب. المتابعة القضائية : 53

ج. المقاومة عبر التعبئة والمناصرة ونقل الخبرة: 53

خاتمة الفصل الثّاني 54

الخاتمة العامة **56**

قائمة المراجع **58**

الملاحق **62**

التلخيص بالعربية :

تناولت رسالة البحث العنف القائم على النّوع الاجتماعي المسلّط على الصحفيّات التّونسيّات بين 2014 و2024 في سياق ما بعد الثّورة الذي تميّز بتعزيز الإطار القانوني (المرسومين 115 و116، ودستورا 2014 و2022)، ورغم ذلك نلاحظ استمرار فجوة بين هذه النصوص وواقع الممارسة الميدانيّة.

تنطلق الفرضية المركزية للبحث من الطبيعة التقاطعية لهذا العنف، إذ لا يمكن فهمه بمعزل عن تقاطع الصفة المهنية للصحفية مع هويتها الجندرية، وسنها، وانتمائها الاجتماعي والجهوي ولون بشرتها، لذلك تم اعتماد المقاربة التقاطعية

بالنسبة لمنهجية البحث فقد اعتمدنا المنهج معتمدين على مرحلتين:

- مرحلة أولى استكشافية تتضمن مقابلات استكشافية وحضور مجموعة بؤرية
- مرحلة ثانية إجراء 13 مقابلة نصف موجهة

كشف البحث عن أشكال رئيسية للعنف (الرمزي، الجنسي، الاقتصادي، المعنوي، والمادي) تتغير وتيرتها وحدتها تبعا للمحطات السياسية. وقد خلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات الجوهرية:

- **تباين التعامل مع الانتهاكات حسب الجنس، حيث يعمد الصحفيون الرجال إلى إعادة تأطير التحرش وتبريره كـ»فرصة» وليس كانتهاك**
- **تمارس ضغوطات هيكلية تدفع الصحفيات نحو خيار الانسحاب الطوعي والتقوقع في العمل المكتبي، مما يؤدي إلى تفريغ الفضاء العام والميدان من النظرة النسائية**
- **إن الهروب من العنف الميداني لا يفضي بالصحفية إلى الأمان، بل يسقطها في فخ عنف بديل داخل المؤسسة الإعلامية، مما يؤكد غياب أي ملاذ آمن (لا في الميدان، ولا في قاعة التحرير، ولا في الفضاء الرقمي)**
- **يتقاطع الجنس مع الجندر ومحددات السن والطبقة الاجتماعية والانتماء الجهوي لتكريس آليات إخضاع تشتد شراستها كلما تعددت عوامل الهشاشة لدى الضحية**
- **تتعدد هويات المعتدين (أرباب عمل، زملاء، مؤسسات، فاعلون سياسيون)، مع بروز عنف النساء ضد النساء، والتي تعكس مدى استبطان قيم النظام الذكوري**

Résumé en français:

Ce mémoire de master examine les violences fondées sur le genre subies par les femmes journalistes tunisiennes entre 2014 et 2024. Dans un contexte post-révolutionnaire marqué par un cadre juridique renforcé (décrets-lois 115 et 116, Constitutions de 2014 et 2022), la recherhce constate un écart persistant entre les garanties formelles et la réalité du terrain, aggravé par des textes restrictifs ultérieurs (circulaires de 2017 et 2021, décret-loi 54 de 2022).

L›hypothèse centrale pose que cette violence est intersectionnelle : elle ne peut être comprise indépendamment du statut professionnel de journaliste et de l›identité de genre, de l›âge ou de l›origine sociale des victimes. Le cadre théorique mobilise Bourdieu (domination masculine), Héritier (valence différentielle des sexes), MacKinnon (harcèlement comme abus d›autorité) et Walby (régimes de genre). La méthodologie qualitative combine des entretiens exploratoires avec trois figures de référence, un focus groupe de treize journalistes, et treize entretiens semi-directifs menés fin 2025.

Les résultats identifient cinq formes de violence: symbolique, sexuelle, économique, morale et matérielle, dont l›intensité fluctue selon les échéances politiques.

La recherche dégage des conclusions majeures : une politique de l›aveu différenciée selon le genre, les hommes reformulant le harcèlement en « opportunité » plutôt qu›en atteinte, une ingénierie de l›exclusion qui pousse les journalistes vers un « retrait volontaire » au bureau, vidant le terrain du regard féminin, une impasse spatiale où fuir la violence de l›espace public exposé à une violence de substitution au sein même de l›institution, sans qu›aucun espace: terrain, rédaction, numérique n›offre de refuge sûr, une violence structurelle complexe où le genre s›entrecroise avec l›âge, la classe et l›origine régionale pour moduler l›intensité de la domination subie, et enfin une multiplicité d›agresseurs (employeurs, collègues, institutions, acteurs politiques) incluant le phénomène troublant de la violence des femmes contre les femmes, révélateur de l›intériorisation du système patriarcal.

Cette recherche conclut que cette violence vise la femme en tant que femme plutôt que la professionnelle, révélant un paradoxe interne: solidarité forte face aux agresseurs externes, silence complice face aux agresseurs internes.

المقدمة

إنّ تعدد أشكال العنف المسلّط على الصّحفيّات، يجعل من الضّروري مواصلة البحث للكشف عن آليّات اشتغال هذا العنف وتحوّله إلى ظاهرة مُركّبة ومتعدّدة الأبعاد (سياسيّة، اجتماعيّة، ثقافيّة، جندريّة) ورصد النّتائج والآثار النّاتجة عنه.

يستمدّ العنف تعريفاته ممّا تواضعت عليه الجماعة والأفراد من قيم وعادات وتقاليد وأعراف وما ضبط من معايير وما أعيد إنتاجه عبر التّنشئة الاجتماعيّة فما يصنّف عنفا في زمان ومكان محدّدين، قد لا يعدّ عنفا بالضّرورة، إذا تغيّرت البيئة والزّمن والسّياق، وهو ما ذهب إليه اميل دوركايم Émile Durkheim في كتابه «قواعد المنهج في علم الاجتماع» Les Règles de la méthode sociologique الذي عرض فيه خصائص الظّواهر الاجتماعيّة ونسبيّتها واختلافها حسب المجتمع والسّياق الاجتماعي والثقافيّ والسّياسيّ، معتبرا أنّ هذه الظّواهر عادة ما تأخذ شكل المجتمع الذي وجدت فيه. وغالبا ما يجد مرتكبو العنف في تراثهم الثّقافي والاجتماعي مرتكزات لسلوكهم وأفعالهم المشحونة بالعنف ويجدون أنصارا يبرّرون ما اقترفوه في حقّ غيرهم ويتبنوّن العنف وسيلة للرّدع والتّخويف، فيتحوّل العنف بذلك من فعل وجب تجريمه والقطع معه وتجفيف منابعه، باعتباره يهدّد سلامة الأشخاص ويكرههم على الامتثال أو يجبرهم على التّخلّي عن سلوك ما أو هدف ما أو مبدأ ما، إلى فعل مشروع ومستحسن بتعلّة ضمان الاستقرار الاجتماعي، واتّباع ما تواضعت عليه الجماعة وما ألفه أفرادها. فلا غرابة أن ينتشر العنف في أغلب بلدان العالم.

لئن اعتبرت تونس، منذ ثورة 2011، مختبرا لتجارب التّحوّل الدّيمقراطي، إذ تضاعفت مساحة حرّيّة التّعبير و حرّيّة الصّحافة والإعلام[1]، فإنها شهدت تعقيدات في المشهد السّياسي وتنامي الاستقطاب من اليمين إلى اليسار[2] وكثرة التّيّارات السّياسيّة وتنامي عدد وسائل الإعلام على اختلافها وانتشار المنصّات الإعلاميّة[3]. كما تميّز مناخ ما بعد 2011 بترسانة قانونيّة ذات علاقة بالحقوق والحريّات[4]، وشهد الإطار التّشريعي التّونسي نقلة نوعيّة في تنظيم قطاع الصّحافة والإعلام وتعزيز الحقوق والحرّيّات، خاصّة بعد إصدار المرسوم عدد [5]115 المتعلّق بحريّة الصّحافة والطّباعة والنّشر والمرسوم عدد [6]116 الخاصّ بحرّيّة الاتّصال السّمعي والبصري، وبموجبه أنشئت الهيئة العليا المستقلة للاتّصال السّمعي البصري وهي هيئة مستقلّة ومنتخبة لتنظيم القطاع.

وتعزّز هذا الإطار القانوني بـدستوري [7]2014 و[8]2022 اللّذين أقرا بضمان حرّيّة الرّأي والفكر والتّعبير والإعلام والنّشر، و الحقّ في النّفاذ إلى المعلومة، وحظّر الرّقابة المسبقة. وألزمت النّصوص الدّستوريّة الأحزاب والنّقابات والجمعيّات بنبذ العنف، وكذلك الدّولة بالقضاء على العنف ضدّ المرأة، ومنح المرسوم عدد 115 حماية قانونيّة للصّحفيّين، معتبرا الاعتداء عليهم/ن بمثابة الاعتداء على شبه موظّف عمومي (رغم اقتصاره على الصّحفيّين الذين تمّ تعريفهم في نفس المرسوم).

كما شكّل السّياق العالمي، بقيادة منظّمات مثل اليونسكو ومراسلون بلا حدود، درعا لحرّيّة الإعلام، وفضح الانتهاكات ضدّ الصحفيّين/ات وتوثيقها بما في ذلك التّحدّيات المستجدّة كـالعنف الرّقمي ضدّ الصّحفيّات هذا إلى جانب المعاهدات الدّوليّة كالعهد الدّولي للحقوق المدنيّة والسّياسيّة واتّفاقيّة سيداو وغيرها من الاتّفاقيّات والمعاهدات

(1) بوقرعة، ل. (2019، 24 أبريل). التحوّل الرقمي ووسائل الإعلام: معركة وجود أم ثورة حتمية. جريدة المغرب. https://urls.fr/rDer5V . تاريخ الاطلاع 20 أكتوبر 2025
(2) قاسم، ن. (2017، 25 مارس). حرية التعبير في تونس: مكاسب عديدة تحققت وأخرى في الانتظار. القدس العربي. https://urls.fr/ZGUCEA تاريخ الاطلاع 20 أكتوبر 2025.
(3)شعباني، س. (2019، 2 ديسمبر). الانتخابات التونسية: كيف هزم الإعلام الرقمي وسائل الإعلام التقليدية؟ الجزيرة نت. https://urls.fr/bwk_1y . تاريخ الاطّلاع في 20 أكتوبر 2025
(4) دستور 2014، دستور 2022، القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 لمناهضة العنف ضدّ المرأة والقانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 لمناهضة الاتجار بالأشخاص
(5) المرسوم عدد 115 لسنة 2011 مؤرّخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر
(6) المرسوم عدد 116 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري
(7) دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014،دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014، تاريخ الرائد الرسمي 2014-02-10.
(8) دستور الجمهورية التونسية الصادر في 26 من شهر ذي الحجة الحرام 1443 الموافق لـ 25 جويلية 2022.

والبروتوكولات التي كان لها تأثير على القوانين المحلّيّة بعد مصادقة البلاد التّونسيّة عليها ورفع التّحفّظات عنها، ما يضمن نظريّا حرّيّة التّعبير ويحظر الرّقابة المسبقة على الفعل الصّحفي.

لكن الفجوة تعمقت بين النّصّ والممارسة ما بعد 2011 وانكشف التّضارب الواضح بين ما سنّه القانون وواقع المهنة. فرغم الحماية القانونيّة والدّستوريّة التي منحت للصّحفي/ة، تشير التّقارير المحلّيّة إلى استمرار التّضييق العملي، وحرمان الصّحفيّين من حقّ النّفاذ إلى المعلومة، فضلا عن تسجيل اعتداءات جسدّية ومعنويّة ومهنيّة ورقميّة. وهذه الفجوة بين القانون والواقع تؤكّد أنّ التّشريع يعتبر نقطة انطلاق أساسيّة، لكنّه غير كاف لإنهاء الصّراع اليومي ضدّ أشكال العنف والقيود التي تستهدف حرّية الصّحافة، وما يعيشه الصّحفيّون/ات من تضييقات أثناء قيامهم بمهامهم كإحالتهم على نصوص قانونيّة غير المرسوم المنظّم للقطاع كالمرسوم 54 ومجلّة الاتّصالات والمجلّة الجزائيّة وقانون الإرهاب وغيرها، كما شهدت الفترة 2014-2024 إصدار بعض النّصوص القانونيّة التي ساهمت في خلق صعوبات في العمل وعرقلت مهام الصّحفيين/ات في الحصول على المعلومات الضّروريّة المتعلّقة بتسيير الهياكل العموميّة وحدّت من حقّ المواطنين في الإعلام والنّفاذ إلى المعلومة، على غرار المنشور عدد 4 لسنة 2017[9]، فضلا عن المنشور عدد 19 لسنة 2021[10]، والمرسوم 54 لسنة 2022.[11]

وعادة ما يزداد العنف حدّة إذا كان ناتجا عن مواجهة رغبة فرديّة أو جماعيّة في الحدّ من هيمنة سلطة ما، دينيّة كانت أو سياسيّة أو اجتماعيّة أو ثقافيّة. فالسّلطة غالبا ما توظّف العنف وتشرّعه كوسيلة للمحافظة على نظام ما، بهدف الضّبط وتصحيح عمليّة توزيع الأدوار وتقسيم الفضاء والأزمنة وتحديد المكانة داخل المجتمع وضمان البقاء والدّيمومة. وفي المجال الإعلامي تعدّ الصّحفيّة الأكثر عرضة للعنف، بحكم عملها وتواتر حضورها وظهورها في الفضاء العام وبسبب الأضواء المسلّطة ما يدخلها في صراع مع الآخر مالك السّلطة. وغالبا ما تُستعمل الهجمات القائمة على النّوع الاجتماعي ضدّ الصّحفيّات كوسيلة لدعم التمثّلات الاجتماعيّة حول النّساء، وهي آليات ينتجها النّظام الذّكوري لتعزيز هيمنته على سلوك الأفراد ووسيلة لإجبار النّساء عامّة والصّحفيّات خاصّة على التّخلّي عن مسؤوليّة ما... ومن ثمّة الانسحاب من الفضاء العام والعودة إلى فضاء يجعلهنّ أقلّ مرئيّة.

إن العود إلى دراسة العنف المسلّط على الصّحفيّات الموضوع الذي سبق تناوله أكاديميا من زوايا مختلفة[12] مردّه استمرار العنف إلى اليوم وارتفاع عدد ضحاياه وتطوّر نسبه ومؤشّراته وفقا للتّقارير[13] واتّخاذه أشكالا متعدّدة منها «الظّاهر الذي يمكن ملاحظته مباشرة ومنه الخفيّ الكامن في الهياكل الاجتماعيّة التي تمنع الأفراد من تحقيق كامل قدراتهم، وهو شكل من أشكال العنف الأقلّ وضوحا والأكثر ضررا».[14]

ويتطلب تحليل العنف المسلط على الصّحفيّات الانطلاق من فهم السّياق الاجتماعي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024 الذي لعب دورا محوريّا في تحديد مواقف الأفراد تجاه العنف لاسيّما بعد تطبيع البعض مع العنف

(9) المؤرّخ في 16 جانفي 2017 عن رئيس الحكومة والموجّه إلى الوزراء وكتّاب الدّولة والمتعلّق بتنظيم عمل خلايا الإعلام والاتّصال الرّاجعة بالنّظر للوزارات والمؤسّسات والمنشئات والذي تضمّن في نقطته الأولى مطالبة الأعوان العموميّين بالامتناع "عن الإدلاء بأيّ تصريح أو مداخلة وعن نشر أو إفشاء معلومات أو وثائق رسميّة عن طريق الصّحافة أو غيرها من وسائل الإعلام حول مواضيع تهمّ وظيفته أو الهيكل العمومي الذي يعمل بها دون الإذن المسبق والصّريح من رئيسه المباشر أو رئيس الهيكل الذي ينتمي إليه»

(10) المؤرخ في 10 ديسمبر 2021 حوّل قواعد العمل الاتّصالي للحكومة

(11) المؤرخ في 13 سبتمبر 2022 الذي يتعلّق بمكافحة الجرائم المتّصلة بأنظمة المعلومات والاتّصال

(12) Bargawi, B. (2023). La cyberviolence à l'égard des femmes journalistes en Tunisie (Mémoire de master, Institut de presse et des sciences de l'information). Sous la direction de Sihem Najar.

-تقارير وبحوث (النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ، وحدة الرّصد بمركز السّلامة المهنيّة للصّحفيين بالنّقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ،المجتمع المدني الدّولي والمحلّي على غرار منظمة الأمم المتحدة خاصة اليونسكو ، الاتحاد الدولي للصحفيين IFJ لجنة حماية الصحفيين CPJ المركز الدولي للصحفيين ICFJ منظّمة مراسلون بلا حدود مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر صندوق الأمم المتحدة للسكان فرع تونس L'UNFPA) وقد تناولنا بالدّرس ما قدّم في الجزء الخاصّ بالدّراسات السّابقة.

(13) تقارير نقابة الصحفيين وتقارير منظمة مراسلون بلا حدود

(14) -Université nationale ouverte Indira Gandhi. (2017). Unit-5: Structural violence. Consulté le 28 janvier 2026, à l'adresse https://urls.fr/3VVaVX

المسلّط على الصّحفيّين عامّة، وعلى الصّحفيّات على وجه الخصوص.

وبما أن دراسة ظاهرة العنف الموجّه ضدّ الصّحفيّات تشكّل نقطة ارتكاز حاسمة في تقييم مدى ترسّخ مفهوم العمل الصّحفي والإعلامي النّزيه والمساواة الجندريّة في الفضاء العام فقد اخترنا تناول موضوع: «العنف المسلّط على الصّحفيّات التونسيات بين سنة 2014 و 2024».

إشكاليّة البحث

في سياق مضطرب عقب ثورة 2011، شهدت تونس موجة من العنف السياسي والإرهابي طالت السياسيين والأمنيين والمدنيين والسياح، وسط أزمة حكم أفضت إلى احتجاجات شعبية واسعة. وفي خضم هذه الفوضى، برزت دعوات تستهدف مكاسب المرأة في محاولة لإعادة الوصاية عليها وتهميش دورها العام.

وامتدّ العنف بحدّة إلى الإعلام فقد كان قطاع الإعلام والاتصال قبل الثورة محتكرا من قبل الدولة وتمارس عليه تضييقات وكانت هذه الاحتكارات تلغي وتقصي كل من يهدد استقرار السلطة الحاكمة من معارضة ومنافسين سياسيين، فكان التقييد والتضييق والتّحكّم في الخطّ التّحريري، صريحا ومباشرا ومعلنا ومشرّعا بحكم سلطة القانون، وقد «وصفت إحدى مراسلات مجلة Réalités الوضع، بعد سقوط نظام الرئيس بن علي، حين قالت: «...أخيرا، بات بإمكاننا أن نقول كل ما نريد، وأن نجري مقابلات مع أي شخصية سياسية نريد، وأن ننتقد أي واحد منهم. لقد تحرّرنا...».[15]

تجدر الإشارة إلى أنه حتى بعد 2011 ومع صعود النهضة للحكم استمرت محاولات السيطرة على قطاع الإعلام من قبل السلطة الحاكمة، حيث شهدت بداية عام 2012 تنفيذ اعتصام أمام مقر التلفزة الوطنية استمر حوالي شهرين، أسماه منظموه «اعتصام الأحرار لتطهير إعلام العار»، للمطالبة بـ «تطهير الإعلام من بقايا نظام بن علي ومن اليساريين»، وفق المعتصمين المحسوبين على حركة النهضة. وقد وجهت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين آنذاك أصابع الاتهام للطفي زيتون، عضو حركة النهضة الاسلامية الحاكمة والمستشار السياسي لرئيس الحكومة الأسبق حمادي الجبالي» وهو تمييز صارخ ويعد من أبشع وجوه العنف، إذ أن محاولات الإقصاء كانت جماعيّة من باب التأديب لإرجاع الصحفيين إلى تلميع صورة السلطة الجديدة، فالإقصاء هدفه تنظيف الساحة من المعارضين، والتحكم في آرائهم وتوجيهها.

ولئن شهد قطاع الإعلام والصحافة بعد 2011 نقلة نوعية وتنفّسا من الحرية خاصة حرية التعبير والصحافة والاعلام والنشر وهو ما أفرز تنوعا في وسائل الإعلام وارتفاعا في عددها « ليتحول ذلك العدد القليل من وسائل الإعلام قبل الثورة إلى أكثر من 25 قناة تلفزيونية وحوالي 50 إذاعة موزعة على الاذاعات الوطنية والجهوية، فيما تجاوز عدد الصحف 150 صحيفة يومية وأسبوعية وشهرية ونصف شهرية في تكريس لمبدأ التعددية الإعلامية»[16] إلّا أن الفترة كانت تشهد تناميا للعنف والممارسات القمعيّة إذ واجه الصحفيون رجالا ونساء في تونس خلال تلك الفترة أشكالا متعدّدة من العنف من بينها منعهم من أداء مهامهم وتغطية بعض الأحداث، كما تعرّضوا للتّمييز عبر احتكار المعلومة وصعوبة أو استحالة الحصول عليها في حين يقع تأمينها بسهولة لفائدة مؤسسات إعلامية معينة تنفذ إلى الخبر والمعلومة دون غيرها.

وأدت مختلف أشكال التضييق على قطاع الصحافة والإعلام في تونس، إلى تنظيم إضرابين عامين خلال فترة رئاسة نجيبة الحمروني للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين (2011-2014). نُفّذ الإضراب الأول في 17 أكتوبر 2012، تلاه الإضراب العام الثاني في 17 سبتمبر 2013.

(15) فاطمة العيساوي. (2012، 10 يوليو). الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/research/2012/07/tunisian-media-in-transition?lang=ar&center=middle-east

(16) https://www.madania.tn

أدى سوء إدارة الترويكا للمرحلة الانتقالية[17] ورغبتها في الهيمنة على الإعلام من خلال التعيينات المطعون فيها، وشن حملات التشكيك والتشهير والتدخل المستمرّ لتطويع الإعلام العمومي والسيطرة عليه، إلى عرقلة مسار إصلاح القطاع وإلحاق الضرر بالرسالة الإعلامية وحرية التعبير.

في 2014 وفي فترة الانتقال السياسي والاجتماعي، ومع صعود الباجي قائد السبسي للحكم بعد انتخابه تعهد شخصيّا بضمان عدم رجوع الاستبداد وبالحفاظ على حرية الصحافة الوليدة في البلاد. وذلك في أول تصريح له إثر إعلان فوزه بالانتخابات، قال في مقابلة بثتها التلفزة الوطنية : «لا رجوع إلى هذا (الاستبداد)... هذا لن يعود، بل أنا مع طيّ صفحة الماضي تماما».[18]

وإذا كان العنف قد طال الإعلام عامة، فقد كان أشد وطأة وأكثر شراسة على الصّحفيّات. فبينما كانت المرأة تُجابه بمحاولات التهميش في أنساق حياتها اليومية، فقد كانت الصحفية تخوض معركة «اختراق» حقيقية للمجال العام.

إنّ الصحفية التونسية، بظهورها تحت الأضواء وامتلاكها لصوت ناقد وجرأة في الطرح، كانت تمثل تهديدا لمشروع «الإخضاع» الذي أريد فرضه. هي «الأنثى» التي غادرت المربع الذي رسمه المجتمع الذكوري لها، لتقتحم «عالم الرجال» (السياسة، الميدان، التحقيق). فلم يُمارس العنف ضدّها لكونها صحفية فحسب وإنّما استُخدمت «أنوثتها» كسلاح ضدها. فظهر التحرش اللفظي، والتشهير بالأعراض، والطعن في السمعة على منصات التواصل الاجتماعي كآليات «تأديبية» تهدف إلى دفعها للانسحاب من الفضاء العام والعودة إلى الأدوار التّقليديّة للنّساء التي تواضعت عليها الجماعة والعودة إلى مربّع الصمت.

واستهدفت الصّحفيّات بالعنف لأنّهنّ يمثّلن النموذج الحي للمواطنة، وهذا الحضور القوي في «البلاتوهات» وفي التغطية الميدانيّة في السّاحات والشوارع كان يُنظر إليه كاستفزاز لمنظومة ترى في استقلالية المرأة انتقاصا من سيادة الرّجل.

إن هذا الانتقال من «عنف الدولة المنظم» إلى «عنف المجتمع « جعل من جسد الصحفية وصوتها الجبهة الأمامية للمقاومة. فكل اعتداء تعرضت له صحفية في تونس بين 2014 و2024 لم يكن مجرد حادثة مهنية، وإنما كان يخفي سلسلة من محاولات تنميط الفضاء العام وتطهيره من الأصوات التي ترفض الوصاية.

وإنّ اطلاعنا على ما أنجز من تقارير جعلنا نبحث في إشكاليّة مركزيّة تتمثل في بيان» إلى أيّ مدى يعكس العنف الموجّه ضدّ الصّحفيّات في تونس بين الفترة الممتدّة من سنة 2014 إلى سنة 2024 ثقافة متجذّرة للعنف القائم على النوع الاجتماعي؟ وكيف يتقاطع هذا العنف مع طبيعة دورهنّ المهني؟»

لتحليل هذه الإشكاليّة كان لا بد من تبويبها إلى أسئلة فرعية ترصد أشكال العنف وتحدّد سياقاته على النّحو التّالي:

1. ما هي الأشكال والفضاءات الرّئيسيّة التي يمارس فيها العنف على الصّحفيّات التّونسيّات؟
2. كيف يساهم التّنميط الجندري والتّمثّلات الاجتماعيّة داخل المخيال الجمعي في خلق بيئة حاضنة ومنتجة للعنف ضدّ الصّحفيّات ؟

(17) فترة حكم الترويكا من 22 نوفمبر 2011 إلى غاية 20 نوفمبر 2014 تجمع بين حركة النّهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة وحزب التّكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريّات.

(18) France 24. (2014، 23 ديسمبر). *رئيس تونس المنتخب يتعهد بعدم رجوع الاستبداد وبالحفاظ على حرية الصحافة*. إعداد فرانس24. https://www.france24.com/ar

الفصل الأول :
المنهجية المعتمدة

1. منهج البحث

إنّ طبيعة الظّاهرة المدروسة، تتطلّب منّا تبنّي المنهج الكيفي باعتباره يساعد على تفكيك الطّبقات المعقّدة للظّاهرة وتفسير آليّات التّفاعل الدّيناميكي بين الجندر والسّلطة، فالتّعامل مع ظاهرة مركّبة ومتشابكة، كنماذج العنف المسلّط على الصّحفيّات التّونسيّات (2014–2024)، يفرض ضرورة الانتقال من الوصف إلى فهم الظّاهرة. وفي سياق العنف المبني على النوع الاجتماعي لا يكفينا طرح سؤال «كم مرّة» تعرّضت الصّحفيّة للعنف؟ فمن المهمّ أيضا السّؤال «كيف» تعرّضت للعنف و»لماذا». والتّساؤل عن الأسباب مردّه الرّغبة في مزيد الفهم، والنّبش في الخلفيّات السوسيوثقافيّة التي تغذّي ظاهرة العنف وكيف يفهم ويعاش و ينتج ويعاد إنتاجه؟ وهو ما يكشف عن تفاصيل سرديّة كلّ واقعة عنف ومساراتها وخلفياتها.

هذا التّوجّه في رأينا يجعلنا لا نقف عند الإحصاءات والأرقام وإنّما نتجاوز ذلك إلى تحليل وفهم سيرورات العنف وتمظهراته وعناصر تقاطعاته، ليشمل التّحليل الجوانب الاجتماعيّة والثّقافيّة التي تعدّ جوانب لا مرئيّة يصعب قياسها كمّيّا والتي من أسبابها، نقص البيانات الرّسميّة أو عدم التّبليغ النّاجم عن الخوف من الوصم والعار أو الخوف من التّداعيات المهنيّة والأمنيّة وحتّى العلائقيّة. « لذلك فإنّ المنهج الكيفي في رأينا يسهّل لنا اكتشاف وتحليل التّجربة المعيشة، ممّا يحوّل التّجارب الذّاتيّة إلى بيانات علميّة نقديّة» وفقا لرأي كليفورد غيرتز Clifford Geertz.[19]

أما مسار البحث فقد كان على مرحلتين:

المرحلة الأولى تتمثّل في البحث الاستكشافي، وتهدف إلى الإحاطة ما أمكن بموضوع البحث والكشف عن جوانب من الإشكاليّة لم تكن مطروحة قبلا عند صياغة سؤال الانطلاق، ومن ثمّة فتح آفاق جديدة للتّفكير.

وتقوم هذه المرحلة على المقابلات الاستكشافية، وقد أجرينا مقابلات مع ثلاث شخصيّات، وهي الصّحفي ناجي البغوري[20]، وهو نقيب الصّحفيين التّونسيّين من 2014 إلى 2020 وقد ساهم في كتابة التّشريعات المتعلّقة بتنظيم القطاع، ويشغل منذ 2020 إلى اليوم منصب منسّق برنامج الإعلام والاتّصال في مكتب اليونسكو-تونس. والصّحفيّة سكينة عبد الصّمد[21]، وهي من النّاشطات والمدافعات عن قطاع الإعلام والصّحافة وقد شغلت منصب رئيسة قسم الأخبار بمؤسّسة التّلفزة التّونسيّة، وتولّت مهام الكتابة العامّة للنّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين إثر انتخابها في أوّل مؤتمر للنّقابة (حين كانت جمعية) سنة 2008 ثمّ في دورتي (2014-2017) و(2017-2019)، وهي عضوة في مجلس الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السّمعي والبصري -الهايكا- إلى تاريخ تجميدها. ثم الصّحفيّة خولة شبح[22]، منسقة وحدة رصد وتوثيق الإنتهاكات في مركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، منذ 2017 إلى الآن، وقد رصدت الانتهاكات على الصّحفيّين منذ 2011 بمركز تونس لحريّة الصّحافة قبل توليها هذا المنصب.

واعتمدنا في هذه التّقنية على دليل مقابلة دون أسئلة دقيقة، ولكن بمجموع النّقاط التي سيتناولها اللّقاء وهذه النّقاط لم تكن منظّمة لأنّ المستجوب\ة هو من سيوجّه المقابلة، «ويعد دليل المقابلة بمثابة أداة مساعدة للمراجعة، تمكّنه من التّحقق بين الحين والآخر من النّقاط التي لم تُناقش بعد».[23] و تمّ استثمار هذه المقابلات بطريقة مرنة ومفتوحة، دون اعتماد شبكة تحليل صارمة، من خلال الاستماع المتكرّر للمقابلات، وتدوين الأفكار، والانتباه إلى

(19) Clifford Geertz, Savoir local, savoir global : les lieux du savoir, Paris : Quadrige / Presses Universitaires de France (PUF), 1983. p244.

(20) الذي عبر عن موافقته على كشف هويته

(21) موافقة على كشف هويتها

(22) موافقة على كشف هويتها

(23) Van Campenhoudt, L., Quivy, R. (1996). Manuel de recherche en sciences sociales. (4e éd). revue et augmentée. Paris:Dunod.(p.66).

التّفاصيل التي قد تكشف جوانب خفيّة ومهمّة من موضوع البحث.

دارت نقاط المقابلة بالنسبة لناجي البغوري وسكينة عبد الصمد حول وضعيّة قطاع الإعلام من 2011 إلى 2024 وحول أنواع العنف المسلط على الصّحفيّين والصّحفيّات من 2014 إلى 2024 (قصص العنف المسلّطة عليهم/ن).

أما نقاط المقابلة بالنسبة لخولة شبح فقد شملت التّعريف بالمرصد ومسار التّبليغ وآليّات الاستماع والقوانين والإطار القانوني الموجود لحماية الصّحفيّين/ات وتقييم الدّور الذي تلعبه مؤسّسات الدّولة في علاقة بسلامة الصّحفيّين/ات وبيان قصص عن صحفيّات تعرّضن للعنف.

من جهة أخرى، تزامن بحثنا مع مواكبتنا لمجموعة بؤرية يوم 4 ديسمبر 2024، كانت في إطار تظاهرة بعنوان «16 Story lab connect : Gender» بتنظيم من Media connecters[24] ومشروع Pamt2 [25]. وضمّ هذا اللّقاء 13 صحفيّة تونسية تراوحت أعمارهن بين العشرينات والأربعينات، وكانت أغلبيتهن صحفيات مستقلات وصحفيات في الصحافة المكتوبة (جرائد ومواقع إلكترونية) وواحدة فقط من إذاعة خاصة، وقدّمت كلّ منهنّ تجربتها مع العنف. وبما أنّ ما تمّ تناوله في اللّقاء يتقاطع مع بحثنا فإنّنا اعتمدنا مخرجات هذه اللقاءات في مرحلة البحث الاستكشافي ووظفنا بعض القصص والتجارب في التحليل وذلك بعد حصولنا على موافقتهن شرط عدم البوح عن هوياتهن، كما تحصّلنا كذلك على الموافقة من القائمين بالتّظاهرة.

تمحورت الجلسة حول ثلاثة محاور رئيسيّة:

1. أشكال العنف التي تعرّضت له كلّ صحفيّة
2. مرتكبو العنف وأماكن حدوثه
3. آثار العنف على الضّحيّة

وقد ساعدتنا المقابلات الاستكشافية والمجموعة البؤرية على فهم أكثر للموضوع وعلى صياغة دليل المقابلات نصف الموجهة.

أما خلال المرحلة الثانية، فقد استعملنا تقنية المقابلات النصف موجّهة لما تتيحه من تفاعل ديناميكي، ومن استكشاف معمّق لتّصورات المُستجوبين/ات وتجاربهم/نّ الحياتيّة وتمثيلاتهم/نّ الذاتية، وسيروراتهم/نّ، مع الحفاظ على التماسك الموضوعي بما يتماشى مع أهداف البحث.

أما بالنسبة إلى عينة البحث، فرغم أنّ عيّنة بحثنا تتمثّل في الصّحفيّات إلّا أنّنا اخترنا أن تستهدف عيّنة المقابلات كلّ من الصحفيين والصّحفيّات. ويعود سبب اختيارنا إلى رغبتنا في فهم نوع العنف المسلّط على الصّحفيّات هل هو عنف قائم على النّوع الاجتماعي أم لا؟ حتى نستطيع فهم السّلطة الممارسة على النّساء دون غيرهنّ.

عرّف المرسوم 115 لسنة 2011، المتعلّق بحريّة الصّحافة والطّباعة والنّشر، عينة بحثنا بالفقرة الأولى «يعدّ صحفيّا محترفا طبقا لأحكام هذا المرسوم كلّ شخص حامل على الأقلّ للإجازة أو ما يعادلها من الشّهائد العلميّة يتمثّل نشاطه في جمع المعلومات والأخبار والآراء والأفكار ونشرها ونقلها إلى العموم بصورة رئيسيّة ومنتظّمة في مؤسّسة

(24) رابط الموقع : https://urls.fr/bwDzGV
(25) Le Programme d'Appui aux Médias en Tunisie 2, https://pamt2.org/

أو عدّة مؤسّسات للصّحافة، يوميّة أو دوريّة أو في وكالات الأنباء أو في مؤسّسة أو عدّة مؤسّسات للإعلام السّمعي البصري أو للإعلام الإلكتروني بشرط أن يستمدّ منها موارده الأساسيّة.›› [26]

تراوحت فترة إنجاز المقابلات بين شهر نوفمبر 2025 وديسمبر 2025. و ضمت 5 صحفيين و8 صحفيات، من أعمار مختلفة من سن السادسة والعشرين إلى سن الستينات ومن مؤسسات مختلفة، مؤسسات سمعية وبصرية، خاصة ووطنية، وصحافة مكتوبة (جرائد ومواقع إلكترونية) وإعلام جمعياتي. وفقا لما يلي: 1 تلفزة خاصة، 1 راديو خاص، 3 مستقلين/ات، 2 إعلام جمعياتي، واحد منقطع عن العمل حاليا، 2 جريدة، 2 مواقع الكترونية، 1 تلفزة وطنية. (هذه المؤسسات هي التي يشتغلون فيها حاليا ولكن كل المستجوبين/ات في فترة بحثنا اشتغلوا في الكثير من المؤسسات الإعلامية)

يتضمن دليل المقابلة ستة محاور، إلى جانب

- معطيات شخصية حول المستجوب/ة
- طبيعة العنف المسلّط على الصّحفيّات
- مرتكبو العنف وأماكن حدوثه
- آثار العنف على الضحية
- التبليغ والإجراءات المتخذة
- مقارنة بين العنف المسلّط على الصّحفيّات والعنف المسلط على الصحفيين

(26) المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر، الفصل السابع، الفقرة الأولى، (2011). الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

الفصل الثاني :
العنف المسلّط على الصّحفيّات أشكاله وفضاءات ارتكابه

تمهيد:

بعد ثورة 2011 مرّت البلاد التّونسيّة بمرحلة تغيير سياسي، كانت مرفقة بدعوات للحرّيّة، خصوصا حريّة التّعبير. وقد أظهر هذا السّياق الذي غلب عليه تنامي العنف[27] والصّراعات الايديولوجيّة أنّ الحرّيّة لا تنتج بالضّرورة صحافة حرّة ومستقلّة، إذ تحوّلت بعض وسائل الإعلام إلى أبواق دعاية، خاصّة وأنّ القانون التّونسي لا يمنع أعضاء الأحزاب السياسيّة من إدارة أو تملّك الإذاعات والتّلفزيونات الخاصّة. «وفقا لمسؤول بالتّلفزيون الرّسمي، طلب عدم نشر اسمه: إن أغلب الشّركات التي بعثت وسائل إعلام خاصّة في تونس بعد الثّورة هي شركات واجهة، تتخفّى وراءها أحزاب تريد استعمالها لخدمة أجنداتها السياسيّة والانتخابيّة.»[28] فأصبحت بذلك وسائل الإعلام فضاءات للصّراع بدلا من أن تؤسّس منابر للنّقاش العام ويعود ذلك إلى الضّغوط السياسيّة والاقتصاديّة.[29] وانتشرت بذلك التّحيّزات في ظلّ غياب سياسة إعلاميّة عموميّة مستقلّة، وأصبح لكلّ طرف سياسيّ «لوبيّاته» الإعلاميّة، التي يوظّفها لخدمة أجنداته، ممّا أثر سلبا على جودة الصّحافة التي انعطفت عن دورها الأساسي المتمثّل في نقل المعلومة والخبر بكلّ موضوعيّة ومصداقيّة وكشف الحقائق والتّوعية والتّثقيف وتكريس الشّفافيّة. قال جوروج أورويل (George Orwell) عن الصّحافة الحرّة: «حريّة الصّحافة تعني حرّيّة قول ما لا يريد الآخرون سماعه»[30]. وساهم هذا السّياق الذي اتّسم بالفوضى وبغياب سياسة عموميّة للإعلام، في خلق أرضيّة ملائمة لتعرّض الصّحفيّين والصّحفيّات للعنف الذي يكون أكثر حدّة حين يستهدف الصّحفيّات.

وبالرجوع إلى المعطيات التي جمّعناها من تقارير النّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين، وما أجريناه من مقابلات استكشافيّة، ومقابلات نصف موجّهة والمجموعة البؤريّة، نتبين أنّ العنف ضدّ الصّحفيّين/ات التّونسيين/ات في الفترة الممتدّة بين 2014 و2024 لا يعدّ محض صدفة، وإنما هو وليد سياق ما بعد الثّورة وهو محاولة لإعادة إنتاج نمط مجتمعيّ قائم على المعايير الذّكوريّة، ما فضح التّمثّلات الاجتماعيّة لأدوار النّساء والرّجال في المجتمع التّونسي والتي كانت غير معلنة بسبب قوّة سلطة الدّولة ما قبل الثّورة. فالأطراف القائمة بالعنف، سواء كانت مؤسّسات دولة أو جهات سياسيّة أو متظاهرون في المسيرات أو متحرّشون عبر الإنترنت أو حتّى أفراد العائلة أو الزّملاء، الجميع يشن هجمات للحّد من سلطة النّساء وامتداد أدوارهنّ.

وما ميّز هذا السّياق أيضا امتداد العنف من الفضاء الخاصّ المتمثل في المؤسسة الاعلامية إلى الفضاء العامّ ليشمل كلّ الفضاءات: داخل أسوار المؤسّسات أين تتمّ عمليّة الرّقابة و «صنصرة» (La Censure) المقالات والمحتوى الصّحفي والتّحرّش بالصّحفيّات، وفي الفضاءات العامّة، وعلى منصّات التّواصل الاجتماعي. ومتى رفضت الصّحفيّة الانسياق وقاومت وأصرّت على البوح وفضح الوقائع يتمّ تهديدها بعرقلة مسيرتها المهنيّة. وسنعمل في هذا الفصل على تبيان أشكال العنف وفضاءات ارتكابه.

---

(27) فريق جريدة الصباح. (2013، 13 يناير). إعلام ما بعد الثورة تحت المجهر... والإعلاميون بحريتهم متمسكون: الذكرى الثانية للثورة بين «إعلام العار» وإضراب 17 أكتوبر. جريدة الصباح. https://urls.fr/5woE5x تاريخ الاطّلاع: 15 ديسمبر 2025

إن العنف طغى و»تجبر» وخلق أجواء من التهم المتبادلة بين الفاعلين في المشهد الإعلامي وبين المتقبلين للمادة الإعلامية من مختلف الجهات والانتماءات كانوا على رأس السلطة ومن ثمة أنصارهم أو مواطنين عاديين لم يتورّعوا عن توجيه التهم لوسائل الإعلام بأنها لم تخرج بعد من ثوبها البنفسجي الموالي للسلطة.

(28) عبد المولى، م. ر. (2022، مارس). الصحافة في تونس: أزمة متعددة الأبعاد. موقع السفير. https://urls.fr/BmZVgY. تاريخ الاطلاع: ٢١ ديسمبر٢٠٢٥

(29) الزغبي، ر. (2013، نوفمبر). الإعلام التونسي... ساحة صراع سياسي. الجزيرة نت. https://urls.fr/P7Fdk_

(30) تحدث في عدة مؤلفات عن الصحافة والإعلام ودورهما، وقد تناول الجملة « Freedom of the press means freedom to say ،what other people do not want to hear» في مقال له تحت عنوان The Freedom of the Press (1945)،d، وهو مقدمة لروايته Animal Farm- قاموا بنشرها بعد وفاته للرقابة السياسية آنذاك.

I. تطوّر الاعتداءات الحاصلة على الصحفيين حسب النوع الاجتماعي بين 2014 و 2024:

1- الاعتداءات المسجلة حسب تقارير النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين:

كشفت قراءة أرقام العنف المسلّط على الصّحفيّات وسياقاته في تونس ما بين 2014- 2024 المسجّلة طيلة عقد من الزّمن أنّ العنف ضدّ الصّحفيّين، نساء ورجالا، لم يشهد استقرارا، فبالنظر إلى الفترة بين 2014 و2015، نجد أنّ عدد ضحايا العنف من الصّحفيين بلغ 321 من بينهم 95 صحفية،[31] وهو رقم يعكس حدّة استهداف الصّحفيين والصّحفيّات في الفترة التي تلت صياغة الدّستور والانتخابات التّشريعيّة والرّئاسيّة لسنة 2014، حيث أصبح الصّحفيّون/ات هدفا سهلا للتّجاذبات الحزبيّة ومن قبل المتظاهرين والمحتجّين.

وتُظهر البيانات المرصودة من قبل النّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين في تقاريرها أنّ نسبة الضّحايا من الصّحفيّات والصّحفيّين بقيت مرتفعة ومؤثّرة في المنحى العام للاعتداءات، فقد سجّلت الفترة (2015/2014) ذروة أولى بـ 95 ضحيّة من الإناث، لتعاود الارتفاع في موسم (2022/2023) بتسجيل 92 حالة.

جدول عدد 1: رصد حالات العنف المسلط على الصّحفيّات والصحفيين من 2014 إلى (32)2024

عدد الضّحايا الذّكور	عدد الضّحايا الإناث	مجموع ضحايا العنف	الفترة
226 صحفيا	95 صحفيّة	321	2014/2015
غير محدّد	غير محدّد	لا وجود لمؤشّر	2015/2016
غير محّدد	غير محدّد	لا وجود لمؤشّر	2016/2017
177 صحفيا	68 صحفيّة	245	2017/2018
140 صحفيّا	80 صحفيّة	220	2018/2019
117صحفيّا	65 صحفيّة	182	2019/2020
114 صحفيّا	83 صحفيّة	197	2020/2021
94 صحفيّا	86 صحفيّة	180	2021/2022
145 صحفيّا	92 صحفيّة	237	2022/2023
98 صحفيّا	72 صحفيّة	170	2023/2024

نلاحظ أنّ السّنوات 2017- 2020 شهدت تراجعا طفيفا في الأرقام الإجماليّة، من 98 صحفيّة سنة 2014/2015 إلى 65 صحفيّة سنة 2019/2020، ليرتفع العدد سنة 2020/2021 إلى 83 ضحيّة. وبلغت النّسب أقلّها سنة 2019/2020 بـ 65صحفية، وقد يعود ذلك للحجر الصّحّي الذي تبع أزمة كورونا، ومع ذلك نلاحظ أنّ نوعيّة الاعتداءات أصبحت أكثر حدّة، لتعاود الارتفاع الملحوظ في سنة 2022/2023 بتسجيل 92 ضحيّة من الصّحفيّات.

(31) نقابة الصحفيين التونسيين. (2015). التقرير السنوي لواقع الحريات الصحفية في تونس لسنة 2015. نقابة الصحفيين التونسيين.(آخر زيارة للموقع 30 جوان 2025) https://urls.fr/8ARUDb

(32) اعتمادا على التقارير السنوية للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين (من 2014 إلى 2025) قمنا بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي في إعداد الجدول.

إنّ عدم استقرار الأرقام يؤكّد أنّ العنف المستهدف للصّحفيّات ليس بمعزل عن السّياقات والأحداث الوطنيّة والحراك السّياسي والاجتماعي، إذ تحوّلت أجساد الصّحفيّات التّونسيّات وسمعتهنّ المهنيّة إلى ورقة ضغط تُستخدم لتصفية حسابات سياسيّة كلّما اشتدّت الأزمات السياسيّة في الدّولة، خاصّة بعد التّوظيف السّياسي للإعلام، حيث أصبح لكلّ حزب بوقه الإعلامي الخاصّ به وهو ما يؤكّده النقيب السّابق للصّحفيين «الناجي»، يقول: «شكّلت الهشاشة الاقتصادية نقطة ضعف أساسية لدى الصحفيين، إذ حتى خلال فترة الثورة لم تكن أوضاعهم المهنية والاجتماعية في مستوى جيد. فكلما تفاقمت الهشاشة والفقر، أصبح المجال الصحفي أكثر عرضة للفساد، باعتبار أن الفقر والخصاصة يشكّلان بيئة ملائمة لذلك. ومن الطبيعي، في ظلّ عدم صرف الأجور لعدة أشهر، أن يجد الصحفي نفسه مدفوعا لكتابة مقالات لصالح هذا الطرف أو ذاك. ولا يعدّ هذا تبريرا بقدر ما هو توصيف لواقع قائم وتشخيص له» [33]فتحوّلت الصّراعات بسبب هذا التّوظيف من الخطاب السّياسي إلى أجساد الصّحفيين والصّحفيّات.

كما أنّ الاحصائيّات تدلّ على أنّ نسب العنف المسلّط على الصّحفيّات في تطوّر وأنّ عدد الضّحايا من الصّحفيين أكبر من عدد ضحايا العنف في صفوف الصّحفيّات ولكن لهذه النّسب تبريراتها خاصّة وأنّ أغلب الصّحفيّات اللاّتي تعرّضن للعنف وخاصّة التّحرّش يخيّرن الصّمت وعدم الإشعار عمّا تعرّضن له خوفا من ردّة فعل العائلة والمجتمع وهو ما أكّدته «سكينة عبد الصمد»: «كانت أغلبيّة الحالات تخاف لسبب من الأسباب لأنها مخطوبة أو متزوجة أو تخاف أن تنقطع علاقتها بخطيبها أو أن تجبرها عائلتها على العودة لمسقط رأسها[34]

2. العنف المشترك بين الصّحفيّين/ات:

يكشف الميدان الصحفي أن هناك أشكالا من العنف الذي لا يميز بين الجنسين إذ سلط على الصحفيين والصّحفيّات على حد سواء وكانت أغلبية هذه الاعتداءات صادرة عن مؤسسات رسمية، من قبيل المنع من التغطية أو الاعتداء أثناء العمل الميداني. ويُشكّل هذا العنف المشترك مستوى تحليل أولي، يتيح فهم السياق العام لظروف العمل الصحفي قبل الانتقال إلى تفكيك الأبعاد الجندرية التي تميّز تجارب الصّحفيّات على وجه الخصوص.

فكثيرا ما تعرّض الصّحفيون والصّحفيّات إلى تضييقات من قبل المؤسسات الرّسميّة والمؤسّسات السياسيّة، ففي 2014 تمّ منع الصّحفيين/ات من التّنقل في بهو المجلس التّأسيسي وهرسلتهم وإجبارهم على الدّخول من أبواب جانبيّة لعزلهم عن النّوّاب وضمان عدم الاحتكاك بهم، كما أنّ وزارة الدّاخلية منعت صحفيّات «شبكة تونس الإخباريّة» في نفس السنة من الدّخول وهددتهنّ أثناء تغطية الوقفات الاحتجاجيّة لأعوان الوزارة. وتمّ أيضا استهداف الفرق التّلفزية (قناة نسمة، صبرة أف أم، الشعانبي أف أم) بالغاز المسيل للدّموع بشكل مباشر رغم ارتدائهم/نّ صدريّات الصّحافة. ومنعت مؤسّسة رئاسة الجمهوريّة هي الأخرى وفقا للتّقارير التي تغطّي 2014-2024 الصّحفيّين/ات من التّتغطية الإعلاميّة بعد تكليف «مهدي جمعة»، واشترطت حضور الصّحفيّين بقرطاج دون المصوّرين خلال احتفالات ختم الدّستور، ممّا حال دون التّوثيق، والنّقل الحيّ للخبر.

وواجه الصّحفيّون/ات مخاطر وتحدّيّات عديدة أثناء قيامهم بعملهم الصّحفي، وخاصّة مع تصاعد العنف الممارس ضدّهم/ن بشكل مستمرّ، وتنوّعت أشكاله.

بيّنت الأرقام والمقابلات أنّ هناك أشكالا من العنف المهني في القطاع الإعلامي والصّحفي لم تكن موجّهة ضدّ فئة محدّدة، وشكّلت عنفا مشتركا طال الرّجال والنّساء على حدّ سواء، ممّا خلق أرضيّة مشتركة تجمع تجارب الجميع

(33) ناجي البغوري في لقائنا معه في إطار المقابلات الاستكشافية، في نوفمبر 2025
(34) في لقائنا معها في إطار المقابلات الاستكشافية، في 29 ديسمبر 2025

تحت مظلّة التّهديد المهني العام والممنهج. وقد أجمعت 13 صحفيّة خلال مقابلات المجموعة البؤريّة على أنّ هناك عنف مشترك مع زملائهنّ الرّجال ومن بين الأشكال المشتركة والمتكرّرة للعنف ذكرن :

- منع نشر تقارير أو أعمال صحفيّة [35]، أو التّدخل المباشر في الخطّ التّحريري، أو فرض رقابة مسبقة على الأعمال، أو ممارسة ضغوط لتغيير زاوية تناول المواضيع. هذه الممارسة تُفرض بشكل منهجي من جهات رسميّة أو إداريّة، وتحرم الصّحفيّ/ة من أداء أدوارهم الأساسيّة.[36]

- الطّرد التّعسفي: إذ يتعرّض الكثيرون للطّرد التّعسفي من العمل دون احترام القوانين المنظّمة للعمل الصّحفي أو دون تعويضات مستحقّة تفيهم/ن حقوقهم/ن، أو حتى دون مبرّرات واضحة.

- المنع من حضور النّدوات والمؤتمرات والفعاليّات العموميّة، يحدث ذلك عبر قرارات إداريّة أو أمنيّة، رفض إصدار تصريحات تغطية، أو حصار ميداني مباشر. هذا المنع يحرم الصّحفي/ة من الوصول إلى المصادر الرّسميّة والأحداث العامّة، ويعيق تغطية الشّأن السّياسي والاجتماعي، ويُعد عرقلة ممنهجة للعمل الصّحفي، خاصّة في سياق الفعاليات الرّسميّة أو الاحتجاجات.

- رفض تقديم التّصريحات خاصّة في الندوات أو المناسبات: يُمارس هذا الرّفض بشكل ممنهج من قبل المسؤولين الحكوميين، الوزارات، ورئاسة الجمهوريّة والحكومة، حيث يتمّ منع الصّحفيّين/ات من الحصول على بيانات رسميّة أو توضيحات.

إنّ المقابلات في مجملها تجمع على أنّ العنف جزء لا يتجزّأ من العمل في المجال الصّحفي رجالا كانوا أو نساء، فالجميع مهدّدون به، وتؤكّد «أحلام»[37] إحدى الصّحفيّات المتواجدات في المجموعة البؤريّة أنّ «العنف جزء لا يتجزأ من عملنا». وليست الوحيدة من صرّح بذلك بكل بساطة وكأنّه معطى مسلّم به يبلغ درجة «الحقيقة»، وقد تكرّرت هذه التّصريحات على ألسنة أغلب من شملتهم المحادثات، كما أن الصّحفيّين الرّجال كانوا أكثر عرضة للاعتداءات الجسديّة مثل الضّرب في حين أنّ الصّحفيّات كنّ يتعرّضن أكثر للتّشويه على صفحات التّواصل الاجتماعي خاصّة منهنّ اللّاتي يشتغلن في المكاتب، إذ يتفاقم العنف على هذه الفئة خاصّة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، على عكس باقي الصّحفيين والصّحفيّات الذين يعملون في الميدان أكثر.

(35) فريق التحرير. (2022، يونيو). نقابة الصحفيين التونسيين: قرارات قضاة التحقيق بمنع النشر هي تجاوز لصلاحيات «الهايكا» التي لها الولاية الكاملة على ما ينشر في وسائل الاتصال السمعي البصري. ألترا تونس.
https://urls.fr/tVMb7Q تاريخ الاطّلاع 04 جويلية 2025
(36) فريق التحرير. (2023، 2 فيفري). السلطة تعتقد أنه باستطاعتها التحكم في الخط التحريري للمؤسسات الإعلامية المصادرة. كشف ميديا
https://urls.fr/yHsEEq تاريخ الاطّلاع 04 جويلية 2025
(37) (إسم مستعار)، صحفية في الأربعين من عمرها، تعمل في إحدى الصحف اليومية

II. أشكال العنف:

1. العنف الرمزي

لم يعرف القانون الأساسي عدد 58 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة العنف الرمزي لذلك سنعتمد تعريف بيار بورديو «عنف لطيف، غير محسوس، وغير مرئي حتى بالنسبة إلى ضحاياه أنفسهم، يُمارَس في جوهره عبر قنوات رمزية بحتة من التواصل والمعرفة»[38] و يتمظهر ويمارس هذا العنف الخفي عبر وسائط رمزية.

أما المعطى الثاني المهمّ فهو أنّ هذا العنف يعرف ذروته في المحطّات السياسيّة الكبرى إذ كان يرتكب في أوقات وأزمنة بعينها «كان العنف يظهر خصوصا في محطات رمزية مرتبطة بالمواعيد السياسية والانتخابية. فقد شهدت أول انتخابات فازت فيها حركة النهضة اعتداءات على الصحفيين في الشارع، حيث تعرّضوا لهتافات معادية من قبيل «إعلام العار».[39] كما سجل، يوم فوز الباجي قائد السبسي في حملته الانتخابية، اعتداء على صحفية تعمل في وسيلة إعلام تُعدّ قريبة من حركة النهضة. كذلك، عند فوز قيس سعيّد في الانتخابات سنة 2019، تعرّض عدد من الصحفيين للاعتداء في شارع الحبيب بورقيبة، من بينهم صحفية من قناة الحوار التونسي، وذلك على خلفية اتهام القناة بمساندة نبيل القروي...» فكلّما كانت هناك محطّات سياسيّة فارقة تمّ الاعتداء على الصّحفييّن وقد تزامنت هذه المحطّات وفقا لتصريحات الناجي بالاعتداء على صحفيّة امرأة «..ومع كل نجاح انتخابي، تسجل اعتداءات على الصحفيين، وغالبا ما تكون الضحية، بالصدفة امرأة..» وهو ما يكسب هذه الاعتداءات جانبا من الرّسائل ذات الرّمزيّة فعالم السياسة عالم ذكوريّ بامتياز ولا مكان فيه للمرأة وإن كانت صاحبة قلم ورأي وذات كفاءة.

في نفس السياق حدثتنا الصحفية «سماح»، أن الصّحفيّات يتعرضن للكثير من التضيقات وأحيانا التهديدات بسبب أعمالهن الصحفية في المجال الصحفي، «تعرضت إحدى زميلاتنا، التي كانت تقدّم برنامجا سياسيا في إحدى الإذاعات الخاصة، إلى تهديدات طالت حياتها الخاصة، بل وحتى ابنها، حيث تم إرسال صورة ابنها في محاولة واضحة لابتزازها وترهيبها بسبب تناولها لقضايا سياسية حساسة. كما وجدت زميلة أخرى، كانت تعمل على مواضيع ذات طابع سياسي، نفسها هدفا لحملات تحريض شنيعة» [40]

وتكشف هذه الشهادة أن الصور النمطية المتعلقة بالنساء لاتزال موجودة إلى اليوم، إذ ينظر لهن ككائن غير قادر على الدخول للمجال السياسي لأنه مجال يحتكره الرجال، هذه الفكرة هي نتاج لبنية اجتماعية وتاريخية كرست الفصل بين المجالين العام والخاص، حيث ارتبط المجال العام بالرجال الذين لهم أحقية الحديث فيه، في حين حصرت النساء في المجال الخاص.

وفي هذا الخصوص ترى حنة أرندت Hannah Arendt أن السياسة تقوم أساسا على المشاركة في الفضاء العام، أي ذلك المجال الذي يلتقي فيه الأفراد للنقاش والعمل المشترك. غير أن هذا الفضاء ظل تاريخيا حكرا على فئات معينة، حيث تم استبعاد النساء لفترات طويلة من المشاركة في الشأن العام،[41] فالفصل التقليدي بين المجال الخاص والمجال العام أدى إلى حصر النساء داخل دائرة الحياة الخاصة، مما جعل حضورهن السياسي يبدو استثناء أو

(38) BOURDIEU, 1998, op cit. p 7
"violence douce, insensible, invisible pour ses victimes mêmes, qui s'exerce pour l'essentiel par les voies purement symboliques de la communication et de la connaissance"
(39) فريق جريدة الصباح. (2013، 13 يناير). إعلام ما بعد الثورة تحت المجهر... والإعلاميون بحريتهم متمسكون: الذكرى الثانية للثورة بين «إعلام العار» وإضراب 17 أكتوبر. جريدة الصباح. https://www.turess.com/assabah/82414
(40) سماح اسم مستعار لصحفية في الأربعينات من عمرها تعمل في إذاعة خاصة
(41) آرندت، حنة. ترجمة هادية العرقي. الوضع البشري. تحدثت عن هذه الفكرة في محور «الفعل»

أحيانا حدث «نادر» وهو ما بينته الصحفية «سماح» بقولها: «هناك مواضيع، عندما تتناولها الصحفية، يتعامل معها وكأنها لا تملك الحق في التعليق عليها، فيقال لها إنها تدخلت فيما لا يخصها في السياسة، بينما لو تناولها صحفي ذكر فلا يثار أي اعتراض.»

هذا الإقصاء في أغلب الأحيان مرده منظومة ثقافية رسخت التقسيم بين الجنسين ورسمت لكل منهما مجالا يمكنه التحرك فيه ووضعت الحدود، وبالتالي لا تقصى النساء بسبب عدم كفاءتهن بل لأنهن نساء.

لا يقتصر احتكار الرجال للمجال السياسي فحسب، بل يمتد أيضا إلى مجالات أخرى من الفضاء العام التي تم بناؤها تاريخيا باعتبارها مجالات ذكورية، ومن بينها المجال الرياضي، وخاصة رياضة كرة القدم. فمثلا، كثيرا ما تعرضت الصحفية عايدة عرب لحملات عبر مواقع التواصل الاجتماعي[42] لأنها امرأة وتعمل في المجال الرياضي وذهب البعض إلى القول بأنها غير كفؤة ولا علم لها بكرة القدم بالرغم من تألقها في المجال ومرة أخرى يتجلى أن الأنظمة الأبوية لا تكتفي بإقصاء النساء من مواقع السلطة وإنما تتجاوز ذلك إلى منعهن من دخول أي مجال يعتبر غير مجالهن.

وقد فسرت آمال قرامي هذا الأمر بـ»أن دخول النساء للمجال العام وإظهار قدرات كانت تعتبر «ذكورية» يسبب اضطرابا لدى بعض الرجال في تصورهم للذكورة ومكانتهم الاجتماعية[43]». وبالتالي يستخدم العنف كآلية لحماية المكانة الذكورية المهددة، وكرد فعل على المطالب النسائية الجديدة التي تحد من سلطتهم أو تدفعهم لإعادة النظر في أدوارهم وهويتهم.

2. العنف الجنسي:

نعني هنا بالعنف الجنسي ذلك الذي يعرف بأنه: «كل فعل أو قول يهدف مرتكبه إلى إخضاع المرأة لرغباته أو رغبات غيره الجنسية باستخدام الإكراه أو التغرير أو الضغط وغيرها من وسائل إضعاف وسلب الإرادة وذلك بغض النظر عن علاقة الفاعل بالضحية.[44] وقد لاحظنا أن أكثر الكلمات تواترا خلال كل المحادثات كلمة تحرّش إذ تكرّرت 56 مرّة من قبل كلّ المستجوبين نساء ورجالا وأجمع الكل على أنّه عنف يستهدف النّساء بامتياز، بل صرّح نقيب الصّحافيين البغوري أنّ الشكاوى التي تتلقّاها النّقابة كانت من الجنسين فالصحفيون معرّضون للعنف، ولكن التّحرّش لم يكن يستهدف إلّا الصّحفيّات خاصّة المبتدئات، وكان المشترك في جميع الرّوايات والتصريحات أن التّحرّش لا يسلط إلّا على النّساء ليصبح خاصيّة أنثويّة، «بصراحة، لم يكن الرجال يواجهون نفس مستوى الضغط، لم أسمع قط أن أحدهم تعرض لمثل هذه الإهانة المباشرة أو المساس بكرامته بالطريقة نفسها»، هكذا وصف «ناجي البغوري» التحرش في حديثه عن أشكال العنف التي تعرض لها الصحفيون والصّحفيّات أثناء نيابته. هذه الشهادة تبين لنا كيف أن الصّحفيّات يتعرضن لضغوط إضافية، مرتبطة بجنسهن، تشمل التحرش الجنسي.

وقد أجمع كل المتحدّثين والمتحدثات[45] أنّ التّحرّش، ليس بالظّاهرة المستجدّة ولكنّه أصبح أكثر تفشّيا وبشكل واضح وعلني ما بعد 2011، فالظّاهرة كانت في حالات معزولة وغير معلن عنها، ولكن بعد 2011 تمّ تعرية هذه الممارسات والإبلاغ عنها، تقول الصحفية «سكينة عبد الصمد»: «خلال فترة عملي، وردت لأول مرة شكوى مكتوبة من صحفية جريئة ضدّ رئيس تحرير تحرّش بها. وعندما اقترحت تنظيم ندوة حول التحرّش الذي تتعرّض له الصّحفيّات، قوبل

(42) https://www.facebook.com/share/p/18F4vwo62C/ آخر زيارة 30 أفريل 2026
(43) قرامي، أ. (2007، أكتوبر). تأثير العنف في المشاركة السياسية للمرأة العربية. الحوار المتمدن، (2007). https://urls.fr/tCn4Wt تاريخ الإطلاع: 12 مارس 2026
(44) الفصل الثالث من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017.
(45) في لقاءات المقابلات الاستكشافية والمجموعة البؤرية والمقابلات النصف موجهة.

هذا المقترح باعتراض من بعض المسؤولين النقابيين خلال جلسة عامة، بدعوى أنّ طرح هذا الموضوع قد يسيء إلى سمعة الصّحفيّات. في تلك المرحلة، كان الحديث عن التحرّش الجنسي من المسكوت عنه، ويُنظر إليه بوصفه جزءا من صعوبات المهنة وتحدياتها بالنسبة إلى الصّحفيّات، في ظل غياب آليات قانونية كافية لحمايتهن، وهو ما دفع العديد منهن إلى التزام الصمت رغم ما يتعرّضن له.»[46]

وما يثير الاهتمام أنّ التّحرّش بالصّحفيّات كان مباحا في جميع الفضاءات فلم يقتصر على فضاء دون غيره ولم يبحث المتحرّش عن العزلة أو الستر أو الحجاب وإنّما أقدم على ذلك في وضح النّهار وأمام جمهور من النّاس وهو ما تعرّضت له الصّحفيّة «منوبية» خلال مشاركتها في تغطية مسيرة حزبيّة في فيفري 2021 بشارع محمّد الخامس تقول: « كنت أرتدي ملابس عادية، ولم أكن أتوقع أننا، كصحفيين، سنكون واقفين أمام المنصة، بينما يقف خلفنا صفّ من الأشخاص المرافقين لرئيس الحزب. عندها، حاول أحدهم، مدعيا أنّه يحاول حمايتي، أن يتعدّى عليّ جسديًا».[47]

ويبدو أن الصّحفيّات أكثر عرضة للتّحرّش لعدّة اعتبارات منها استسهال التّهديد بالجانب الأسري أو التّهديد بالمستقبل المهني على غرار حرمان الصّحفيّة من أعمال وأدوار ومجالات مهمّة أو حرمانها أيضا من تربصّات ذات قيمة. تقول «أحلام»: «كانوا يساوموني»، حيث كانوا يقترحون عليها فرص عمل مقرونة بعبارات من قبيل: « ما زلت صغيرة وتريدين بناء ذاتك وسيرتك... وهذه فرصتك»[48] ليتم بعد ذلك التحرش بها لفظيا وامتد الأمر إلى دعوتها للفراش. ويفسر الصحفي «محمد» الأمر بأن الصحفية «أكثر هشاشة مقارنة بالذكور، لأن الرجل يتمتّع بالضرورة بهامش أكبر للمناورة والتحرك والتعبير بصراحة، أنا متأكد أن الكثير من الصّحفيّات، يتعرضن لأنواع متعددة من هذه الممارسات، ويضطررن إلى الصمت»[49]

نلاحظ أن حقّ الصحفية التي تتعرّض للتحرش كثيرا ما يضيع نتيجة جملة من الضغوط الاجتماعية والرمزية التي تدفعها إلى الصمت. فالخوف من العواقب المهنية، إلى جانب ضغط العائلة ونظرة المجتمع، يجعل الضحية في موقع هشّ نوعا ما، مما يدفعها أحيانا إلى التراجع عن المطالبة بحقها والتشبث بالشكاية التي قدمتها. وتزداد هذه الوضعية تعقيدا بسبب الوصم الاجتماعي الذي يسلّط على المرأة التي تكشف عن تعرّضها للتحرش، حيث تتحوّل في نظر البعض، من ضحية إلى موضع شكّ أو إدانة أحيانا، وكأنها هي المسؤولة عن الاعتداء الذي تعرّضت له. وبهذا المعنى، يتم تحميل المعتدى عليها مسؤولية ما حدث لها، وهو ما يسهم في تكريس الصمت وإدامة الإفلات من المساءلة والعقاب.

وتكشف رواية الصحفية خولة شبّح لمآلات بعض قضايا التحرّش داخل القطاع الإعلامي عن طبيعة الضغوط المتعددة التي تمارس بعد وقوع الاعتداء. فمن جهة، يتمّ الضغط على الضحية وعائلتها من قبل المؤسسة الإعلامية لحثّها على سحب الشكوى والتراجع عن متابعة الجاني، حفاظا على صورة المؤسسة وتفاديا لما قد يترتب عن القضية من تداعيات إعلامية وقانونية. ومن جهة أخرى، يتعرض المرصد وخاصة خولة لأنها تترأسه، لضغوطات مماثلة منها الضغط لعدم ذكر اسم المؤسسة أو المعتدي في تقاريرها أو بياناتها، بدعوى تفادي الفضيحة أو الحفاظ على سمعة المؤسسة. وفي هذه الحالة، لا يقتصر الصمت على الضحية وحدها، بل يتحوّل إلى صمت مؤسساتي وجماعي يساهم في حماية المعتدي أكثر مما يحمي الضحية.

(46) إسم مستعار، مقابلة نصف موجهة بتاريخ 29 ديسمبر 2025، مع صحفية متقاعدة ونقابية سابقة.
(47) اسم مستعار، مقابلة نصف موجهة في 25 نوفمبر 2025 مع صحفية في الثلاثينات من العمر تعمل في موقع الكتروني.
(48) مشاركة في المجموعة البؤرية لصحفية عشرينية، تعمل كصحفية مستقلة.
(49) إسم مستعار، صحفي في الخمسينات من العمر يشغل منصب رئيس قسم الأخبار بمؤسسة إعلامية سمعية بصرية.

تقول «خولة شبح»: «..تعرّضت الصحفية إلى ضغوطات متعدّدة من أجل سحب الشكوى التي تقدّمت بها إلى النقابة ضدّ المتحرّش، إذ مارست المؤسسة الإعلامية ضغطا حتى لا يتمّ نشر الحادثة في تقارير وحدة الرصد، بدعوى أنّ ذلك قد يسيء إلى سمعتها. والحال أنّه كان من المفترض أن تتخذ المؤسسة إجراءات تأديبية وإدارية بحقّ المتحرّش، إلى جانب توفير الحماية والدعم للصحفية الضحية. غير أنّ هذه الأخيرة وجدت نفسها في مواجهة ضغوط عائلية ومهنية دفعتها في نهاية المطاف إلى سحب الشكوى، رغم أنّه تمّ توفير الإحاطة النفسية لها ومحاولة إقناعها بأنّ المسؤولية تقع على عاتق المتحرّش...»

نستنتج من خلال الشهادات الميدانية التي تم جمعها أن التحرّش الجنسي داخل القطاع الصحفي والإعلامي لا يعدّ فعلا منعزلا أو حادثة فردية، إنما هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل البنيوية والاجتماعية التي تجعل بعض الصحافيات أكثر عرضة لهذا النوع من العنف. ويبرز في هذا السياق عامل الجندر بوصفه عنصرا حاسما، إذ يبدو أن التحرّش يوجه إلى النساء دون الرجال، ما يعكس تصوّرا اجتماعيا يبيح استهداف الجسد الأنثوي ويضعه في موقع قابل للتشييء أو الاستغلال داخل فضاءات العمل. كما يظهر عامل السنّ بدوره كمتغير مؤثر، حيث ترتفع حالات التحرّش الموجهة إلى الصحافيات الأصغر سنا مقارنة بزميلاتهن الأكبر سنا، وهو ما يمكن تفسيره بضعف موقعهن المهني وقلة خبرتهن في المجال. وإلى جانب ذلك، تلعب الوضعية المهنية والاجتماعية دورا مهما، إذ تشير المعطيات إلى أن الصّحفيّات حديثات التخرج أو في بداية مسارهن المهني يتعرضن لهذا النوع من العنف بدرجة أكبر، نظرا لهشاشة موقعهن واعتمادهن على المؤسسة في تثبيت عملهن أو ضمان استمرارهن المهني.

وبناء على ذلك، يتضح أن الإشكال لا يكمن في السلوك الجنسي ذاته بقدر ما يرتبط بعلاقات السلطة التي تجعل هذا السلوك ممكنا وفعّالا داخل فضاءات العمل وأحيانا خارجها في الميدان. ففي العديد من الحالات، يحدث التحرّش في سياقات يكون فيها المعتدي في موقع قوة أو نفوذ، سواء كانت له سلطة إدارية مباشرة، أو سلطة مهنية قائمة على الخبرة والأقدمية، أو حتى سلطة رمزية مرتبطة بالمكانة داخل المؤسسة الإعلامية. وفي هذه الحالة، لا يُمارس التحرّش بوصفه سلوكا فرديا عابرا، إذ يتحوّل إلى وسيلة لإعادة إنتاج التراتبية الجندرية داخل المؤسسة.

في هذا الإطار، تقدّم كاثرين ماكينونCatharine MacKinnon تحليلا مهما للتحرّش الجنسي باعتباره ممارسة سلطوية مرتبطة بالبنية الاجتماعية لعدم المساواة بين الجنسين. فوفق تصورها، لا يعمل التحرّش فقط على انتهاك الجسد، بل يؤدي وظيفة اجتماعية تتمثل في ضبط حضور النساء داخل المجال المهني وإعادة تذكيرهن بموقعهن الهش داخل التراتبية التنظيمية.[50] فالصحفية التي تتعرض للتحرّش تجد نفسها غالبا أمام خيارين كلاهما صعب: إما الصمت حفاظا على موقعها المهني وتجنبا لما قد يترتب عن الشكوى من تبعات مهنية أو اجتماعية، أو الاعتراض والمخاطرة بمسارها المهني وبصورتها داخل المؤسسة.

(50) Catharine A. MacKinnon, Toward a Feminist Theory of the State, Harvard University Press, Cambridge (Massachusetts) – Londres, 1989, p. 218-219.

3.العنف الاقتصادي

عرف العنف الاقتصادي بأنه «كل فعل أو امتناع عن فعل من شأنه استغلال المرأة أو حرمانها من الموارد الاقتصادية مهما كان مصدرها كالحرمان من الأموال أو الأجر أو المداخيل، والتحكم في الأجور أو المداخيل، وحضر العمل أو الإجبار عليه».[51]

يتّضح أنّ العنف الاقتصادي في تجربة الصّحفيّات، غالبا ما يتقاطع مع العنف الجنسي، إذ يُوظّف الضغط المادي كأداة لابتزازهن واستغلالهن، في بيئة تتداخل فيها الهشاشة الاجتماعية مع الهيمنة الاقتصادية.

ففي بعض الحالات يتحول استغلال الصّحفيّات إلى شكل أخطر من العنف المادي أو المعنوي ذلك أنه يصنف ضمن جرائم الاتجار بالبشر[52]، حيث يتم توظيف أجسادهن كوسيلة لتحقيق الربح المادي. ففي حالة احدى الصّحفيّات التي حدثنا عنها «البغوري» تم استغلال أجسادهن لكسب المال والأرباح وفي هذا السياق يقول: «قال لها: اسمعي، لدينا الليلة ملتقى حول الاستثمار في قمرت، ارتدي أفضل فستان لديك. وأضاف: لا أملك ما أدفعه لك، وسيتمّ خلاصك من الشيك الذي ستجلبينه، حاولي إقناع المستثمرين بأي وسيلة، وتنقّلي من طاولة إلى أخرى»، لتتحوّل الصحفية من فاعلة في مهنتها إلى سلعة تستخدم لجذب المستثمرين، يطلب منها التنقل «من طاولة لطاولة» في وظيفة أقرب إلى بائعة جنس منها إلى العمل الصحفي.

يعتبر استغلال بعض مالكي وسائل الإعلام لأجساد الصّحفيّات كما جاء في هذه الشهادة شكلا من أشكال تحويل الجسد إلى «رأسمال تجاري»[53] يُستعمل لتحقيق الربح، خارج أي اعتبارات تتعلق بالكرامة أو الحقوق.

وفي هذا السياق، يصبح جسد المرأة أحيانا جزءا من استراتيجية تسويقية غير مباشرة داخل بعض القطاعات (الإشهار، الخدمات، الترفيه، وحتى بعض أماكن العمل غير المنظمة)، حيث يطلب منها الالتزام بصورة نمطية من خلال مظهر معيّن ولباس محدد وسلوك «أنثوي» مُراقَب، أو حتى استغلال الجاذبية كوسيلة لجذب الزبائن. وهذا لا يتعلق بالمهارة أو الكفاءة، بل بتحويل الحضور الجسدي نفسه إلى أداة إنتاج قيمة مضافة لصاحب العمل.

ومن منظور سوسيولوجي، يمكن فهم هذا الوضع عبر فكرة العنف الرمزي عند بيير بورديو Pierre Bourdieu، حيث لا يتم فرض السيطرة بالقوة المباشرة، وإنما عبر جعل هذه الممارسات تبدو «طبيعية» أو «جزءا من متطلبات العمل». فالكثير من النساء قد يجدن أنفسهن مضطرات لقبول هذه الشروط خوفا من فقدان الوظيفة أو لضمان فرص الترقية، مما يحوّل الإكراه إلى «اختيار ظاهري».

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن الجسد يصبح موردا اقتصاديا غير معلن، إذ يُستغل لتسويق صورة الوسيلة الاعلامية عبر الصّحفيّات وربط الجاذبية بالنجاح المهني وتحميل النساء مسؤولية تمثيل المؤسسة شكليا. وهذا يخلق علاقة غير متكافئة بين صاحب العمل والعاملة، حيث يمتلك الأول سلطة تعريف «الشكل المقبول»، بينما تتحمل المرأة كلفة نفسية وجسدية مستمرة نتيجة الرقابة الذاتية والضغط الاجتماعي.

كما يتجلّى العنف الاقتصادي داخل المؤسسات الإعلامية في فرض قيود على استقلالية الصّحفيّات عبر إجبارهن على معالجة مواضيع محدّدة أو الانخراط في أعمال لا تتماشى مع قناعاتهن المهنية. في هذا السياق نجد من بين أشكال

(51) الفصل الثالث من القانون الأساسي عدد 58.
(52) حسب الفصل الثاني من القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 مؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته، الاتجار بالأشخاص هو استقطاب أو نقل أو إيواء أشخاص بوسائل غير مشروعة مثل الإكراه أو الخداع أو استغلال الضعف، بهدف استغلالهم بأي شكل من الأشكال، سواء من قبل الفاعل نفسه أو لفائدة طرف آخر.
(53) اعتبر كارل ماركس أن رأس المال التجاري لا يُنتج قيمة جديدة، بل يساهم في تحقيق القيمة من خلال عملية البيع والشراء وتسريع دوران السلع.

العقاب المعتمدة من قبل رؤساء التحرير، حرمان الصّحفيّات من تقديم الأخبار الوطنيّة وقصر دورهنّ على تغطية الأخبار العالميّة، قالت «سماح» في الغرض: «في مرحلة معيّنة حرمت من تغطية الشأن الوطني، وأصبحت أغطي الأخبار العالمية فقط، والحال أنني صحفية ميدانية أحب التغطية الميدانية».[54]

هذا الحرمان يعود إلى أنّ الشّأن العام فيه سلطة ونفوذ وسياسة لذلك فهو بمثابة الامتياز «privilège» الذي لا يقدّم إلّا للموالين والمطيعين، فما بالك لو كانت المعارضة إمرأة. ونفس الموقف تعرّضت له نقابيّة أخرى تعمل في وسيلة إعلاميّة سمعيّة خاصّة، تقول: «خلال السنة الأخيرة، فُرضت عليّ رقابة بسبب آرائي السياسية»، وعند رفضها الطاعة حرمها الأعراف من الظهور الإعلامي، وجمدوا عملها «...عام تقريبا مجمّدة...» وحرمت من الميدان واقتصر دورها على التّنسيق مع المراسلين الجهويّين في علاقة بالأخبار.

4. العنف المعنوي

يقصد بالعنف المعنوي، «كل اعتداء لفظي كالقذف والشتم أو الإكراه أو التهديد أو الإهمال أو الحرمان من الحقوق والحريات والإهانة والتجاهل والسخرية والتحقير وغيرها من الأفعال أو الأقوال التي تنال من الكرامة الإنسانية للمرأة أو ترمي إلى إخافتها أو التحكم فيها». [55]

قالت «ملاك»: «في احدى المرات في التلفزة قال لي صحفي في شكل دعابة، لماذا أنت هنا عودي للمنزل لطبخ عشائك» [56] وهذه الشهادة وإن بدت في الظاهر دعابة، فهي تبين بوضوح حضور لتمثّلات جندرية راسخة تعيد إنتاج منطق إقصائي للمرأة داخل الفضاء المهني. فالعبارة التي وجّهت إلى ملاك لا تقتصر على كونها تعليقا عابرا، وإنما تحمل في طيّاتها تصورا نمطيا لأدوار النساء يحصرهن في المجال المنزلي للطبخ وتربية الأطفال في مقابل إسناد المجال العام والمهني للرجال. كما يعكس هذا الخطاب منظومة التنشئة الاجتماعية التي تقوم على تقسيم جندري للأدوار والفضاءات، حيث تربّى الفتاة منذ الصغر على الامتثال لوظائف تحصرها أساسا في المجال المنزلي، مثل الطبخ، والتنظيف، ورعاية الأطفال والزوج، في حين يوجَّه الذكر إلى المجال العام بوصفه المسؤول عن العمل والإعالة. والإشكال أن هذه التمثّلات لا تظلّ حبيسة الفضاء المنزلي، بل يتم نقلها وإعادة إنتاجها داخل الفضاءات المهنية، لتخلق تمييزا داخل المؤسسة.

كما تعرّضت عديد الصّحفيّات إلى الاعتداء اللفظي من قبل مسؤولين وسياسيّين فقد نعتهنّ النّائب كمال عمار (حركة النهضة) بـ «إعلام العار» و«إعلام المجاري» في 2014، وهدّدت النّائبة «محرزيّة العبيدي» الصّحفيّات بحصرهنّ في «مربع» صغير داخل المجلس.[57]

نتبين من عينة البحث أن التّضييق على حريّة التّعبير يعد من بين أكثر أنواع العنف تفشّيا في صفوف الصّحفيّات، حيث كرر عدد هام من المتحدّثات نفس الجملة تقريبا «...يصنصروا فيّا على آرائي...». ويعد هذا من بين أشكال العنف الذي يمارس داخل المؤسّسات الإعلاميّة نفسها، وغالبا ما يكون مدفوعا بضغوط سياسيّة غايتها إرضاء السّلطة. وهو ما تعرّضت له إذاعة تونس الثّقافيّة في مارس 2018، إذ تمّ إبلاغ صحفيّة بهذه الإذاعة بحذف برنامجها «خريطة طريق» من برمجة الإذاعة. وهو برنامج يُعنى بتحليل الأحداث التي تجدّ كلّ أسبوع من قبل مختصيّن في الإعلام ومحلّلين

(54) مقابلة نصف موجهة في نوفمبر 2025، صحفية في الثلاثينات من العمر، تعمل كمُعِدّة برامج في إحدى الإذاعات الخاصة.
(55) الفصل الثالث من القانون الأساسي عدد 58
(56) صحفية لم تفصح عن سنها متقاعدة
(57) فريق التحرير. (2014، يناير). محرزية العبيدي تمنع الصحفيين من القيام بعملهم داخل التأسيسي. موقع أرباسك. https://urls.fr/s1T_J9

وصحفيّين. وجاء الحذف إثر حصّة تناولت موضوع مراجعة التّعيينات في الإذاعات العموميّة[58]. كذلك حذف برامج «هاتوا برهانكم» بعد التّطرّق لمواضيع حسّاسة مثل «التعّيينات في الإذاعات العمومّية».[59]

ورغم الانتعاشة التي شهدها الحقل الإعلامي والصحفي بعد 2011، في علاقة بحرية التعبير فأنّ هذه الحرية لم تؤدّ إلى تفكيك علاقات الهيمنة داخل المؤسسات الإعلامية. فبينما تراجعت الرقابة المباشرة من قبل الدولة، برزت في التقارير أشكال أخرى من الرقابة وبروزها لا يعني أنها لم تكن موجودة من قبل:

- رقابة مؤسساتية داخل غرف التحرير
- رقابة اقتصادية مرتبطة بالممولين
- رقابة غير معلنة تستهدف بعض الأصوات، خاصة النسائية

ومن أبرز هذه الآليات التعديل القسري للمحتوى، الذي غالبا ما يبرر بالظروف السياسية أو بعدم انسجام المادة الصحفية مع الخط التحريري للمؤسسة. كما يتجلى ذلك في منع تناول بعض المواضيع، خاصة ذات الطابع السياسي أو النقدي، إضافة إلى إقصاء الصّحفيّات من التغطيات المصنّفة «حساسة» وهو الحال بالنسبة إلى صحفيتين (من عينة البحث) تم تجميدهما بسبب أعمالهما الميدانية، وهو ما حدّ من مشاركتهما في إنتاج المضامين ذات التأثير داخل المجال العام.

كشفت المقابلات أنّ الصّحفيّات يعشن حالة من التردد المستمر، لا فقط أثناء التغطية، بل حتى على مستوى اختيار المواضيع وطرق معالجتها، حيث يلازمهن خوف من تداعيات النشر وردود الفعل المحتملة، وهو ما يعكس حضور شكل من أشكال الرقابة الذاتية المفروضة بفعل السياق المهني والضغوط المحيطة، فعمل الصّحفيّة لا يقتصر على التحديات المهنية المرتبطة ببيئة العمل داخل المؤسسات الإعلامية فقط، فقد يمتدّ ليشمل مخاطر قانونية وقضائية، تجعل ممارستها للمهنة محفوفة بإمكانيات الإيقاف والمحاكمات وحتى السجن على غرار المرسوم عدد 54، ولا سيما الفصل 24 منه، المتعلّق بتجريم نشر أو ترويج أو إرسال الأخبار الزائفة، وكذلك بموجب الفصل 128 من المجلة الجزائية حول انساب أمور غير قانونية لموظف عمومي أو شبهه، أو على معنى مجلّة الاتّصالات في علاقة باستعمال شبكة الاتصالات من أجل بثّ أخبار زائفة. وتعتبر جميع هذه القوانين ذات طابع زجري جزائي يتم استعمالها ضد الصحفيين/ات للتضييق عليهم والحدّ من حريّة التّعبير وهو ما لا يتماشى مع القانون المنظم لقطاع الصحافة (المرسوم 115). تقول «خولة شبّح» في هذا الصدد: «يتمّ التعامل مع الصحفيين بمعيار مزدوج فيما يتعلّق بالضمانات القانونية، وهو ما يعكس أنّ القانون التونسي لا يُعدّ قانونا حمائيا، إذ يفتقر الصحفي لضمانات كافية، سواء في حماية مصادره أو حماية نفسه عند متابعة المعتدين عليه. والأخطر من ذلك هو اللجوء إلى نصوص ذات طابع زجري تتضمّن عقوبات سالبة للحرية، ولا تحترم المعايير الدولية لحرية التعبير، مما يجعل الصحفي عرضة للسجن.»

دفعت هذه الرقابة الخارجيّة والتّضييقات والخوف من العقوبات الزّجريّة بالصّحفيّات إلى المراقبة الذّاتية المسبقة من خلال عدم تغطية بعض المواضيع والمجالات، أو عبر غربلة ما يكتب وتنقيته ممّا قد يعرّض صاحبته للمساءلة القانونيّة. وقد علقت الصّحفيّة «سماح» على ذلك بقولها: «أصبحت الرقابة الذاتية أكثر حضورا خلال الفترة الأخيرة، خوفا من المرسوم 54 ومن السجن، كما باتت الرقابة تُمارس بشكل قبلي وبعدي. فهناك مواضيع لم تعد تغطّى

(58) فريق تحرير تونس سكوب. (2018، مارس). عودة قوية لأساليب الرقابة على المحتويات الإعلامية بإذاعة تونس الثقافية https://urls.fr/EDknoh

(59) رابط الخبر : (آخر زيارة للمقال بتاريخ 27 فيفري 2026) https://urls.fr/Ib2-uY

أصلا، إذ تمنع منذ البداية، في حين توجد مواد تنجز ثم تحذف أو لا تنشر أو يتمّ تعديلها. وهذا الأمر موثّق في تقارير النقابة، بما في ذلك حالات سجّلت في وكالة إفريقيا للأنباء. كما أن أغلب المؤسسات الإعلامية، سواء الخاصة أو العمومية، شهدت ممارسات رقابية مماثلة»». وقد أدى ذلك إلى تأثيرات واضحة، حيث أصبح العديد من الصحفيين/ات يميلون إلى ممارسة الرقابة على أنفسهم حتى قبل الشروع في العمل.» وتذكر الصحفية» أبرار «[60]أنّها تعرضت في السنوات الأخيرة إلى الصنصرة والضغط بسبب أفكارها وتوجهاتها الأيديولوجيا (الدينية) وكان ضغط المؤسسة يطال تدويناتها والمحتوى الذي تنشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي لينتهي بها المطاف إلى فسخ عقدها في العمل وطردها «طردوني على .statut[61]»»

تتعرض النساء في العديد من السياقات للتشكيك في قدراتهن ومهاراتهن، وهو ما يؤدي إلى إقصائهن من مجالات مختلفة، ويرتكز المقصون على مبررات من قبيل عدم كفاءتهن أو عدم قدرتهن على التكيف مع هذه المجالات، وخاصة في الميادين التي ينظر إليها قديما على أنها مجالات ذكورية مثل المجال السياسي والرياضي. في هذا السياق تقول «سماح»: «عند تناول صحفية لمواضيع سياسية ينظر لها وكأنه لا حق لها في الاشتغال على مثل هذه المواضيع في حين يتناولها رجل صحفي لا بأس».

ويتم تهديد الصّحفيّات بعدم مواصلة العمل وفي حال عدم الخضوع لهذه التهديدات والإصرار على مواصلة التحدي، يتم تصعيد أساليب الضغط عبر تهديدهن بأفراد عائلاتهن، قصد ثنيهن عن الاستمرار من خلال استهداف محيطهن الاجتماعي والعائلي، تقول الصحفية «أسماء»: «زميلتنا ... كانت تقدّم برنامجا سياسيا في إذاعة خاصة، وقد تمّ تهديدها في حياتها الخاصة. كما أنّ زميلة أخرى، كانت تعمل على مواضيع ذات طابع سياسي، وجدت نفسها محلّ حملات تحريض شنيعة هي وعائلتها.»[62]

6. العنف المادي

يعد العنف المادي «كل فعل ضار أو مسيء يمسّ بالحرمة أو السلامة الجسدية للمرأة أو بحياتها كالضرب والركل والجرح والدفع والتشويه والحرق وبتر أجزاء من الجسم والاحتجاز والتعذيب والقتل.»[63] ويتجلى من خلال تعرض عدد من الصّحفيّات في الفترة المدروسة، للضرب أثناء عملهن الميداني على غرار حادثة مصنع «الشامية» بولاية القيروان في 2014: حين وقع الاعتداء الجسدي بالعنف الشديد من قبل «مسؤول العمال» ومجموعة معه على فريق صحفي/ات بإذاعة «صبرة أف أم» لمنعهم من تصوير حريق نشب بالمصنع واستخدام القوّة بقصد حماية سمعة المنشأة الاقتصاديّة ومنع كشف الحقائق. [64]

ونذكر أيضا، تعرض منزل الصّحفيّة نهلة الحبشي التي تعمل بقناة «تونسنا» إلى الخلع من مجهولين في نوفمبر 2017 «رغم وجود المنزل بمنطقة حضريّة ومؤمّنة»، وقد عمد المعتدون إلى العبث بمحتويات المنزل دون تسجيل أيّة سرقة «كما رسم مجهولون على بوابة منزلها مساء علامتين (قاطع ومقطوع) ويرجح أن يكون هذا الاعتداء على خلفية عملها في بعض التحقيقات المتعلقة بالفساد.»[65]

ووفقا لما جاء في تقرير شهر أكتوبر لسنة 2018 فقد أفادت صحفيّة بقناة «نسمة » لوحدة الرصد بمركز السّلامة

(60) صحفية في سن الأربعينات، تعمل في مؤسسة إذاعية خاصة
(61) صحفية في العشرينات من العمر، تعمل كمُعِدّة برامج في إحدى الإذاعات الخاصة، شاركت في لقاء ضمن المجموعة البؤرية.
(62) مقابلة نصف موجهة بتاريخ 12 ديسمبر 2025، مع صحفية تعمل في جريدة يومية، في الأربعينات من العمر.
(63) الفصل الثالث من القانون الأساسي عدد 58.
(64)مركز تونس لحرية الصحافة. (2014). التقرير الشهري حول الانتهاكات في حق الصحفيين لسنة 2014. مركز تونس لحرية الصحافة.
(65) نفس المصدر السابق.

المهنيّة بالنّقابة أنّها تنقّلت رفقة المصوّر الصّحفي والسّائق إلى مجمع خاص لإتلاف اللّحوم بالمرناقية في متابعة لأعمال الشّرطة البلديّة والتّثبت من عمليّة إتلاف 26 طن من لحوم الحمير الفاسدة «فور تفطّن أحد المسؤولين بالمكان لوجودنا توجّه نحوي وعمد إلى افتكاك هاتفي الجوّال ومحاولة افتكاك مصدح القناة... وفي نفس الوقت توجّه أعوان يعملون بالمجمع إلى المصوّر وعمدوا إلى الاعتداء بالضّرب ومحاولة افتكاك الكاميرا».[66]

كما تعرضت في 2019 الصحفيتين سعيدة الطرابلسي وأصيلة بالغيث إلى العنف المادي خلال تغطيتهما لاحتفالات أنصار قيس سعيد في شارع الحبيب بورقيبة اثر فوزه في الانتخابات.[67]

وفي 2023 تعرضت الصحفية سوار عميدية إلى اعتداء جسدي ولفظي من قبل أعوان الأمن أثناء تغطيته بالمستشفى الجهوي الحبيب بوزيان بقفصة[68]

نتبيّن من خلال ما تمّ رصده أنّ العنف المسلّط على الصّحفيّات لا يُختزل في فاعلين محدّدين أو في ممارسات معزولة، وإنما يتّخذ طابعا متعدّد الأبعاد والأشكال، حيث يتراوح بين العنف المادي، والعنف النفسي والرمزي، وصولا إلى العنف السياسي والاقتصادي. هذا التنوّع لا يعكس فقط اختلاف أساليب الاعتداء، بل يكشف عن منظومة عنف مركّبة تتداخل فيها ما هو فردي ومؤسساتي ومجتمعي، بما يجعل من تجربة الصحفية مع العنف تجربة شاملة تمتدّ إلى مختلف جوانب حياتها المهنية والشخصية. وفي هذا السياق، لا ينفصل تنوّع أشكال العنف عن تعدّد القائمين به، كما لا ينفصل عن تعدّد الفضاءات التي يمارس فيها. وعليه، فإن فهم هذه الظاهرة لا يكتمل دون الانتقال إلى تحليل الفضاءات التي تحتضن هذه الممارسات، سواء داخل المؤسسات الإعلامية أو خارجها، وفي المجالين العام والخاص، بما يتيح الإحاطة بمختلف السياقات التي يعاد فيها إنتاج العنف ضد الصحافيات.

(66) النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. (2017، ديسمبر). تقرير شهر ديسمبر 2017. النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. https://urls.fr/T2Q5mH

(67) االعتداء بالعنف على صحفيين من قناة الحوار التونسي، الرابط (https://shorturl.at/KHG7L).

(68) اعتداء أمني على صحفية في تونس.. تنديد واسع والنقابة تتوجه للقضاء، الرابط (https://shorturl.at/Tt0Bi).

خاتمة الفصل

بيّنت مختلف الشهادات والمعطيات التي تمّ تحليلها في هذا الفصل أنّ العنف المسلّط على الصّحفيّات، خلال الفترة المدروسة بين 2014 و2024، لم يتّخذ شكلا واحدا ولا نمطا ثابتا، بل تجلّى في تعدّد الأشكال والممارسات، التي تراوحت بين العنف المادي والمعنوي، والعنف الاقتصادي، والعنف الجنسي والرمزي. إنّ هذا التعدّد يعكس بنية عنف مركّبة مبنية على النوع الاجتماعي، تختلف في طبيعتها وآثارها عمّا يتعرّض له الصحفيون الرجال.

فالعنف المعنوي، على سبيل المثال، يكشف عن حضور قوي للتمثّلات الاجتماعية التقليدية، حيث توجّه للصحفيات عبارات تنقص من قيمتهن وتعيدهن إلى الأدوار النمطية، من قبيل حصرهن في الفضاء الخاص أو التشكيك في كفاءتهن المهنية وتجسّد الشهادات الميدانية هذا الواقع بوضوح.

تقول آمال قرامي: «أنّ العنف ظاهرة مركبة تتجاوز الحدود الكلاسيكية والمعايير الاجتماعية المتعارف عليها[69]» فالعنف المسلّط على الصّحفيّات لا يقتصر على أفعال فردية أو ممارسات معزولة إذ هو تعبير عن منظومة اجتماعية ومهنية تعيد إنتاج التفاوت الجندري داخل الحقل الإعلامي وخارجه. كما أنّ استمرارية هذه الممارسات إلى اليوم تؤكّد أن التحوّلات التي عرفها السياق التونسي لم تفضِ بالضرورة إلى تفكيك هذه البنى، بل أبقت على أشكال مختلفة من العنف، بعضها ظاهر ومباشر، وبعضها الآخر خفيّ ويتم التطبيع معه.

ولم يقتصر العنف المسلّط على الصّحفيّات على فضاء واحد، واتسم بالامتداد عبر الفضاءات المختلفة، وهو ما يعكس طبيعته المعقّدة والمركبة. فالصحفية لا تواجه العنف داخل المؤسسة الإعلامية فقط، وإنما تواجهه أيضا الفضاءات العامة أين تمارس أعمالها الميدانية إضافة إلى امتداد هذا العنف الفضاء الرقمي الذي أصبح من بين الفضاءات الأقل أمانا للنساء.

ونلاحظ من خلال ما رصد عن العنف المسلط على الصّحفيّات أنّ أشكاله لا تتغيّر بتغيير الفضاء الذي يمارس فيه مما يكشف عن نمط متكرّر يعيد إنتاج نفسه عبر سياقات مختلفة، إما داخل المؤسسة الإعلامية، أو في الشارع، أو في الفضاء الرقمي، نجد نفس الأشكال تتكرر: تشكيك في الكفاءة وتهميش وتحرّش وضغط ورقابة ومحاولة ضبط للجسد....

ورغم اختلاف أشكال العنف المسلّط على الصّحفيّات ودرجات الإيذاء الذي يلحق بهنّ فإننّا نذهب إلى أنّ حرمان الصحفيّة من العمل في الفضاء العام فعل متعمد في جميع الحالات والهدف منه حرمانها من العمل على المواضيع الحارقة وذات الصّبغة السياسيّة والاجتماعيّة والرّياضيّة... وذلك لما تكتسيه هذه المواضيع من قيمة ومن نسب متابعة ومشاهدة، ممّا يضاعف حظوظ الصّحفيّين في الاشتغال في الفضاء العام ويمكّنهم بالتّالي من تناول المجال والشّأن العام، وفي المقابل تنحصر أدوار الصّحفيّات في المؤسّسة الشّغليّة، وهو ما يعكس التّراتبيّة الجندريّة ويجذّر الهيمنة الذّكوريّة وينمّيها ويسهّل سيطرة الرّجال في الصّحافة على الفضاء العام دون اللّجوء للعنف المباشر أو الصّريح.

قد تنسحب الصّحفيّة بعد أن تتعرّض للهرسلة والعنف ولكنّها في الآن ذاته تشعر بوطأة الظّلم والحيف والإقصاء، ومن خلال الرصد تبيّنّا أنّ من الصّحفيّات في المؤسّسات الإعلاميّة من يعدن إنتاج الهيمنة وتقسيم الفضاء دون وعي منهنّ، كما يعدن إنتاج شكل من أشكال الطّاعة والرّضوخ غير المعلنين طاعة غير مرئيّة، فيتوهّم المتابع لشأنهنّ أنّهنّ قد انسحبن طوعا، وحقيقة الأمر أنّ هناك منظومة اجتماعيّة وثقافيّة متّحدة تكمن وراء دفعهنّ للانسحاب

(69) قرامي آ (2017) للعنف ألف واجهة...فتأمّل وهات الحلّ، المغرب

وإجبارهنّ على ترك أمكنتهنّ وأدوارهنّ ومهامهنّ غصبا لغيرهنّ، ويعدّ ذلك وسيلة تعتمدها الصّحفيّات دون وعي منهنّ في غالب الأحيان لتعديل توجّهاتهنّ حتّى تتماشى مع الثّقافة الذّكوريّة، عسى أن يحظين بالقبول داخل هذه الثّقافة ويجنّبن أنفسهنّ الوصم الاجتماعي وعمليّات العزل التي يفرضها عليهنّ أفراد المجتمع.

إنّ التّضييق على الصّحفيّات في الفضاء العامّ مثلا، يعيدنا إلى التّمثّلات الاجتماعيّة التي تسعى إلى تقسيم الفضاء، تقسيما مباشرا من خلال الضّبط والضّغط والفرض، وغير مباشر أو صريح ودون اللّجوء إلى العنف أحيانا أخرى، ولاحظنا أنّ إقصاء الصّحفيّات من تغطية الفضاء العام إعلاميّا، يتخفّى وراء تعلّات منها حمايتهنّ من العنف الذي يستهدفهنّ أو استنادا على زلّات أو أخطاء بسيطة ترتكبها الصّحفيّات، وأحيانا يكون إبعادا دون أيّة تبريرات، وأحيانا أخرى تنسحب الصّحفيّات من الفضاء العام بعد أشكال العنف التي يتعرّضن لها، انسحاب مردّه عدم الشّعور بالأمان والسّلامة الجسديّة،

والواضح أن جميع الفضاءات بما في ذلك التكنولوجيا أصبحت تستغلّ لممارسة العنف على الصّحفيّات لتحقيرهنّ والحدّ من جهدن في مجال الإعلام، فالصحفية في الميدان، يقال لها «أنت امرأة آش تعمل لهنا علاش تصور لبرا امشي روح شد دارك وصارت في الأسواق متاع تونس dernièrement،» [70]هذا إضافة إلى استعمال الصور الخاصة بالصّحفيّات من أجل استهدافهنّ والتّشهير بهنّ عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وابتزاز والتحرش بهنّ في رسائل على الخاصّ، «أنت كصحفية يتم استعمال صور ابنك وتهديدك، يتم استعمال عائلتك للضغط عليك من أجل الحد من جهودك من أجل العمل هذه الكل حالات موثقة في وحدة الرصد، أنت كصحفية يتم الاعتداء عليك بالعنف لأنك مرأة، وحتى توصل للعنف العائلي...»[71]

(70) تصريح لخولة شبح
(71) تصريح لخولة شبح

الفصل الثالث :
العنف المسلّط على الصّحفيّات: المرجعيات وهويات الفاعلين و الآثار

تمهيد:

تجد الصّحفيّات عامّة واللاتي فضّلن العمل تحت الأضواء وفي الفضاء العامّ خاصّة أنفسهنّ في مواجهة مخاطر عديدة تهدّد صحتهنّ وسلامتهنّ النّفسية والجسديّة في مختلف الفضاءات، بما في ذلك الفضاءات المهنية والرّقمية. وتتراوح درجات العنف المسلّط على الصّحفيّات وأشكاله برأينا وفقا لثنائيّة الخصوصيّة والهويّة ذلك أنّ تكرار أشكال العنف المسلّط على الصّحفيّات، والذي يستهدف مكانتهنّ وأدوارهنّ وأجسادهنّ وأقلامهنّ وأصواتهنّ، يدفعنا إلى عدم الفصل بين خصوصيّة «الضحية»[72] أو«الناجية»[73] وهويّة «الفاعل القائم بالعنف»، إذ أنهما مرتبطان ترابطا وثيقا.

وسنعتمد في هذا الفصل على المنظور التقاطعي[74]، والتّحليل الجندري[75] للكشف عن كيفية تداخل جملة من العناصر لتكوين بيئة ملائمة للعنف، من بينها الانتماء الجغرافي لضحية العنف وسنّها والطبقة الاجتماعية التي تنحدر منها والوضعية المهنية إلى جانب عامل الجنس، ولا تفهم كلّ هذه العناصر، التي تشكّل خصوصية الضحية، باعتبارها خصائص فردية معزولة، وإنما بوصفها نتاجا لبُنى تتضافر لتنتج تفاوتا في درجات التعرّض للعنف وتفاوتا في طرق التصدي والمقاومة والصمود.

تسهم خصوصية «الضحية» وهوية الفاعل القائم بالعنف، في ظهور الاختلاف بين واقعة عنف وأخرى وفي طرائق تعامل الصّحفيّات مع هذه الوضعيات أثناء وبعد وقوعها، إذ عادة ما يرتكز الفاعل القائم بالعنف على وضعية الصحفية وظروفها ليستغلها أو يتحرش بها أو يعمد إلى معاقبتها. كما أن هوية القائم بفعل العنف قد يجعل بعض الصّحفيّات ضحايا العنف أكثر ميلا إلى الصّمت خوفا من الوصم الاجتماعي وخوفا من ردود فعل المحيط ومن الضغوط العائليّة، في حين يستغلّ القائم بالعنف جميع خصوصيات الضحية من وضعية اجتماعية أو سنّ أو انتماء إلى أوساط ما تزال تحكمها عقليّة الوصم والتحكّم في مصير النساء.

وفي هذا السّياق، تظهر من جديد ديناميكيات التحيّز القائم على النّوع الاجتماعي [76] الذي يعتمدها النّظام الذكوري [77] والذي يسعى من خلالها إلى فرض الامتثال للمعايير السائدة، عبر السّيطرة على الأجساد واستلاب إرادة أصحابها، وحرمانهم حقّهم في التواجد وفي الفعل وفي حرية التّعبير والسّلامة المهنية والنفاذ إلى المعلومة والوصول إلى مراكز صنع القرار. كما تؤثّر خصوصيّات الصّحفيّات على طبيعة ردود أفعالهنّ ما بعد واقعة العنف وفي كيفية التّفاعل مع التهديدات والاستجابة لها، بما ينعكس على درجات القدرة على المواجهة أو الصّمت أو التكيّف مع الوضعيات المفروضة أو الانسحاب.

---

(72) الضحيّة وفقا للقانون الأساسي عدد58 لسنة 2017 لمناهضة العنف ضدّ المرأة «المرأة والأطفال المقيمون معها الذين أصيبوا بضرر بدني أو معنوي أو عقلي أو نفسي أو اقتصادي، أو تمّ حرمانهم من التمتع بحرياتهم وحقوقهم، عن طريق أفعال أو أقوال أو حالات إهمال تشكل انتهاكا للقوانين الجاري بها العمل.»

(73) عرفت الأمم المتحدة الناجية بـ: الشخص الذي يقوم بردات فعل نشطة وفعالة تجاه العنف الذي يتعرض له اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).. الناجية/ة. الأمم المتحدة. الرابط (https://shorturl.at/y49Up)

(74) المقاربة التقاطعية مفهوم أسّسته الباحثة كيمبرلي كرينشو عام 1989، وهي إطار تحليلي يرى أن أنظمة الهيمنة والتمييز كالجنس والعرق والطبقة الاجتماعية والدين والتوجه الجنسي لا تعمل بشكل منفصل ومتراكم، بل تتشابك وتتقاطع لتُنتج تجارب اضطهاد فريدة لا يمكن فهمها بتحليل كل محور على حدى
https://www.womankind.org.uk/intersectionality-101-what-is-it-and-why-is-it-important/#:~:text=Intersectionality%20is%20the%20acknowledgement%20that,orientation%2C%20physical%20ability%2C%20etc.
تاريخ النشر نوفمبر 2019، تاريخ الاطلاع مارس 2026.

(75) تحليل النوع الاجتماعي هو تقييم يهدف إلى فهم أوجه الاختلاف والتشابه بين النساء والرجال فيما يتعلّق بتجاربهم ومعارفهم ووضعهم واحتياجاتهم وإمكانيتهم في الوصول إلى الموارد والتحكّم بها، فضلًا عن وصولهم إلى ثمار التنمية وسلطات صنع القرار.ويشكّل هذا التحليل خطوة أساسية نحو تخطيط وبرمجة دقيقيْن وتحويليين في مجال النوع الاجتماعي.
المصدر: المبادرة النسوية الأوروموتوسطية. (2022). المصدر: الدليل إلى تعليم متوافق مع النوع الاجتماعي (الجندر): سيلفي كرومر واليليان هولز-فرينش، المبادرة النسويّة الأورومتوسّطيّة، 2022، ص 13.

(76) التحيّز القائم على النوع الاجتماعي هو استغلال الاختلافات الجسدية والبيولوجية بين الجنسيْن لتبرير اختلاف المكانة أو المعاملة أو الحقوق. ويظهر التحيّز القائم على النوع لجنسين لتبرير اختلاف المكانة او المعاملة او الحقوق. ويظهر التحيّز القائم على النوع الاجتماعي في الأقوال أو الحركات أو السلوكيات أو الأفعال التي تستثني الجنس الآخر أو تهمّشه أو تقلل من شأنه مقارنة بالجنس الآخر. ويشير هذا المصطلح إلى هيمنة الرجل العالمية على المرأة. المصدر الدليل إلى تعليم متوافق مع النوع الاجتماعي (الجندر): سيلفي كرومر واليليان هولز-فرينش، المبادرة النسويّة الأورومتوسّطيّة، 2022، ص 13.

(77) هو مجموعة من العقائد والأعراف والممارسات التي تنظّم العلاقات بين الرجل والمرأة في مجتمع ما. يعكس هذا النظام كيف تتأثر السلطة باعتبارات النوع الاجتماعي وتمنح الرجال فرصا أكثر للوصول إلى القوة والموارد. وتطال علاقات القوة للنوع الاجتماعي جميع الفئات، بما في ذلك الطبقة الاجتماعية والأصل العرقي ولون البشرة والعمر وما إلى ذلك، وتسهم في الأوجه الأخرى لعدم المساواة. المصدر: الدليل إلى تعليم متوافق مع النوع الاجتماعي (الجندر): سيلفي كرومر واليليان هولز-فرينش، المبادرة النسويّة الأورومتوسّطيّة، 2022، ص 17.

I - مرجعيّات العنف

1. البنية الذّكوريّة في المؤسّسة الإعلاميّة

الدارس للمنظومة الإعلامية بمختلف هياكلها يتبين الميكانيزمات التي تعمل على إعادة إنتاج الثقافة الذكورية من خلال استغلال السلطة وجميع أشكال العنف الظاهر وغير المرئي، فهي منظومة عنكبوتية متشعّبة من السلوكات والخطابات والرموز التي تجعل الهيمنة تبدو طبيعية وأحيانا مقبولة ومبرّرة ومرغوبا فيها. وهو ما ذهب إليه «الصحفي محمّد» في تبريره للعنف المسلّط على الصّحفيين إبان الثّورة، معتبرا إيّاه ردة فعل طبيعية لما عاشه الشعب من كبت وتضييق لسنوات طويلة وأيضا بسبب رداءة ما كان يقدمه الإعلام ما قبل 2011، يقول: «وقد أصبح هذا الأمر لنا عاديا، نظرا لتعرّضنا لأشكال متنوّعة من العنف منذ سنة 2011، خاصة وأنّ التلفزة كانت تحمل نوعا من التراكم المهني السلبي، باعتبارها كانت توظف كبوق دعاية، وهو ما لا ينسب إلى الصحفيين لأنّ القرار كان إداريا أكثر منه تحريريا». تكرّرت كلمة «طبيعي وعادي « في المحادثات وهو ما يدلّ على أنّ النظام الذكوري قد نجح في جعل اضطهاد النساء يبدو كأنه من الأمور البديهيّة، فيُقبل العنف باعتباره «طبيعي» لأن المجتمع أقنع الضحية والجاني معا بأنّ العنف من قواعد دخول قطاع الصحافة، ويبدو طبيعيا لأنّ الرجل مجبور على الحدّة والاندفاع ولأن المرأة ضعيفة ومستهدفة ممّا يجعل العنف كما التّحرّش نتيجة «طبيعية» للتفاعل بينهما.

إنّ هذا التبرير للعنف الذي يأتي على لسان رجل له مسار طويل في مهنة الصّحافة وتدرّج في عديد الخطط يجعلنا نذهب إلى أنّ تغلغل التمثلات الاجتماعيّة في العقليات واستبطانها يجعلها أقوى من القانون نفسه وهنا تكمن خطورة التطبيع مع العنف وإيجاد تبريرات له، وتحويل الممارسات العنيفة إلى أنماط سلوكية مقبولة، ما يسهم في إخفاء أضرار السّلوكات العنيفة وتقويض إمكانيات مقاومتها، ويفضي بالتالي إلى إعادة إنتاجها وترسيخها، داخل البنى الاجتماعية والمهنية. وقد نبه بورديو Pierre Bourdieu إلى ذلك معتبرا أن الهيمنة الذكورية المتجذّرة في اللاوعي الجمعي يجعلنا لا ندركها بوصفها هيمنة في الغالب، وأن المؤسسات الكبرى كالأسرة والمدرسة والإعلام تضطلع بدور محوري في إعادة إنتاج هذا النظام بوصفه نظاما رمزيا يفرض نفسه بأدوات ناعمة لا تستدعي عنفا ماديا مباشرا. وعلى هذا الأساس، فإن العنف الممارس ضد الصّحفيّات داخل المؤسسة الإعلامية وخارجها ليس انفلاتا فرديا أو سلوكا شاذا وإنّما هو تعبير عن منطق يُعيد إنتاج الثقافة الذكورية ويحمي ثباتها ويعزّز معاييرها في مواجهة كل محاولة لتجاوزها أو اختراقها.

نقلت «مريم» مواقف عديد الصّحفيّات اللاتي فضلن البقاء خلف الجدران على العمل الميداني «هناك من تقول: دعوني أبقى خلف الميكروفون، وأرسلوا الزملاء الرجال للقيام بالعمل الميداني، فأنا أريد العمل في الاستوديو». وهو ما يكشف الأوجه العديدة للهيمنة الذّكوريّة فبعض الصّحفيّات قد طبّعن وقبلن بالهامش الذي وضعته التّمثّلات الاجتماعيّة، وخيّرن عدم مواجهة التّحدّيات وخوض التجارب في الفضاء العام تجنّبا لما قد يتعرّضن له تحرش أو عنف لفظي أو مادي كما ورد في عديد الشهادات، ممّا يدفع بعضهن إلى تجنّب العمل الميداني، ويفضّلن البقاء داخل المؤسسة باعتبارها من أكثر الفضاءات أمانا. وهنا تعيد الصحفية تشكيل تمثّلاتها للفضاء فتصنفه ضمن الأفضية التي تهدّدها أمنها وسلامتها وتعدّ مصدر خطر عليها، في المقابل تعتبر الفضاء المهني داخل المؤسسة فضاء آمنا ويتعزّز ذلك بما استبطننه الصحفية من التنشئة الاجتماعية وهنا يظهر دور الـ:الهابيتوس» Habitus ، فاختيار الصّحفيّة لوضعية مريحة خالية من الضّغوطات يساهم في دعم قرار استبعادها وإقصائها، ليبدو الأمر وكأنّه خيار طوعي وليس شكلا من أشكال الإكراه في توزيع الأدوار وتحديد المهام واحتكار الرّجال للمناصب القيادية، وتوجيه الصّحفيّات نحو العمل المكتبي بعيدا عن الأضواء وعن مراكز القرار والتأثير، في حين يُحكم على من تتجرّأ منهن على تجاوز حدود

التمثلات الاجتماعية المرسومة واختراقها بأنواع مختلفة من العنف المادي والاقتصادي والرقمي. فتجد الصحفية نفسها مجبرة ومدفوعة إلى الانسحاب من الفضاء العام والاكتفاء بالفضاء الخاص المتمثل في المؤسسة الإعلامية. وهذا الانسحاب لم يكن بطريقة إقصائية واضحة ولا عنف ماديّ إذ أنّ الناظر لها والمتابع لمسارها، يعتقد أنه اختيار حر من الصحفية ولكنّه في الحقيقة إكراه نتيجة لتجارب العنف التي تتعرّض لها خارج المؤسسة. والاعتراف بأنّ البقاء وراء حيطان المكاتب خيار وبأنّه قرار طوعيّ يطمس حقيقة أنّه نتيجة اشتغال ميكانيزمات بنية المجتمع الذكوري. ولسائل أن يسأل لو انتفت أسباب الانسحاب من الفضاء العام هل تُبقي الصّحفيّات على نفس الخيار؟

وفي هذا الإطار أثبتت ماريلين ليبر Marylène Lieber في دراستها حول النوع الاجتماعي والعنف والفضاءات العامة أن هذا الفضاء لم يكن يوما محايدا أو مفتوحا للجميع بالتساوي، فهو مُؤطَر بمنطق جنساني يجعل تواجد المرأة فيه موضع مساءلة ومقاومة مستمرتين، كما بيّنت أن العنف الممارَس ضدّ المرأة في الفضاء العام ليس انفلاتا عارضا وإنّما هو آلية ممنهجة لتقسيم الفضاء، وهو ما يفسّر تصاعد العنف كلّما حاولت الصّحفيّات التونسيات اقتحام مواقع التأثير والقرار، وهو تصاعد ينطوي على رسالة ضمنية مفادها أن ثمة حدودا لا يُسمح بتجاوزها، وأنّ ثمن التجاوز سيكون باهظا لمن تجرّأت على ذلك. [78]

ما لاحظناه أن الصّحفيّات يتواطأن مع النّظام الذّكوري بوعي حينا ودون وعي أحيانا أخرى وينخرطن في إعادة إنتاج التمثلات الاجتماعيّة وترسيخها بحثا عن الأمان والاستقرار فينسحبن من الفضاء العام ومن المسؤوليات التي تعدّ حكرا على الرّجال تجنّبا للعنف. غير أنّ هذا «الانسحاب الوقائي» لا يوفّر حماية فعلية لهن وهو ما نستشفه من تصريح الصحفية «أماني»: فعندما كانت تعمل بإحدى الجرائد، كان صاحب المؤسسة «يقول لإحدى الصّحفيّات المتربصات في المؤسسة ارتدي هكذا وأريد أن أراك هكذا... أريدك أن تتوجهي معي إلى الحمامات وسوسة...» وتكشف لنا التجربة أنّ المؤسسة نفسها ليست فضاء آمنا، فهي بدورها مشبعة بعلاقات قوّة وبنية ذكورية تُنتج أشكالا أخرى من العنف، كالتحرّش والتقزيم وتغليب الجسد على الكفاءة، لتجد الصحفية نفسها محاصرة داخل دائرة عنف مركب، بين فضاء عام يهدّد أمنها وفضاء المؤسسة الذي لا يخلو هو الآخر من الهيمنة والإخضاع ومزيد تضييق هوامش الحريّة.

وبذلك تصل الهيمنة الذّكوريّة في المجال الإعلامي إلى ذروتها حين يمارس صاحب العمل سلطة «تملّك الأجساد» وإخضاعها لمعاييره الخاصّة[79] ويضع سقفا من التّوقّعات لعلاقته مع الصّحفيّات منها أن تتناغم الصّحفيّة مع تمثّلاته لدورها وأن تغضّ النّظر، وتتجاوز هيمنة صاحب العمل تحديد زمن العمل ومادّة العمل إلى التحكم في طريقة اللّباس وتسريحة الشّعر وألوان المساحيق، كل ذلك في محاولة منه لامتلاك الجسد عبر توجيهه وتطويعه وفرض السّلطة عليه بالمراقبة والمحاصرة والمعاقبة[80]. ويصل الأمر حدّ إجبار الصّحفيّة على العمل في ظروف تهدّد سلامتها الجسديّة مما يعكس أيديولوجيا ذكورية ترى في جسد الأنثى «ملكيّة مؤسّساتيّة» يحقّ للمهيمِن توظيفها لتحقيق الرّبح المهني، متجاهلا حقّها الإنساني والحقوقي في السّلامة.

هذه التّراتبية بين الجنسين والإعلاء من قيمة الذّكر مقابل الحطّ من قيمة الأنثى أو كما أطلقت عليه (فرنسواز هيريتي Héritier ,1996) [81] «التراتبيّة التّفاضلية بين الجنسين» (la valence différentielle des sexes)، معتبرة أنّ «التفاوت في القيمة بين الجنسين ظاهرة واسعة النطاق لدرجة أنها أصبحت غير مرئية، وكأنها حقيقة طبيعية لا جدال

(78) Lieber, M. (2008). Genre, violences et espaces publics : La vulnérabilité des femmes en question. Presses de Sciences Po. p16-17
(79) Bourdieu, P. (1998). La domination masculine. Le Seuil.p118-125..
(80) Foucault, M. (1975). Surveiller et punir : Naissance de la prison. Gallimard.135-138.
(81) Hèritier, F. (2013). Masculin/ Fèminin II discours de la hiérarchie. essais p201-202.

فيها، في حين أنها ليست طبيعية، ومن حقنا التشكيك فيها. وهكذا، تحول الامتياز المصادر إلى عائق. ولكي يكون هذا الحرمان نهائيا، حُصرت النساء في كل مكان في دور الأمهات والربات، واستُبعدن من استخدام العقل، ومن السياسة، ومن الرمزية.»[82]

فالمجتمعات الذّكوريّة تسعى إلى بناء فروق بيولوجيّة بين النّساء والرّجال، بإعطاء السّلطة للرّجال ومنحهم القوّة والنّفوذ، مقابل ربط النّساء واختزالهنّ في الجسد، الذي يُراد التّحكّم فيه وقولبته للأهواء الذّاتية للرّجال ذوي السّلطة ما يقلّل من قيمة الصّحفيّة الاجتماعية كذات مستقلّة لها رأي وصوت وتوجّه.

لا يقف مفعول التّراتبيّة في المجتمعات الذّكوريّة عند التّطبيع مع العنف باسم الأعراف الاجتماعية وإنّما يتجاوز ذلك إلى تسهيل نفاذ الصّحفيين إلى مواقع صنع القرار وعرقلة وصول الصّحفيّات إليها وفي هذا الصدد تذكر «سكينة عبد الصمد» أنّ: « مراكز صنع القرار في وسائل الإعلام، إلى حدّ اليوم، لا تزال تخضع لهيمنة الرّجال، مقابل حضور نسائي ضعيف ومحدود، حيث لا تتجاوز نسبة النساء مديرة واحدة مقابل خمس مدرين، رغم تكافؤ الكفاءات في العديد من الحالات».

وهذا التّصريح يؤكّد الهوة بين العدد الكبير للصحفيات مقابل ضعف بلوغهن لمواقع صنع القرار وتقلد مناصب تحريرية عليا، رغم أن القطاع الإعلامي والصّحفي يعدّ قطاعا مؤنّثا بامتياز، ووفق تقرير لمنظمة Euro-Med Monitor، «هناك أكثر من 1,860 صحفيا مسجّلا في تونس بحلول سنة 2022، من بينهم حوالي 1,000 امرأة أي حوالي 54 ٪ من جملة الصّحفيّين المسجّلين»[83]، إلّا أنّ عدد النّساء قليل جدّا في مراكز صنع القرار فالصّحفيّات لا يتمتّعن بمراكز مرموقة مقارنة بالرّجال، وهو ما يعكس أنّ الحقل الصّحفي يعدّ ساحة صراع كبرى، ممّا يغذّي التّساؤل هل أنّ العنف المسلّط ضدّ الصّحفيّات هو مجرد تمييز أساسه الجنس البيولوجي؟ أم هو تمييز جندري يقوم على التّمثّلات السيوسيوثقافيّة للأنوثة والذّكورة؟ يبدو لنا هذا التّمييز من بين أهمّ الاستراتيجيات التي تحافظ على استقرار النّظام الأبويّ وتوازنه وتؤمّن ديمومة الثّقافة الذّكورية، فالتّمييز بذلك وسيلة تأديبيّة لردع أيّة محاولة للانفلات من المعايير ومن النّمط السّائد.

ونستنتج ممّا تقدّم أنّ العنف الذي سلّط على الصّحفيّات ساهم بصورة مباشرة في خلق مشهديّة[84] إعلاميّة ذكوريّة وكأنّ وسائل الإعلام تعيد إنتاج نفس الصّور النّمطيّة للنّساء. إذن فالعنف المسلّط على الصّحفيّات، إن كان تحرّشا أو تشويها للسّمعة أو إقصاء أو تمييزا ليس سوى أداة من أدوات الهيمنة الذّكوريّة التي تستعمل لإبقاء القوّة والسّلطة لدى الرّجال. ويعكس التّقسيم الجندري للعمل (Gendered Division of Labor): وفقا لسيلفيا والبي (Sylvia Walby) في تحليلها للبنية الذكورية،[85] أنّ المؤسّسة الإعلاميّة تمارس نوعا من الذكورية الشّاملة. أي أنّه تقنيّا، يتمّ ضبط الحدود المهنيّة (Boundary work) لتظلّ المهام ذات القيمة الرّمزيّة والسّياسيّة المهمّة (Hard News) مرتبطة بالذّكورة كمعيار للكفاءة والمهنيّة، بينما تُدفع النّساء نحو الأعمال والمهام والأدوار الإعلاميّة البسيطة، وهو يتجاوز كونه تقسيم وظيفيّ، إلى شكل من أشكال الاستلاب فهو تقسيم جنسي لاعادل للأدوار المهنيّة بهدف حرمان الصّحفيّة من مراكمة الخبرات والوقوف أمام نفاذها إلى مواقع صنع القرار.

---

(82) « La valence différentielle des sexes est un phénomène si massif qu'il en devient invisible, comme un donné naturel non questionnable, alors qu'il n'est pas naturel et qu'on est en droit de le questionner. Ainsi, le privilège confisqué est devenu handicap. Pour que la confiscation soit irréversible, les femmes ont été partout confinées dans un rôle de procréatrices domesti-ques, exclues de l'usage de la raison, exclues du politique, exclues du symbolique.» Hèritier, F. op cite p201

(83) الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، «ليس من اختصاصك»: الانتهاكات والتحرشات التي تواجه الصحفيات في اليمن وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة (آخر زيارة للموقع بتاريخ نوفمبر 2025) https://urls.fr/jDjXzJ

(84) الصادق، الحمامي.

(85) Walby, S. (2020). Varieties of Gender Regimes. Social Politics:International Studies in Gender, State & Society, 27(3), pp. 414-431.

2. العنف أداة للضّبط الاجتماعي:

يُعدّ الضّبط الاجتماعي ضرورة رافقت الاجتماع الإنساني منذ تبلور أفكار فلاسفة اليونان الذين أدركوا حتمية كبح الغرائز البشرية عبر منظومات القيمة والعدالة، وهو ما أصّله ابن خلدون بعمق سوسيولوجي حين أقرّ في مقدّمته أنّ «الإنسان مدني بطبعه» لكن نوازعه العدوانية تستوجب وجود «وازع» أو سلطة ضابطة، وتتجسّد هذه القوة التنظيمية في أدوات متباينة كالشرع والقانون والمعايير الاجتماعيّة والأعراف والتقاليد، وهو ما عزّزه الفكر الحداثي مع «مونتسكيو»Montesquieu في تحليله لروح القوانين، و»أوجست كونت»Auguste Comte في تأكيده على استقرار النظام، وصولا إلى «إيميل دوركايم»Émile Durkheim الذي جعل من الرموز الجمعية قواعد سلوك ملزمة. إلا أن القراءة النسوية المعاصرة، مع مفكرات مثل سيمون دي بوفوارSimone de Beauvoir وسيلفيا فيديريتشي Silvia Federici، قد أعادت تفكيك هذه المرجعيات، معتبرة أن أدوات الضبط ليست حيادية، وأنّها آليات ثقافية وقانونية وُضعت لضبط أجساد النساء وحركتهن لضمان استمرار النظام الأبوي والاجتماعي. وبذلك، يتأكد أن الضبط الاجتماعي ليس سوى «عنف مهيكل ومشرعن» لا يكتفي بتنظيم العمران، وإنّما يعيد إنتاج علاقات القوّة والتبعيّة تحت مسميّات الأخلاق والقانون والأعراف.

يتّضحُ من خلال المقابلات أنّ الوعي النسوي داخل الحقل الإعلامي التونسي قد تجاوز رصد الحوادث المعزولة ليدرك أنّ العنف أضحى أداة من أدوات الضبط الاجتماعي، وهي أداة تخطت الفعل الفردي لتتحوّل إلى حالة عامة هيمنت على المشهدية بالبلاد التونسية في الفترة ما بين 2014 و2024. وضمن هذا السياق، برز العنف الرمزي كأداة مركزية للضبط، حيث يُمارس سلطته غير المرئية من خلال فرض «الدوكسا» (Doxa)[86] الذكورية على حدّ تعبير بورديو Bourdieu، وهي منظومة البديهيات والقواعد المضمرة التي تجعل من الهيمنة قدرا مهنيا لا يقبل النقاش. إنَّ هذا التطبيع مع الانتهاك إلى جانب أنه يهدف إلى إقصاء الصّحفيّات، فإنه يعمل كذلك على تدجين حضورهن وإجبارهن على استبطان معايير المهيمن كشرط وحيد للبقاء، مما يحول الفضاء الإعلامي من ساحة للحرية إلى نظام انضباطي يُعيد إنتاج علاقات القوة غير المتكافئة تحت مسمى «أصول المهنة» التي ترتكز على معايير تبدو محايدة في الظّاهر، بينما هي في جوهرها أدوات إقصائيّة، تُمارس عبر العنف اللّفظي أو التّقليل من القيمة المهنيّة أو القدرة والكفاءة. تصرّح «أميمة» بأنّها في بداياتها المهنيّة في مجال الصّحافة المكتوبة تمّ التضييق على قلمها وتوجيهه باعتبارها صغيرة السنّ ولا تعرف مصلحتها وكانت نفس المادة تُتَناول بكل أرحيّة من قبل زملائها حتى الذين هم في نفس سنّها وهو ما يبيّن أنّ رئيس التحرير ينصّب نفسه وصيّا على الصحفيّة ي وجّه خطّها التّحريري ويرسم حدود التّعبير.

أجمعت المجموعة البؤرية التي تتكون من 13 صحفية من مؤسسات إعلامية متنوعة وأعمار مختلفة أنّ العنف جزء لا يتجزأ من العمل الصّحفي وهو ما نعتبره تطبيعا مع العنف كما نذهب إلى أنّ هذا التّطبيع يحدث عبر تكرار الفعل العنيف حتّى يفقد صفته الاجراميّة ليصبح جزءا من ضريبة المهنة. وتساهم المؤسّسات في هذا من خلال تغييب بروتوكولات الحماية للصّحفيّات، ممّا يجعل العنف ضدّهنّ يمرّ دون عقاب، وهو ما يولّد مفهوم استباحة العنف الممارس على الصّحفيّات واستمرار إنتاجه كأداة ضبط.

---

(86) a doxa est l'ensemble des évidences partagées qui font que l'ordre du monde (et notamment la domination masculine) apparaît comme «allant de soi». C'est un accord immédiat entre les structures objectives de l'espace social et les structures cognitives des agents, transformant une construction historique en une «nature» indiscutable. هي مجموعة البديهيات المشتركة التي تجعل نظام العالم (وخاصة الهيمنة الذكورية) يبدو كأمر «بدهي». وهي توافق مباشر بين بنيات الفضاء الاجتماعي الموضوعية والبنيات الذهنية للأفراد، مما يحول بناءً تاريخياً (الهيمنة) إلى «طبيعة» لا تقبل النقاش
Bourdieu, P. (1998). La Domination masculine. Éditions du Seuil, Paris, p. 43.

إنّ العنف في القطاع الصّحفي إلى جانب أنّه انحراف سلوكيّ يضرّ بالآخرين وهو من ميكانيزمات النّظام الأبوي لضمان بقاء مراكز القوّة عند أصحابها أي النّخبة الذّكوريّة، ترى السّعداوي أنّ « العنف المسلط على المرأة ليس ناتجا عن طبيعة الرجل الشرسة، بل هو ضرورة سياسية للحفاظ على تقسيم العمل، فلكي تستمر المرأة في القيام بالأدوار الثانوية وغير المدفوعة، لا بد من وجود نظام ترهيب دائم (مادي ومعنوي) يمنعها من التمرد أو المطالبة بمساحات الرجال.[87]» ممّا يبيّن أنّ التّضامن الذّكوري داخل القطاع الإعلامي وخارجه يُساهم في إباحة ممارسة العنف على الصّحفيّات والتّطبيع مع السلوكات المحفوفة بالمخاطر في حقّهنّ وإعادة إنتاج العنف من قبل الصّحفيّين والصّحفيّات على حدّ سواء. وهكذا تكشف أشكال الضبط الاجتماعي داخل الحقل الإعلامي عن كونها آلية لإنتاج وإعادة إنتاج علاقات القوة غير المتكافئة.

3. العنف أداة للصّراع

تجلى العنف المسلط على الصّحفيّات في تونس (2014-2024) كـ «أداة صراع» استراتيجية وممنهجة. إنه المحرك الذي تستخدمه مراكز القوى (السياسية، الطبقية، الثقافيّة، الايديولوجيّة، الاقتصاديّة) لإعادة رسم حدود الحقل الإعلامي وحماية امتيازاتها. هنا، لم يعد العنف غاية في حد ذاته، بل أصبح وسيلة لتدبير صراعات وجودية في مجتمع يمر بمرحلة انتقالية.

- الصراع الجهوي: أستخدم العنف الرمزي كأداة صراع لترسيخ التراتبية بين «المركز» و»الهامش». إنَّ بروز مصطلحات للوصم من قبيل «جايا من وراء البلايك»، أو السّخرية من اللّكنات «الدّاخلية»، يمثّل صراعا على «الرأسمال الثقافي». فيتحول العنف هنا إلى «أداة ردع» تهدف إلى إشعار الصحفية المنحدرة من المناطق الداخلية بأنّ جسدها ولغتها يمثلان «اختراقا» غير مرغوب فيه، مما يحول «الجهة» إلى تهمة تُستخدم لكسر شرعيتها المهنية وصرف الانتباه عن مضمون ما تقدمه.

- الصراع الأيديولوجي: في ظل الاستقطاب الحاد بين (يمين/يسار)، تحول العنف إلى «مصفاة أيديولوجية». إذ يُمارس العنف هنا لفرز الصّحفيّات وتصنيفهن، فكلّ محاولة للخروج عن السرديات المهيمنة تُجابه بالعنف الذي يستهدف السمعة أو الخلفية الفكرية، ويُستخدم الوصم الايديولوجي (خوانجيّة/ شيوعيّة) لتعزيز الشعور بالدونية لدى الفئات الأقل حظا، وللتشكيك في موضوعيّة الصّحفيّة، وضمان بقاء المنابر الإعلامية حكرا على أصوات تعيد إنتاج مصالح القوى المهيمنة.

العنف أداة صراع اقتصادي:

تحوّل العنف المسلّط على الصّحفيّات في تونس (2014-2024) من مجرد اعتداء جسدي أو لفظي إلى أداة للصّراع الاقتصادي، حيث تدير رؤوس الأموال العنف لحماية مصالحها. وإنتاج الهشاشة بضرب القيمة المهنيّة للصحفية، وإرباك قدرتها على التفاوض، وتحويلها من ذات كاشفة للحقائق إلى ذات مضطهدة يسهل تطويعها. فالعنف الاقتصادي أداة تستخدمها «اللوبيات» الموالية لرجال الأعمال لـ «شراء الأقلام» أو كسرها وحرمانها من الموارد.

امتداد العنف: يمثل العنف ضد الصّحفيّات امتدادا لعدوى عنف أوسع استهدف جسد المرأة التونسية في الفضاء العام بعد الثورة. لكن خصوصية هذا العنف ضد الصحفية تكمن في كونه تحوّل إلى صراع ضد «سلطة الكشف». فالصحفية هي الذات التي تجرؤ على «تعرية» الظواهر وكشف عورات النظام السياسي والاجتماعي. إنّ الانتقال من

(87) السعداوي، نوال. المرأة والدين والأخلاق. القاهرة: دار سعاد الصباح. 1990. ص 92

«عنف الشارع» إلى «استهداف الصحفية» التي تملك القدرة على «الرؤية» والتعرية، وتُجابه بعنف يهدف إلى طمس الحقائق. إن العنف المسلط على الصّحفيّات هنا أصبح أداة صراع تُحاصر الصحفية لطمس عين أنثويّة تجرؤ على مراقبة السلطة وتعرّي عورات الرّجال. العنف يصبح عقابا لكل امرأة تجرأت على ممارسة السيادة على عقلها وقلمها، وتحويلها من «ذات رائية» تكشفُ زيف الصراعات إلى «موضوع للانتهاك»، مما يجعل من الاعتداء عليها وسيلة لإعادة إرساء «الدوكسا» الذكورية التي ترفض أن تكون المرأة هي من يكتب تاريخ اللحظة الراهنة.

II. هوية القائم بفعل العنف وخصوصية الضحي*ة :

إنّ تحليل ظاهرة العنف داخل الحقل الصحفي يستوجب منّا تفكيك الثنائية القائمة بين «هويّة الفاعل» و«خصوصية الضّحيّة»، فالفعل العنيف هو نتاج هوية رجل، يتماهى مع الدور السلطوي الذي تمنحه له التّمثلات الاجتماعيّة والمنصب، وفي المقابل، تبرز خصوصية الضحية (الصحفية) بوصفها «ذاتا مهنية» قابلة للتّنميط لتصبح هويتها الجندرية وخصوصيّاتها عائقين مصطنعين أمام استحقاقها المهني. وبذلك، يصبح العنف أداة لتعطيل مبدأ المساواة وتكريس الهيمنة داخل الفضاء العمومي للإعلام.

1.هويّة القائمين بالعنف ضدّ الصّحفيّات:

إنّ هويات المعتدين تتوزّع بين العاملين داخل المؤسسة إذ يمارس العنف على الصّحفيّات من رئيس العمل أو من الزملاء، ومؤسسات الدّولة (أمن، قضاء، مسؤولون، موظفون،)، وسياسيين، ونجد إلى جانب العنف المؤسساتي والسياسي العنف المجتمعيّ الذي يمارسه أنصار الأحزاب (مثل اعتداءات أنصار النّهضة في 2014) والمحتجون، أو من أصحاب رؤوس الأموال ونشطاء المجتمع المدني. صرّحت «أمينة» في هذا الصّدد بأنّها تعرّضت لحملة الكترونيّة مسّت شخصها على خلفيّة فيديو قامت به في إحدى المؤسّسات الإعلاميّة الإلكترونية. تقول: «الذين قاموا بقيادة الهجمة هم ناشطون بالمجتمع المدني وكانوا أشخاصا يدافعون عن الحقوق والحريّات ومعروفين في السّاحة السياسيّة»

والملاحظ أنّ العنف المسلّط على الصّحفيّات في تونس يرتبط بكرونولوجيا سياسيّة واضحة، فكلّ محطّة انتخابيّة أو تغيير في هيكل السّلطة كانت تتبعه موجة من التّضييقات. فمنذ جانفي 2014، بدأت سلسلة المحاكمات و«تبكيم الأصوات» (مثل حالة إيمان الدّجبي وشهرزاد عكاشة) مرورا بالاعتداءات الأمنيّة المباشرة في 2015، وصولا إلى التّهديدات بالتّصفية الجسديّة (مثل ريم العروسي)، [88] ممّا يعكس رغبة السّلطة والمعارضة على حدّ سواء في تدجين المشهد الإعلامي وتطويعه وإقصاء الصّحفيّات منه.

وبيّنت لنا التّصريحات خاصّة من الصّحفيّات الشّابات أنّ فعل العنف المسلّط على الصّحفيّات لم يكن الرّجل الطّرف الوحيد القائم به إذ ثمّة صحفيّات تعرّضن للعنف من قبل رئيسات عمل أو من زميلاتهن أي من بنات جنسهنّ أيضا.

أ- العنف المسلّط على الصّحفيّات من قبل أرباب العمل

في سياق تحليل العنف المسلّط على الصّحفيّات داخل المؤسسة المهنية، يبرز أرباب العمل بوصفهم فاعلين مركزيين في إنتاج بعض أشكال العنف، في ظلّ علاقات قوة غير متكافئة. فيتّخذ العنف أشكالا متعدّدة تتراوح بين الضغوط المهنية والصنصرة والإقصاء وغيرها، ولكن ظل التحرّش من بين أكثر هذه الأشكال تداولا في روايات العينة.

(88) مركز تونس لحرية الصحافة. (2014، يناير). التقرير الشهري حول الانتهاكات في حق الصحفيين خلال شهر يناير 2014. مركز تونس لحرية الصحافة.

يستغل أرباب العمل سلطتهم قصد إشباع رغباتهم الجنسية ويعمدون إلى استغلال الصّحفيّات في المؤسّسة الإعلاميّة، وصرّحت عديد المستجوبات بأنّ الصّحفيّات يتعرّضن « لمضايقات» بدءا من صاحب المؤسّسة، إلى رئيس التّحرير إلى مدير التّحرير ومدير القسم، إذ كلّما كانت هناك سلطة كان هناك شكل من أشكال العنف، بما في ذلك التّحرّش الجنسي فالجميع يتحدّث عنه. تصرّح «أحلام» المشاركة في المجموعة البؤرية بأنها تعرضت في شبابها إلى أشكال متعددة من العنف. ففي بداية مسارها المهني، واجهت عدة مرات أنواعا مختلفة من التحرش الجسدي واللفظي داخل مكان العمل وصلت إلى محاولة الاعتداء، خاصة من قبل بعض رؤسائها، وتتمثل في إيحاءات مباشرة ولمس مناطق في جسدها.

تكشف شهادة «أحلام» عن طبيعة العنف المهيكل داخل القطاع الصحفي حيث يتجاوز التحرش الجسدي واللفظي كونه فعلا فرديا معزولا ليصبح أداة قسرية تهدف إلى ترسيخ تراتبية النوع الاجتماعي في فضاء العمل. إن لجوء الرؤساء في بداية المسار المهني للصحفية إلى استعمال الإيحاءات المباشرة واللمس يمثل توظيفا للسلطة في محاولة لتحويلها إلى سلطة تستلب الجسد، وهو أيضا اختزال للكفاءة المهنية في الجنس البيولوجي وتجريد للصحفية من كفاءتها كذات فاعلة. وهذا العنف، الذي يمارسه «الفاعل» الواثق من حصانته الرمزية داخل المؤسسة، يعمل كآلية للترويض ووضع العراقيل أمام التمكين وتطور المهارات، ما يحوّل بيئة الإنتاج إلى حقل ألغام نفسي يستنزف طاقة الصّحفيّة ووقتها في بناء ميكانيزمات دفاع ذاتية عوضا عن الانكباب على الإبداع المهني. فيكون التحرش بذلك عائقا «غير مرئي» يحول دون تمكين الصحفية، والدافع هنا هو إزاحتها من المنافسة على الملفات الكبرى أو المناصب القيادية. فبينما ينشغل زميلها الصحفي بتطوير مهاراته والوصول إلى مراكز القرار، تُستنزف طاقة الصحفية في بناء «دفاعات» ضد التحرش. كما أن التحرش بالصحفية في مستهل مسارها المهني، لا يعدو أن يكون فعلا ممنهجا الهدف منه ارتهان إرادتها عبر محاولة وصمها أخلاقيا وربط هويتها المهنية بالرذيلة، وذلك لكسر كبريائها وتحميلها عبئا اجتماعيا ونفسيا يجعلها في حالة من الخضوع والتبعية الدائمة، ويسهّل التحكم بمسارها الوظيفي وتوجيهها. ويتبع عن ذلك شلّ قدرتها المستقبلية على المواجهة أو إعلاء الصوت للمطالبة بحقوقها المسلوبة وكسر ندّيتها المهنية مع الزميل الرجل.

يكون العنف الجنسي بذلك أداة من أدوات النّظام الذكوري لإعادة إنتاج الإقصاء أو السّيطرة كما ذهبت إلى ذلك كاثرين ماكينون Catharine MacKinnon في مؤلفها « نحو نظرية نسوية للدولة » (Toward a Feminist Theory of the State) 1989 « أن العنف الجنسي والتحرش في أماكن العمل ليست سلوكيات فردية، بل أدوات بنيوية تعيد إنتاج الهيمنة الذكورية داخل المؤسسات، حيث يُستغل التفاوت في السلطة لإخضاع النساء وإسكاتهن».[89] ويعدّ العنف الجنسي حسب المقابلات التي أجريناها الأكثر ممارسة على الصّحفيّات النّساء من قبل أرباب العمل، وهو ما يجعل الصّحفيّات محاصرات باختبارات الطّاعة والامتثال التي رسم حدودها الرّجال من داخل القطاع أو من خارجه فالصّحفيّة إمّا أن تصمت خوفا من الوصم ومن فقدان العمل فتلاقي أثناء قيامها بمهامها أنواعا من الانتهاكات لا تحصى ولا تعدّ، أو أن تقاوم وتعرّي وتفضح أشكال العنف المسلّط عليها فتعيش أشكالا من الهرسلة والتّضييق والظّلم أو تنسحب من الأضواء لتترك المجال. وفي كلّ هذه الحالات تكون الصّحفيّة ضحيّة مجتمع ذكوريّ الغلبة فيه للرّجال.

ومن بين ما قيل في الشّهادات، أنّ ما يُمارسه أرباب العمل داخل المؤسّسات الإعلاميّة، لا يُرى ولا يُقاس ويصعب إثباته في غالب الأحيان، فهو عنف يحاول إعادة تشكيل دورالصّحفيّة وسلوكها فتجد نفسها محاصرة ومهرسلة بتدفّق

(89) MacKinnon, C. A. (1989). Toward a feminist theory of the state. Harvard University Press.p114-120.

الهدايا والهبات والإكثار من المغريات أو أنّها تتعرّض لعبارات الغزل غير اللائقة أو الملاحقة في مكان العمل أو عبر وسائل التّواصل الاجتماعي أو عن طريق الهاتف. إنّ «هذه الممارسات مرعبة بالنسبة إلى الصحافيّات لا سيما المبتدئات منهنّ. فما يحصل للمبتدئات اللواتي تنقصهنّ الخبرة والتجربة يعبّر عن الشعور بالحيرة حول ما إذا كان ما يتعرّضن له «أمرا طبيعيّا»، وهل هو جزء من هذه المهنة أم أنّه تحرّش؟ وتترافق هذه الحيرة بشعور بالخوف من القيام بردّة فعل «خاطئة» أو «مبالغ فيها» أو «غير مناسبة» قد تسبّب لهنّ الأذى أو تكون السبب في استبعادهنّ أو خسارة وظائفهنّ.» [90]

ومن بين الرّوايات الصّادمة ما رواه مسؤول سابق في النقابة عن إشعار بالتّحرّش يقول: «ناداها إلى مكتبه، كان رئيس التّحرير والمالك للصّحيفة وقتها، أغلق الباب وقام بنزع سرواله. « والوقائع التي حدّثتنا عنها الصّحفيّات حول أشكال العنف المسلّط عليهنّ تعدّ بالعشرات في المؤسّسات الإعلاميّة إذ يتحوّل رئيس العمل إلى غول يهدّد حرمة الصّحفيّات الجسديّة و ينتهكها. وهنا نلمس جليّا أنّ العامل المشجّع للمتحرّش والمطمئن له في آن واحد لارتكاب العنف ضدّ منظوراته، هو تلك السّلطة التي يمتلكها، وهو» تحرّش جنسي قائم على إساءة استعمال السّلطة Sexual harassment as abuse of authority» كما ذهبت لذلك كاثرين ماكينون Catharine MacKinnon، إذ أنّ مجرّد استعراض الجسد أو الإيحاء الجنسي من صاحب سلطة يُعدّ فعل هيمنة وتهديد، وترجح كاثرين أن التّحرّش يقوم على عدم التكافؤ في القوّة بين الرجل والمرأة في المؤسّسة. وقد وصل هذا التّحرّش حسب قصة إحداهن إلى «... إيحاءات مباشرة ولمس مناطق في جسدها».

ب- عنف النّساء على النّساء: النّساء يعدن إنتاج العنف

لا تشتغل الهيمنة الذكورية فقط من فاعلين رجال، بل يعاد انتاجها من قبل النساء، حيث أن تجارب العنف التي تعيشها الصّحفيّات كلّ يوم، تجعل منهّن حبيسات دوّامات العنف، عوضا عن تطوير الذّات، فتستنزف الواحدة منهنّ وتدخل بوعي أو دون وعي في دوائر العنف وتتحوّل من ضحيّة إلى قائمة بالعنف ومنتجة له، ما يحول دون خروجها من هذه الدّوامة. وهو ما عبرت عنه سيمون دي بوفوار Simone de Beauvoir بقولها أن «الفئة المهيمنة تحاول أن تُبقي المرأة في المكان الذي تخصصه لها وتستقي الحجج من الوضع الذي خلقته هذه الفئة نفسها. [91]» وربّما يعود ذلك إلى أنه يستخدم من باب إنتاج استراتيجيات دفاعية (Stratégies défensives) بتبني العنف أو نوع من القبول به والتّماهي مع القائم به ومحاكاته[92] «كدرع» للحماية من انهيار أكبر.[93] فتتقمّص الصّحفيّة دور المعتدي كي تخرج من دور الضّحيّة وكي تثبت جدارتها وقدرتها على محاكاة الرّجال، وأحيانا مجاوزتهم فتعمد إلى ممارسة العنف دفاعا عن البقاء والتدرّج الوظيفي. وفي هذه الحالة تجد الصّحفيّات خاصة المبتدئات منهنّ أنفسهنّ أمام عنف يسلط عليهن من صاحب/ة السّلطة فينخرطن بدورهن في شحذ أنفسهنّ لـ « إيجاد القوّة والوقت للقتال والمقاومة».[94]

يتجاوز «عنف النساء ضد النساء» في القطاع الإعلامي التفسيرات السطحية كغيرة الأنثى من الأنثى إلى ما هو أبعد من ذلك إذ تتحوّل النّساء متى امتلكن السّلطة، إلى حارسات لقيم ومعايير المجتمع الذكوري فيستعملن نفس مناهجه في الضّبط والتنميط، وهو عنف داخل نفس الفئة ونفس النوع ويعكس ذروة نجاح النظام الأبوي في ترويض الضحية

(90) كحال، ل. (2024-2023). عدسات جندرية: النساء وتجارب الاستبعاد والإقصاء والنفي والعزلة. في الصحفيات في لبنان: حضور في المهنة رغم التمييز الجندري (ص. 54)
(91) دي بوفوار، س. (2008). الجنس الآخر). الأهلية للنشر والتوزيع ص 23.
(92) Freud, A. (2001). Le moi et les mécanismes de défense (M. Tort, Trad.; Œuvre originale publiée en 1936). Presses Universitaires de France.
(93) Bertrand, M. (2009). L'identification à l'agresseur chez Ferenczi : masochisme, narcissisme. Revue française de psychanalyse, 73(1), . Presses Universitaires de France. p11-20.
(94) Guillaume, C. Danièle Kergoat (2012), Se battre, disent-elles... Travail, genre et société, . La Dispute. Consulté en décembre 2025. p 208 .210

لتصبح أداة لضبط بنات جنسها، حيث تتبنى بعض النساء اللواتي بلغن مواقع القرار هوية الذكر المهني وسلطته وسطوته ، فيضربن بعصاه بدعوى الحفاظ على المهنية أو نقل الخبرة.

وأثناء مواكبتنا للمجموعة البؤرية، روت صحفيّة قصص العنف الذي تعرضت له منذ بداية مسيرتها التي كانت محفوفة بشتى أنواع العنف من مادي ولفظي ومعنوي وجنسي، وتحدّثت طويلا عن المضايقات التي واجهتها خصوصا في بداياتها، من قبل زميلاتها في العمل وكيف اتّهمنها بمحاولة إغواء رئيسها لأنّها كانت ترتدي ملابس ملونة وتنانير وأثواب قصيرة كما اتّهمنها كذلك بأنها تتخذ من صغر سنها وجمالها مصعدا اجتماعيا للتّدرّج والترقية في العمل وعبرت عن المشاعر التي انتابتها تجاه هذه المعاملات. ورغم تصريحها بأشكال العنف الذي تعرّضت له إلّا أنّها انفعلت حين عرّت إحدى زميلاتها في القاعة التّحرّش الذي يطال الطّالبات بمعهد الصّحافة وعلوم الإخبار من قبل الأساتذة واتّهمتها بالتّجنّي رامية اللّوم على الطّالبات، إذ اعتبرت أنّهنّ يلاحقن الأساتذة ويقمن بإغرائهم.

إنّ الصّحفيّة التي نجحت في اختراق المنظومة الذّكورية، غالبا ما تشعر بضرورة إثبات ولائها لقيم هذه المنظومة عبر استبطان آليات القمع ذاتها، فتمارس الإقصاء والتهميش ضد زميلاتها كآلية دفاعية لحماية مكانتها من التّهديدات المحتملة. وهذا العنف الرّمزي، الذي يتجلّى في حجب الفرص، أو التقليل من الشأن، أو ممارسة الوصم أو الشتم، يؤدي إلى تقويض التضامن النسوي وإعادة إنتاج «الإسكات» لكن هذه المرة بأيادي نسائية تشرعن العنف. ورغم التّضامن الذّكوري في إنتاج العنف وإعادة إنتاجه وتبريره ومحاولات التّطبيع معه، فإنّنا لا نجد حديثا في قطاع الصّحافة عن التضامن الأنثويّ وهو ما تؤكّده تصريحات «سكينة عبد الصمد»: «لاحظت أحيانا أنّ التمييز يأتي من المرأة أكثر من الرجل، ولن أُوصِم أو أُعمّم، لكن الحقيقة التي رأيتها أنّ الصّحفيّات لا يحظين بالتقدير من قبل الرئيسات ... إلا في بعض الحالات حين تفرض المرأة نفسها، وحتى عندما تفرض نفسها لا تلاقي التقدير المناسب»

ج- العنف المسلّط على الصّحفيّات من خارج المؤسسة الإعلامية:

إنّ العنف لم يكن ناتجا بالضّرورة من شخص معلوم أو له علاقة مباشرة بالصّحفيّة، إذ تمّ الإشعار وفقا لتصريحات أفراد العيّنة عن حالات عديدة من العنف المرتكب في حقّ الصّحفيّات من أفراد أو جماعات لا علاقة لهم بالضّحيّة، سوى تواجدها لتغطيّة خبر ما قد تكون لهم علاقة به. ذكر أنّه في آخر فترة تواجد روابط حماية الثّورة قبل انحلالها، كان هناك أفراد منتمون لتلك الرّوابط يتعمّدون تسليط العنف المادي واللفظي على الصّحفيين التّابعين للتلفزة التّونسيّة خصوصا... كما تعرّضت الصّحفيّات وفقا لنفس التّصريحات إلى عنف مسلّط من أنصار حركة النهضة ومن النّقابيين ورجال الأعمال قالت الصّحفيّة سكينة: «عندما نقوم بتغطية تظاهرات مؤيدة للسلطة حينها كانت النهضة هي الحاكمة، بطبيعة الحال هناك تشكيلات نقابية مثلا كعمال البستنة والبيئة، نقابة التعليم، أتذكر أيضا نقابة الصحة، وقتها صارت مشاكل في المستشفيات العمومية التّونسيّة فما أحداث زادة من رجال أعمال ... وقع نقاش إعلامي في التلفزة التّونسيّة حول قوانين المالية والعدالة الجبائية بحقهم... أتذكّرهم جيّدا، هناك أطراف سياسيّة أخرى سواء حاكمة أو معارضة.... من قبل أنصارهم وحتى تصريحات صحفية موثقة ومدونة من أطراف سياسيّة في حركة النهضة أطراف سياسيّة في حزب المؤتمر من أجل الجمهورية أطراف سياسيّة من ائتلاف الكرامة فيما بعد، أطراف سياسيّة من الحزب الحر الدستوري الذين عنفوا هم أيضا صحفيين من التلفزة التّونسيّة سواء عنف مادي أو لغوي وقت احتجاجهم وعنّفوا حتى الفريق الصّحفي من الأخبار وسط البرلمان عبر رئيسة الكتلة وقتها عبير موسى وعضوين معها وبالتالي كنا حتى في البرلمان عرضة لعنف لغوي ومادي من قبل نواب في مجلس نواب الشعب سواء من حزب الحر الدستوري مثلما حدّثتك أو من حركة النهضة أو حتى من شقوق نداء تونس يعني عنف سياسي متنوع.»

يكشف هذا التصريح عن حقيقة مفادها تحوّل الفضاءات السيادية كمجلس النوّاب، والفضاءات العامة كساحات التظاهر، إلى مسارح لممارسة عنف مادي ولغوي ممنهج يعكس انتقال العنف من المربع الأيديولوجي إلى عنف سياسي. إن الاستنتاج الأول المستخلص من هذه الشّهادة هو أن العنف المسلط على الصحفية هو أداة سياسية مدروسة وليس نتاج لحظة غضب عابرة، ويهدف إلى الحطّ من الدور المهني للمرأة، فحين يتوافق الخصوم السياسيون من مختلف المشارب، من حركة النهضة وائتلاف الكرامة وصولا إلى الدستوري الحر ونداء تونس، على استهداف الصّحفيّات، فإنهم يبعثون رسالة مفادها أن وجود الصّحفيّات في دوائر صنع القرار هو وجود هش ومستباح. وهذا التضييق يمتد ليشمل استغلال التعبئة الجماهيرية عبر أنصار النقابات حيث يتم توجيه الإحباط الاجتماعي نحو الصحفية بوصفها الحلقة الأضعف في المنظومة، مما يشرعن الاستقواء عليها جسديا ومعنويا ولفظيّا تحت غطاء المطالب النقابية.

تؤكّد شهادة المستجوبين على سقوط الحصانة المهنية والمؤسساتية للعمل الصّحفي أمام سطوة التضامن الذكوري، حيث يتمّ التّعامل مع الصحفية كجسد أنثوي قابل للترهيب بدلا من التعامل معها كذات فاعلة وحاملة للخبر، ما يثبت أنّ العقليّة السياسية لا تزال محكومة بوصاية ذكورية تسعى لتطويع النّساء. ويبرز هنا خطر قيام النواب والقيادات بممارسة العنف اللغوي والمادي بشكل موثّق ما يمنح مشروعيّة اجتماعيّة لعوام النّاس لتقليد هذا السلوك، وشرعنة التمادي في التحرش والتضييق في الشارع. إن الهدف النهائي لهذا الحصار متعدّد الأبعاد هو دفع الصحفية نحو الانسحاب الإرادي أو فرض «رقابة ذاتية» قسرية ناتجة عن استنزاف نفسي يحول دون وصولها لجوهر الخبر، كما تعكس هذه الشهادات تآكل قيم الانتقال الديمقراطي في تونس، إذ أنتجت التّعدّديّة اتّفاق أطرافها المتصارعة على استخدام التضييق كآلية لضبط الخطاب الإعلامي النسوي ومنعه من كشف كواليس السلطة، فيتحوّل الفضاء العمومي بذلك إلى منطقة نفوذ ذكوري تشرعن إقصاء الكفاءات النسائية.

2. خصوصيات الضّحيّة

يظلّ فهم علاقات السلطة في فعل العنف رهين تحليل خصوصيات الضحية، لأنها ستكشف عن الشروط البنيوية التي تنتج الهشاشة وتعيد إنتاج العنف. وبالتالي يقتضي تحليل خصوصيّات الضحية تبنّي مقاربة تقاطعية، بما يسمح بالكشف عن كيفية تداخل جملة من العناصر، على غرار الجنس والسنّ والجهة والمستوى الاجتماعي والوضعية المهنية، وغيرها، في إنتاج أوضاع تضاعف من قابلية تعرّض الصحفيّة للعنف وتسهّل القيام به.

أولا، الجنس: يُعدّ عامل «الجنس» من المحدّدات الرّئيسيّة في فهم آليّات العنف المسلّط على الصّحفيّات، حيث يتقاطع مع جملة من التّمثّلات الاجتماعيّة التي تعمل على ترسيخ الصور النّمطيّة التي تلصق بالنّساء صفات الهشاشة. إنَّ النظر للمرأة كذات قابلة للتحكّم يتجلّى في محاولات إخضاعها لمنطق الضّبط القسري، وهو ما حللته المفكرة المغربية فاطمة المرنيسي التي رأت أن دونية المرأة هي نتاج «تراكمات وترسبات تاريخية طويلة تمتد من العصور الأخيرة للجاهلية»[95]، حيث تُوظف هذه التراكمات السوسيوثقافيّة لإعادة إنتاج «الحريم» تراكمات تقرّ بأنّ السلطة حكر على الرّجال دون النّساء. ويبرز ذلك في استهداف أجساد الصّحفيّات وأصواتهنّ، وفي محاولات إخضاعهنّ لمعايير سلوكية وأخلاقية تقيّد حرّيتهنّ في التعبير. ولا يقتصر أثر هذا العامل على لحظة وقوع العنف، بل يمتدّ ليؤثّر في كيفيّة إدراكه والتّعامل معه، سواء من قبل الضّحايا أو من المحيط المهني والاجتماعي. وتفسّر جوديث باتلر Butler في هذا

(95) المرنيسي،ف. الحريم السياسي: النبي والنساء، ترجمة: عبد الهادي عباس (دمشق: دار الحصاد، 1988)، ص5. https://archive.org/details/20200810_20200810_1227/page/n11/mode/2up

السّياق أنّ «الأجساد التي لا تمتثل للمعايير الثقافية تُعاقب بانتظام عبر آليات الإقصاء والعنف.»[96] فالعنف الممارس ضدّ الصّحفية في جميع الفضاءات تقريبا حتى السّياديّة منها هو عقاب لامتهانها كأنثى لأعمال تخصّ الجنس الآخر. إنّ هذا الارتهان للجنس يجعل من العنف الممارس ضدّ الصّحفيّات عنفا من باب التّأديب يهدف إلى تكريس «السياسة الواقعية التي لا تعطي النساء سوى حق التصويت الشكلي وتمنعهن من الحق في الفعل»[97]، ما يؤدي في النهاية إلى التّطبيع مع العنف والاستسلام للخضوع واعتبار التحرش أو التضييق نتيجة طبيعية لوجود «الأنثى» في فضاءات صُنفت تاريخيا على أنها فضاءات ذكوريّة بامتياز، وهو ما يفسّر تصريحات كلّ المستجوبين بأنّ نسب العنف المسلّط على الصّحفيّات أكبر وأن طبيعة العنف ضدّهنّ أكثر إيذاء.

ثانيا السّنّ: لا ينفصل محدد الجنس في المجال الصحفي عن متغيّر السنّ، إذ يتقاطع معه ليعيد هندسة أشكال العنف وتوزيع مؤشراته، فيتحوّل السّنّ إلى أداة لترسيخ التراتبية المهنية الذكورية. فالصّحفيّات الأصغر سنا يواجهن عنفا مزدوجا فمن جهة تُنكر خبرتهنّ المهنيّة وتوضع كفاءتهنّ تحت مجهر التّشكيك الدّائم، ومن جهة أخرى تُستهدف أجسادهنّ بخطاب جنسي وتحرّش ممنهج يستغل «نضارتهنّ» كذريعة للضّبط والتّطويع. وهذا الاستهداف يقوم على فرضية تصنيف جسد الأنثى صغيرة السنّ ضمن وضعيات «الهشاشة» لذلك يسهل تطويعه وتوظيفه، حيث يُنظر للشابات كذوات أقل قدرة على الرفض أو التبليغ، وأكثر ميلا للامتثال لضغوط السلطة حماية لمساراتهن التي هي في طور التشكّل. ولا يعني ذلك أنّ المتقدّمات في السنّ ناجيات من العنف، فبينما تعيش الصحفية الشابة عنفا يحصرها في قالب جسدي ويجعلها هدفا للتحرش، تُدفع الصّحفيّات الأكبر سنا نحو منطقة «اللا-مرئية» عبر آليات التهميش والإقصاء والتهكم التي تستهدف خبراتهن المتراكمة، لدفعهنّ للانسحاب وبالتّالي لإخلاء الفضاء من أيّة سلطة معرفية أنثوية راسخة.

ما لم يصرّح به هو أنّ هذا التّوزيع المتباين للعنف بجعل الشّابة تخشى فقدان «امتياز الشّباب» كشرط للتواجد، ويُشعر الأكبر سنا بأنها مهددة بالاستبدال، وهو ما يُحكم الحصار على الكيان المهني للمرأة في مختلف مراحلها العمرية، ويجعل من العنف ضريبة دخول في البدايات، وضريبة استمرار في النهايات،

وهو ما ينقل المواجهة عادة من النساء ضدّ الرجال القائمين بالعنف إلى فتيات ضدّ نساء أكبر سنّا. وهذه التقنيّة تعدّ من تقنيات المجتمع الذّكوري وتستعمل لتقويض إمكانات التضامن النّسائي وتحويل أوجه المواجهة لتبقى مراكز التأثير وصناعة القرار بمنأى عن أي زحف نسائي متماسك. وهو ما بينته فرانسواز هيريتييه على امتداد مؤلفها «Masculin / Féminin: La pensée de la différence» إذ أكّدت أنّ هذا التباين ليس عفويّا إذ يمثّل جزءا من «تفاضلية النوع» التي تهدف إلى الحفاظ على توازن القوى لصالح المركز الذكوري عبر توزيع أدوار الضعف والقوة بشكل يضمن تفكيك الكتلة النسوية.

ثالثا، المستوى الاجتماعي: تتحول فضاءات المؤسسات الإعلامية إلى مصانع تُعاد فيه صياغة علاقات القوة، وفق تراتبية هرمية قائمة على التّمييز المبني على الجنس البيولوجي والسنّ والمكانة الاجتماعية، فلا ينكر المستجوبون أن الرّجل يتعرّض بدوره للعنف ولكن ما أقره الجميع أنّ العنف ضدّ النّساء أكثر وطأة بسبب طبيعته التي تنال من كرامة المرأة ومكانتها ومسارها المستقبلي فلا يواجه الرّجل في بداياته المهنيّة ما تواجهه الصّحفيّة الشّابة. فبينما يُنظر لشباب الرّجل كطاقة واعدة، يُترجم سنّ الصحفيّة في المخيال الذّكوري إلى هشاشة قابلة للتّفاوض والمقايضة

(96) Judith Butler, Trouble dans le genre: Le féminisme et la subversion de l'identité, trad. Jean-Pierre Ricard (Paris: Éditions La Découverte, 2005), p.261

(97) المرنيسي المرجع السابق نفسه ص 12

تجعلها الأكثر عرضة للتملك وهو ما ذكرته « أميمة» في مقارنة بين ما يسحب منها وما يقدّم لزميلها، إن عبارات من قبيل «...أنت صغيرة السنّ وعليك بناء نفسك، انت صغيرة عليك استغلال الفرص، أنت صغيرة عليك أن تعرفي كيف تأكل الكتف...» هي في جوهرها محاولة لفرض وضعية «الآخر» التي حللتها سيمون دي بوفوار، حيث تؤكد أنَّ: «المرأة لا تُولد امرأة بل تصبح كذلك» عبر سلسلة من الضغوط، وأنّ الشابة تحديدا تُوضع في موقف تجد فيه أنّ «مستقبلها يمرُّ عبر الرجل» [98]ما يجعل رضوخها للمقايضة يبدو كأنه قدر أو ابتلاء لا مفرّ منه.

وهنا يتقاطع النوع الاجتماعي مع الهشاشة الاقتصادية، فالصحفية التي تفتقر إلى «سند» تصبح صيدا سهلا لمنظومة تستخدم أحلامها وطموحاتها كأداة للتحرش. هذا التداخل هو ما يمنح العنف شرعيته التاريخية، وهو ما تصفه فاطمة المرنيسي بدقة في كتابها «الحريم السياسي»، حيث توضّح أنّ العنف ليس قدرا، وإنّما هو صناعة ثقافية تقول: «إنّ كثيرا من الآراء التي تؤدي إلى تكريس دونية المرأة في المجتمع الإسلامي لا تمتّ إلى حقيقة الإسلام بصلة»[99]. وتضيف إنّ هذا التّمييز ضدّ النّساء، وخاصّة في الفضاءات هو نتاج «تراكمات وترسّبات تاريخيّة طويلة»[100] تُستخدم لإعادة إنتاج «الحريم» بصور حديثة. فالمتحرّش في المؤسّسة الإعلاميّة لا يرى في الصحفية الشابة زميلة، وإنّما يراها «جسدا» يجب إخضاعه، وهو ما تسميه المرنيسي بالرغبة في «حجب النساء عن الفضاء العام» وتجريدهن من السيادة.

III. آثار العنف على الصّحفيّات بين الاستسلام والمقاومة

إنّ معاناة ضحايا العنف في القطاع الإعلامي لا تنتهي بانتهاء فعل العنف ووقوعه سواء كان ماديّا أو لفظيا أو رمزيا أو اقتصاديّا وإنّما تتواصل المعاناة مع ما يحدثه هذا العنف من آثار تطال نفسية الضّحيّة ومسارها المهني وأحيانا تربك محيطها العائلي. وسنحاول من خلال ما توصّلنا إليه من تصريحات وشهادات تقصّي تبعات العنف التي غالبا ما تكون ذات وطأة على الضحايا لخروجهنّ عن معايير الجماعة ومحاولتهنّ خلخلة توازن النظام الذكوري. فانعكاسات العنف لا تنفصل عن رغبة المنظومة الذكورية في حماية معاييرها وأعرافها وأيضا مصالحها، إذ يتحول العنف إلى آلية دفاع تستعمل عندما يشعر القائمون على النّظام الذّكوري بخطر المنافسة النسوية في الميدان. فالعنف إلى جانب كونه فعل إقصاء وضرب وشتم وتهديد هو أيضا آليّة لضرب إمكانية الاستمرار والتطوّر ومراكمة التجارب وبالتالي تجميد المسار.

تكشف الشهادات عن الآثار المهنية للعنف على غرار الانسحاب الصامت وإنتاج الرقابة الذاتية، أو خلق آليات للدفاع والمقاومة أو التّطبيع مع العنف والشعور بالقهر والضّيم وجميعها آثار نفسيّة تستنزف الضحيّة وتجعلها تتآكل من الدّاخل، ولئن كان للعنف آثار على الضحيّة فقد تبيّنا من خلال الشّهادات، أنّ له آثار على الجماعة أيضا، وهنا نكتشف الأثر على الحقّ في الفضاء العام وحرية الإعلام والصحافة، إذ يؤدي تغييب الأصوات النسائيّة بفعل الترهيب إلى إفقار جودة المحتوى الإعلامي، وتحويل الحقل الصحفي إلى فضاء أحادي يخدم استمرار الهيمنة الذكورية ويمنع تعدّد وجهات النّظر واختلافها. فيصبح الأثر كما الفعل متعدّدا ومركّبا إذ تتعدّد الخسارات فنجد خسارة مهنية (عبر الرقابة الذاتية أو الانسحاب أو التّطبيع مع العنف وإعادة إنتاجه) وخسارة نفسية/اجتماعية (عبر الوصم والصدمة)، وخسارة تطال الجميع في ضرب للتعددية وللحق في الاختلاف، وهذا يعني أنّ العنف الذي يهدف إلى تأديب من «خرج عن السرب» تمتدّ آثاره من الصّحفيّة الضّحيّة كفرد إلى كلّ أفراد المجتمع.

(98) دي بوفوار، س. (2008). الجنس الآخر (إ. المغربي ون. حداد، مترجمتان؛ العمل الأصلي نُشر عام 1949). الأهلية للنشر والتوزيع. ص 73.
(99) المرنيسي ف. الحريم السياسي المرجع السابق ص 4.
(100) المرجع السابق الصفحة 5.

التعامل السلبي مع العنف :

أ- التّحديات العائلية والرقابة الذاتية:

تمثل التّبعات المهنيّة للعنف في حياة الصّحفيّة التّونسيّة حصيلة لتقاطع ضغوطات متعدّدة المصادر، تبدأ من التّضييق الأمني والمجتمعي لتصل إلى التّمييز المؤسّساتي والأسري. وهذه المحاصرة الشّاملة تجسد آلية «الدّونيّة المفروضة»[101] فتحصر الصّحفيّة في أدوار محددة ما يمنعها من التّدرّج الوظيفي واعتلاء المناصب ويحكم عليها بالجمود، وتُستنزف قدرتها على المقاومة فتفضّل الانسحاب وتتحوّل بذلك من «وضعيّة الفاعل إلى وضعيّة القصور»[102] ويتم إيهامها بأنّها الوضعيّة الطّبيعيّة المناسبة لها.

ثمّ إنّ العنف الذي تتعرض له الصّحفيّة في الشّارع من الأجهزة الأمنيّة أو المواطنين أثناء المظاهرات، لا ينفصل عن العنف الذي تمارسه العائلة عبر رفض العمل اللّيلي أو التّنقلات البعيدة، تقول «سكينة»: «هناك نساء ينسحبن أو يتراجعن، كما أنّ بعض الزميلات يواجهن عدم تفهّم من أزواجهن أو من عائلاتهن، حيث قد يقول لها مثلا: لا يناسبني أن تذهبي إلى ذلك المكان أو لا يمكنك العودة للمنزل في أوقات متأخرة من الليل.» فتتضافر هذه القوى لفرض وضع لا يفسح للصّحفيّة خيارات كثيرة فتفضل الرضا بالموجود أو الانسحاب، لأنّ تعدّد أوجه العنف والقائمين به يولّد آليّة ذاتية للتوقي منه عبر العزلة الاجتماعيّة فتتحول الرقابة الذاتية (*Self-censorship*) من مجرد قرار مهني إلى «استراتيجية بقاء» نفسية واجتماعية أمام تواطؤ ضمني بين الزملاء في المؤسّسة والعائلة في البيت وسلطة الحاكم وتحرّكات المعتدين على صفحات التواصل الاجتماعي وقهر رجال الأمن وغيرها. فعندما تمارس الأسرة رقابة على توقيت عملها بدعوى «حماية السمعة»، تشرع الصّحفيّة في ممارسة «الرقابة الذاتية»، فتتجنّب طواعية القضايا الميدانيّة الصّعبة أو الملفّات التي تتعلّق بقضايا تقف وراءها شبكات ولوبيّات أو أصحاب نفوذ كما أنها تتجنّب التّغطيات الصّعبة أو تمتنع عن البوح متى تعرّضت لشكل من أشكال العنف خوفا من ردّة فعل العائلة أو المجتمع لتفادي الصّدام مع المنظومة الذّكورية.

تقول «سكينة»: «...سامحني، فبعض الزميلات عندما أطلب منهنّ الذهاب للعمل في مهام ميدانية، يردّدن: كيف يمكنني ذلك وابني أو ابنتي مريض/ة؟ ماذا أفعل لهما إذا ذهبت إلى سليانة أو إلى الجنوب واضطررت للمبيت هناك؟ لا يمكنني العودة للمنزل في ساعات متأخّرة من اللّيل..» نتبيّن من شهادة الصّحفيّة إشكاليّتين أوّلهما «الحصّة الثانية «[103](The Second Shift / Le Deuxième Décalage) التي صاغتها عالمة الاجتماع أرلي هوكشيلد Arlie **(**Hochschild) حيث يظهر جليّا تراكم الأدوار التي كثيرا ما تستنزف الصّحفيّة بين مهنة تتطلّب حيّزا زمنيّا غير محدّد وتستوجب تنقّلا وغيابا عن المنزل وحضورا ميدانيا، وبين أدوار نمطية داخل الفضاء الخاص تفرض على المرأة مسؤولية الرعاية لصغار السنّ أو لكبار السنّ أو لذوي الاحتياجات أو ذوي الإعاقة إن وجدوا. فلا تمثّل العودة إلى المنزل للصحفية نهاية يوم من العمل، وإنّما هي بمثابة الانتقال إلى ممارسة عمل آخر غير محتسب وغير مأجور وغير معترف به إذ يعدّ من باب الواجب باعتباره من الأدوار المتواضع عليها اجتماعيّا بأنّها خاصّة بالمرأة، وقد اعتبرت سيلفيا فيديريتشي (Silvia Federici) هذا النوع من الأدوار جوهر استغلال النّساء واستنزاف طاقتهنّ.[104] وبذلك تتحوّل الأمومة عند الصّحفيّة إلى عائق مهني وهو من أشكال العنف غير المرئي القائم على التقسيم الجندري للأدوار ورفض الاعتراف بأعمال الرّعاية. ما يجعل الصحفيّة مكبلة لأنّها أمّ وزوجة وابنة.

(101) Butler, J. (1990). Gender trouble: Feminism and the subversion of identity. Routledge.p62.

(102) Card, C. (Ed.). (2003). The Cambridge companion to Simone de Beauvoir. Cambridge University Press.p174.

(103) Arlie .H. The Second Shift: Working Families and the Revolution at Home.Penguin Books. 2003. p10-15.

(104) Silvia. F. Revolution at Point Zero: Housework, Reproduction, and Feminist Struggle. Common Notions/PM Press (2012).p15-22.

تؤدي كثافة العنف المسلط على الصّحفيّات في الشّوارع والفضاءات المفتوحة (التّحرّش، الاعتداء المادي...) إلى تكرار عبارات من قبيل: «كلنا عرضة بمعنى أنه ليس عنفا موجّها لصحفي التّلفزة التّونسيّة بل للصحفيين بصفة عامة في كلّ مكان وكلّنا نساء ورجال عرضة للعنف سواء اللفظي أو المادي» فالصّحفيّات إلى جانب العنف المشترك تلاقي عنفا من قبل الزملاء والزّميلات ورؤساء العمل المباشرين وغير المباشرين (التهميش، التّحرّش المهني) فضلا عن التّطبيع مع العنف والتّعايش معه وتبريره.

كثيرا ما تتبنى الصّحفيّة الصّورة التي رسمتها لها الفئة المهيمنة، فتبدأ بالاعتقاد بأنها «غير صالحة» لدور ما ولا يجب أن تكون في مكان ما لأنها بذلك تخالف النظام الأبوي فتلجأ إلى ممارسة رقابة ذاتية على نفسها وتصرفاتها أو تلجأ إلى تجميد نشاطها بسبب ضغط «العائلة» التي ترفض طبيعة المهنة، أو ضغط «البوليس» الذي يجعل من التغطية الميدانية تهديدا لسلامتها الجسديّة أو أنّها تواصل «مقتنعة « أنه من الطبيعي أن تتعرّض للعنف بما أنها صحفية فتبرّر هي نفسها العنف الذي يستهدفها في أنوثتها وفي مهنتها. وهو ما يؤكّد استبطان الصّحفيّة لقيود النظام الأبوي والتهديدات الأمنية وتحول هذه القناعات المدخلنة إلى رقابة ذاتية قمعية تُجهض طموحها المهني وتُطبع مع انتهاك كرامتها.

ب- الآثار النفسية والاجتماعيّة والماديّة:

تقول «شبح»: «اليوم المرأة الصّحفيّة تعيش حياتها تحت ضغط نفسي كبير ولا يمكنها أن تعيش حياتها المهنيّة والخاصّة بأريحيّة وهي دائما معرّضة لكلّ أنواع التّهديدات النّاتجة عن أعمالها الصّحفيّة».

ومعنى هذا أنّ آثار العنف تتجاوز الجوانب المادية والمرئيّة إلى الآثار النّفسيّة اللاّمرئيّة ليتشكّل شرخا نفسيّا للصّحفيّة الضّحيّة وهو أحيانا أعمق من التّبعات الماديّة كتعطيل مسارها المهني، إذ تتقاطع الآثار النفّسيّة اللامرئيّة النّاتجة عن الاضطهاد في العمل والضّغوط الاجتماعية المنبثقة من النّظام الأبوي ومع بقيّة أشكال العنف الأخرى لتولّد وضعيّة مركّبة فنجد أنفسنا أمام تحليل كلفة ثقيلة تحصدها الصّحفيّة نتيجة الأدوار التي تنجزها في الفضاء العام. ولعلّ أول ملمح من ملامح آثار العنف يتمثّل في الجرح النّفسي بسبب التّجميد المهني إذ تؤدّي الاعتداءات المتكرّرة (سواء من أصحاب العمل أو الزّملاء أو الأجهزة الأمنيّة في المظاهرات أو العنف الرقمي الممنهج) إلى ما يُعرف بـ «الصّدمة «. وهي حالة تنجرّ عن الحصار الذي يطوّق الصّحفيّة فيكسبها قلقا متواصلا على سلامتها وأمنها واستقرارها داخل الوسط العائلي وخارجه، ما يضعف رغبتها في التّنافس وفي التّطوّر المهني، وبهذا المعنى لا يقتصر العنف على أن يكون فعل إيذاء وإنّما يتجاوز ذلك ليصبح تقنية للإرباك. فالقلق المستمرّ والصّدمة النفسية يؤديان إلى تراجع القدرة على إنتاج مضامين ذات جودة وعلى المبادرة، وهو ما يستغلّه صاحب المؤسسة لاحقا كحجّة للتّجميد المهني بتعلّة عدم الكفاءة وضعف تحمّل الضّغوط المهنة وإدارة الأزمات، متجاهلا الأفعال والممارسات القسريّة والعراقيل التي توضع في طريق الصّحفيّات.

أمّا الملمح الثاني لآثار العنف فهو نتيجة الوصم والعنف العائلي إذ يمثل «الوصم الاجتماعي»[105]، بمفهوم إرفينغ غوفمان(Erving Goffman) [106]، سمة أو علامة تقلّل من قيمة حاملها في نظر المجتمع من شخص كامل ومعتاد إلى شخص مشوّه أو معيب بسبب خروجه عن المعايير الاجتماعيّة السّائدة، ويكون الوصم أكثر إيلاما للصحفية

(105) يرفض غوفمان اعتبار الوصم مجرد صفة «سيئة» يمتلكها الشخص، بل يعرّفه بأنه «علاقة» بين سمة معينة وتوقعات اجتماعية محددة. الوصم هو حالة من «التدني» أو «النقص» تطرأ على الفرد عندما يمتلك سمة تجعله مختلفا عن الصورة النمطية التي يتوقعها المجتمع، مما يؤدي إلى تحويله من شخص كامل وعادي إلى شخص «مشوه الهوية» أو منقوص القيمة اجتماعيّا

(106) Goffman, E. (1963). Stigmate : Les usages sociaux des handicaps. Les Éditions de Minuit. p12-15.

وأعمق أثرا وضغطا عليها، فالعنف اللّفظي والرّمزي والرّقمي الذي يستهدف شرفها وسمعتها، يستهدفها كذات مهنية ويستهدفها كرأس مال اجتماعي داخل العائلة وداخل المجموعة ممّا يحيلنا إلى كتابات نوال السعداوي حول تسييس الأخلاق[107]، حين يتحول المحيط العائلي، بفعل الضغط المجتمعي، إلى أداة قمع إضافية، فرفض العائلة خروج الصّحفيّة ليلا أو رفض عملها في مناطق التّوتّر يعدّ «تواطؤا» مع النّظام الأبوي للوقوف دون تغيير وضعية الصحفيّة ومكانتها وأدوارها. ويهدف الوصم إلى دفع الصّحفيّة إلى الشّعور بالذّنب، فتعيش بذلك صراعا وتمزّقا بين تحقيق حلمها وطموحها وإرضاء الجماعة بدءا بأهلها والانضباط للمعايير والأعراف المتواضع عليها، وهو ما يؤدي غالبا إلى «الانطواء الاجتماعي» كآلية دفاعية، والاكتفاء بالأعمال الاداريّة والأعمال الروتينيّة. أو الاستقالة وبالتالي خسارة مورد الرزق.

ومن بين المشاكل النفسية التي تعترض الصّحفيّات في العمل كذلك، الشعور المتواصل بالضغط والتوتر، نتيجة لتكرار التعرّض لمختلف أشكال العنف خاصة من الرئيس الذي يسعى للسبق الصحفي متغاضيا عن الحالة النفسية للصحفية. تقول «أمينة»: «أعود بك إلى سنة 2017، حين كنت أعمل في مؤسسة إعلامية (دون ذكر اسمها). أتذكّر من بين المواقف التي لا يمكن أن أنساها أنّني كنت أعمل في الفترة الليلية من الساعة الرابعة إلى الحادية عشرة ليلا. في العادة، عند الساعة الحادية عشرة كنت أغلق حاسوبي وأستعدّ للراحة، غير أنّ مدير الجريدة كان يتّصل بي في تلك اللحظة، إما لتصحيح خطأ أو لمعالجة مسألة معيّنة. وكانت طريقته في التواصل سيّئة للغاية، إذ كان يصرخ، في حين كنت مطالبة بالصمت والاستجابة الفورية لطلباته، وكأنني مجرّد أداة طيّعة بين يديه. أتذكّر أنّني في تلك الفترة مررت بأزمة نفسية وجسدية حادّة، لدرجة أنّني فقدت الإحساس بيديّ، ما اضطرّني إلى التوجّه إلى المستشفى بسبب تسارع دقات القلب الناتج عن الضّغط والتّوتر الشّديدين. آنذاك أدركت أنّ الصّحّة يجب أن تكون الأولويّة قبل العمل، وهو ما دفعني في النّهاية إلى مغادرة تلك المؤسّسة». الملاحظ أنّ العنف المسلّط على الصّحفيّة يتحول من اعتداء خارجي إلى اعتلال نفسي وجسدي يستهدف صحّة الصّحفيّة، ما يجعل الانسحاب المهني استجابة قهريّة للحفاظ على البقاء على قيد الحياة، فالتدهور الصحي يعكس التقاطع (Intersectionality) بين الإنهاك الناتج عن محاولات التوفيق بين الأدوار والصدمات النفسية المتراكمة في قطاع الصّحافة وهو ما يُنتج حالة من «الاحتراق الجندري» Gendered (Burnout)[108] فجسد الصحفية التونسية أصبح ساحة لتصفية الحسابات السياسية والاجتماعية، فحين يعجز النظام الأبوي عن منعها من العمل بالتشريعات، فإنه يعمد إلى تعطيل كفاءتها عبر استنزاف صحتها.

ج ـ .التّقسيم المبني على التّمييز الجندري :

يعدّ التّقسيم الجنسي للعمل «شكلا من أشكال تقسيم العمل الاجتماعي النابع من العلاقات الاجتماعيّة بين الجنسين. يتميّز بالتّراتبيّة الوظيفيّة وذلك بتخصيص الصّدارة للرّجال أمّا النّساء فلهنّ الهوامش، مع قيام الرّجال في الوقت نفسه بالاستحواذ على الوظائف ذات القيمة الاجتماعيّة العالية (السياسيّة، الدينية، العسكرية، إلخ) فيتحوّلون إلى أصحاب القرار في حين تبقى النّساء في مواقع التّابع. ويقوم التّقسيم على مبدأ الفصل (هناك أعمال للرجال وأعمال للنساء) والمبدأ التّفاضلي(عمل الرجل يفوق عمل المرأة)»[109] ويكشف العمل الصّحفي عن وجود «نظام ذكوري» صلب، يجعل من توزيع المهام داخل المؤسّسات الإعلاميّة فعلا إقصائيا بامتياز، فبينما يُحتكر «الفضاء العام» وبعض

(107) السعداوي، نوال، وعزت، هبة رؤوف . المرأة والدين والأخلاق. دمشق/بيروت: دار الفكر، دار الفكر المعاصر (سلسلة حوارات لقرن جديد) (2000)، ص22.

(108) Kortney. M. Gendered burnout: how emotional labor, work-family conflict, and social support contribute to occupational burnout in men and women). https://opensiuc.lib.siu.edu/dissertations/2180/#

(109) Kergoat, D. (2001). Division sexuelle du travail et rapports sociaux de sexe. Dans J. Bisilliat et C. Verschuur (dir.), Genre et économie : Un premier éclairage . Graduate Institute Publications.p. 78-88.

المجالات مثل السياسة، الرياضة، الاقتصاد...) في أغلب الأحيان لصالح الصحفيين الرجال، تُدفع الصّحفيّات نحو الهوامش (القضايا الاجتماعية، الأسرة)، وهو ما عاشته العديد من الصّحفيّات، خاصّة المعروفات منهنّ بمواقفهن الواضحة والصريحة، تقول «سماح»: «هناك مواضيع، عندما تتناولها الصحفية، ينظر إلى الأمر وكأنه جريمة باعتبار أنّها لا تملك الحقّ في الخوض فيها، فيُقال: ماذا تفهم هي في السياسة؟ في حين أنّ الصحفي الرجل، عندما يتناول المواضيع نفسها، لا يواجه الاعتراض ذاته، بالعكس قد يثمّن عمله ويقع الاحتفاء به وتصديره كوجه جديد سيكون له مستقبل في المجال...» وهذا التّصريح يعكس بوضوح التمييز القائم على أساس الجنس، وهو ما نلاحظه كمستهلكين للمادة الإعلاميّة، إذ نادرا جدا ما نجد امرأة تقدم برنامجا سياسيا أو اقتصاديا أو رياضيّا في تلك الفترة. وتتجلى خطورة هذا الخطاب في أنّه تجاوز العامّة من النّاس لينتقل إلى المؤسّسات الإعلاميّة، وبين الزّملاء أنفسهم، إنّه عنف ناعم يتسلل دون استخدام القوّة المادية، يسري عن طريق فرض حدود مهنية، تكبّل النّساء وتقسّم المواضيع والمجالات إلى «رجالية» وأخرى «نسائية» ما يعكس هيمنة الرجال في المجال الإعلامي، ويخلق نسقا يسمح للرّجال بالتّدخّل بحريّة في مختلف المجالات، بينما تقيّد حريّة الصّحفيّات في اختيار ما يردنه من مواضيع. وهو ما يدفع بعضهن إلى استعمال مكابح ذاتية، وتجنّب مواضيع معيّنة تفاديا للتشكيك أو الهجوم.

2. آليات المقاومة والتّصدّي:

إنّ العنف الذي يستهدف الصحفية، عبر مراحل مسارها المهني، يسعى مرتكبوه إلى إعادة إنتاج التراتبية التقليدية. فالمؤسسة الصحفية تتحوّل إلى فضاء صراع ومواجهة بين إرادة لممارسة السّلطة التي ترفض أن تتخلّى عن امتيازاتها، واستدعاء الموروث لتعطيل الكفاءة، وتُوظّف التّمثّلات الاجتماعيّة للأنوثة كعائق يبرر الوصاية والضّبط. لتقويض إرادة البقاء والاستمرار وأو محاولات افتكاك الحقّ...فلا حقّ للصحفيّة في المقاومة أو كسر جدار الصمت، وتتمادى السلوكات المستهدفة للصّحفيّة حتى تبلغ انتزاع حقّها في التعبير والعمل، عبر طرق مختلفة، فيتحوّل المجال الصحفيّ بذلك إلى مسرح يشهد صراع إرادتين. فمن جهة، تبرز إرادة المنظومة التي ترفض التّخلي عن امتيازاتها السلطوية، مستدعية الموروث السوسيو ثقافي لتعطيل الكفاءة، عبر توظيف التّمثّلات الاجتماعيّة للأنوثة لتبرير الوصاية والضّبط. ومن جهة أخرى، تنبثق إرادة التّجاوز والمقاومة للصحفيّات من أجل البقاء والاستمرار.

إنّ المقاومة بالنسبة إلى بعض الصّحفيّات هي ردّة فعل تهدف إلى اختراق الحواجز والتّصدّي حين تقرر الصحفية كسر جدار الصمت الذي يفرض عليها أو تلجأ له لتحتمي به خوفا من الوصم. فمقابل حجب فاعلية الصحفيّة عبر التضييق والتحرش، نجد الصمود المهنيّ عبر انتزاع الاستحقاقات ومن أهمّها الاعتراف بالكفاءة أيضا وذلك عبر المواجهة التي تختلف حسب كلّ ضحيّة عنف فتتراوح بين التشهير الرقمي كأداة للردع، أو عبر التضامن لضمان نجاة الأخريات وتقوية صمودهنّ، أو عبر إنتاج منصات بديلة كالمواقع الإلكترونية التي تعيد للصحفية سيادتها الكاملة على خطابها وجسدها.

أ. البوح وكسر حاجز الخوف:

تُعدُّ «الشهادة» من بين آليات المقاومة، عبر التحدث عن العنف إذ تلتجئ الصّحفيّات إلى الاجتماعات واللقاءات لتبادل التجارب وتباحث سبل النجاة أو يتخذن من صفحات التواصل الاجتماعي منابر للتشهير بالمتحرشين ممّا يحول العنف من عبء نفسي تحمله الضحية وحدها إلى إرباك يواجهه الجاني، مما يعيد توزيع الوصم ويكسر قواعد الرواية الواحدة التي يديرها القائم بفعل العنف، كما يساهم البوح في إخراج العنف من دوائره المخفية وفضاءاته المظلمة إلى العلن، إنّ هذا الانتقال يقلب موازين القوى، وهو ينتقل بالصّحفيّة من وضعيّة العجز والاستسلام إلى وضعية «الذّات» التي تُحدّد ملامح مصيرها وتحارب من أجل افتكاك حقّها والتي تسمّي الأشياء بمسمّياتها تقول

«سكينة» أنّها «وجدت في صفحات التواصل الاجتماعي مجالا للردّ عن الاعتداءات وهذه الصّفحات كانت متنفّسا لعديد الصّحفيّات اللاتي فضحن الممارسات غير السويّة وإن كنّ لا يكشفن أسماء المعتدين « فالشهادة الرقمية هي عملية قلب السّحر على السّاحر بتحويل فعل التّحرش من فعل قوّة إلى ورطة أخلاقيّة وقيميّة وحقوقيّة. وقد بيّنت عديد النسويّات أهميّة البوح في المواجهة والخروج من دوائر العنف من بينهنّ أودري لورد (Audre Lorde) التي تشجع على تحويل الصمت إلى لغة وفعل، وتؤكّد أنّ الصّمت لن يحمي ضحايا العنف في حين أنّ البوح يربط النّساء ببعضهن ويقوّي فعل التّضامن بينهنّ، فبمجرد أن تنطق الضحية بوجعها، فإنها تسحب من الجاني قوّته وتوزّعها على الجماعة[110] وترى بيل هوكس (bell hooks)أنَّ «الرّدّ بالكلام» هو انتقال من وضعية الضحية إلى وضعية المقاومة.[111]

ب. المتابعة القضائية:

تنتقل المقاومة من الشهادةِ الرقمية إلى الملاحقة القانونية، لانتزاع الحقّ واستعمال آلية الضبط الاجتماعي التي كانت تُستخدم عادة لترهيب الضحايا وفرض الصمت عليهن، وتحويلِها إلى أداة حماية. إنَّ التوجه نحو القضاء هو خيار جريء وتعتمده أقليّة وفقا لتصريحات « خولة شبّح» ووفقا لما سجّل في تقارير النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، ويرى ناجي البغوري بأنّ الالتجاء للقضاء هو الضمانة الوحيدة لقطع الطريق أمام الإفلات من العقاب. فوفقا للأدبيات النقابية، لا يمكن فصل أمان الصّحفيّات الجسدي عن حرية الصحافة ككلّ، فالملاحقة القانونية من شأنها أن تنهي زمن «المقايضة» وأن تؤسّس لبيئة عمل تحكمها القوانين لا الأهواء الذكوريّة.

كما تؤكّد خولة شبّح رئيسة وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية أنّ العنف الميداني يهدف بالأساس إلى ترهيب الصّحفيّات وثنيهنّ عن التغطيات الحساسة. لذا، فإنّ الاستمرار في العمل الميداني رغم التضييق يعدّ صمودا أمام بنية الهيمنة.

ج. المقاومة عبر التعبئة والمناصرة ونقل الخبرة:

تقود المنظمات الدولية والإقليمية (مثل اليونسكو، مراسلون بلا حدود، والاتحاد الدولي للصحفيين) بالتعاون مع الهياكل النقابية، استراتيجيات وقائيّة وحمائيّة تهدف إلى تسليح الصّحفيّات بما يمكّنهنّ من مواجهة تغوّل المنظومة الذكورية. وتتجلى هذه المقاومة في إرساء ميكانيزمات تقنية على غرار وضع أدلة تدريبية وتربصات وحملات توعوية تهدف إلى تعزيز صمود الصّحفيّات وتقوية معارفهنّ بحقوقهنّ، ولا تقتصر هذه الجهود على الجانب المعرفي، بل تمتدّ لتشمل المرافقة النفسية والتّعهد القانونيّ، وهي أدوات تهدف إلى علاج آثار العنف، ومنع تحويل الصّدمة النّفسيّة إلى قوّة قاهرة لانسحاب الصّحفيّة من المجال الصحفي. كما يُعدّ إحداث المراصد وتطوير أنظمة تلقي الإشعارات والتبليغ الفوريّ إذ تتحول هذه المراصد إلى عين يقظة تخرج العنف من العتمة وتسلّط عليه مرئيّة عبر فضحه بالأرقام والدراسات الإحصائية الدقيقة. إنّ هذه الأنشطة، بما تتضمنُه من مرافقة وتوجيه، تسعى لانتزاع الصحفية من حالة الهامش إلى وضعيّة الحماية الدوليّة والقانونيّة.

(110) The Transformation of Silence into Language and Action_by Audre Lorde
https://interminablerambling.com/wp-content/uploads/2023/12/2a815-thetransformationofsilenceintolanguageandaction_byaudrelorde.pdf
(111) Talking Back: Remembering bell hooks https://womengenderandfamilies.la.psu.edu/special-issues/talking-back-remembering-bell-hooks/

خاتمة الفصل الثّاني

يطلق على الصّحافة صفة السّلطة الرّابعة ذلك أنّها مهنة تؤثّر في الرّأي العام بما توفّره من أخبار وتحقيقات ومعلومات، ولكنّها في المقابل مهنة محفوفة بالمخاطر والصّعوبات، ويكون الأمر أكثر حدّة متى تعلّق بالنّساء إذ إذ تصبح الصعوبات والتّهديدات مضاعفة وأكثر تعقيدا وأسهل استهدافا. ولا يكون استهداف الصّحفيّات مرتبطا بالقضايا المتناولة أو بمدى حرفيّتهن وحسن أدائهن وإنّما استهدافا لأنوثة تتحدّى العادات والتّقاليد والأعراف المجتمعيّة، فتدخل عوالم الرّجال وتخرق التمثّلات الاجتماعيّة وتكسر المألوف وتتخذ لنفسها أدوارا «ليست لها»، فيحاصرها المجتمع وتتقلّص خياراتها لتصبح إمّا الرّضوخ والإذعان والاكتفاء بالأدوار التي رسمت لها والانضباط للقوالب التي فرضت عليها أو الانسحاب أو التّصدّي والمواجهة .

نخلص في ختام هذا البحث إلى أنّ العنف الممارس ضدّ الصّحفيّات في تونس خلال الفترة الممتدّة من 2014 إلى 2024، لا يعدّ مجرد تراكم لحوادث معزولة أو نوبات انفعالية عابرة، وإنّما هو انعكاس لآلية ضبط اجتماعي لتطويع أجساد الصّحفيّات وخطاباتهنّ. إنّ النتائج التي توصلنا إليها تثبت أنّ المنظومة الذّكوريّة لا تمارس العنف بدافع الرّغبة أو الغضب الفردي وإنّما تستخدمه كتقنية سلطويّة تهدف إلى رسم حدود الحضور النّسائي في الفضاء العام، وإبقاء الصّحفيّة في وضعيّة التّابع وافتكاك حقها في امتلاك حقّ السيادة على مصيرها المهني. ولقد كشف البحث أنّ هذا العنف متعدّد الأبعاد والأوجه فهو يبدأ من قمّة الهرم المؤسّساتي عبر رؤساء العمل وينسابُ ليصل إلى الزّملاء، بل ويمتد إلى الشارع والجمهور متمثلا في حملات التحريض الرقمي والهرسلة المعنوية. إنّ الهوية المتعددة للقائم بفعل العنف تؤكّد أنّ الصّحفية تواجه حصارا شاملا، فالمنظومة التي ترفض تملّك النساء لمراكز القرار هي ذاتها التي تُشرعن التحرش في المكاتب، وهي ذاتها التي تُجيّش الفضاء الرقمي لثلب الأعراض بمجرد أن تخرج الصحفية عن النص المرسوم لها. إنّ هذا العنف يعيد إنتاج نفسه باستمرار، محوّلا المؤسّسة الإعلاميّة من فضاء للإبداع إلى مساحة تُقايض فيها الصحفية أمانها الشخصي بحقها في البقاء داخل المهنة.

ومن بين الاستنتاجات التي أفرزها هذا البحث، هو نقض المسلّمة بأنّ وجود امرأة في موقع القرار قد يكون ضمانة لحماية النساء، حيث أثبت التّحليل الميداني، أنّ النساء في مواقع السّلطة غالبا ما ينقسم سلوكهن إلى أنماط تُساهم في تكريس العنف لا محاربته، فبينما نجد قلة نادرة تؤمن بقضايا النوع الاجتماعي، تصطدم الصحفية بأنماط أخرى تمارس أشكالا أخرى من العنف أو التواطؤ بالصمت، وهناك من تتبنى خطاب الحقوق علنا وتخونه ممارسة، وهو ما يمثل أخطر أنواع القمع لأنه يجعل الضّحيّة في موقع لوم، وهو موقف يدخلن النظرة الذكورية التي تعتبر العنف استحقاقا كردّ فعل طبيعيّ للضّبط وهو نتيجة حتميّة أوردّ فعل على سلوك الصّحفيّة.

هذا الاستنتاج يفتح الباب للتأكيد على أنّ «الذكورة» هي بنية فكرية وليست مجرد جنس بيولوجي، وأنّ الوصول للمناصب لا يعني التحرر إذا كان الثمن هو تبني أدوات القمع ذاتها. كما استنتجنا أنّ الضحية أحيانا تتجاوز كونها كائنا مجردا، إذ تعكس تقاطعا لعناصر هويتها من الجنس والسن والطبقة الاجتماعية، فالعنف يشتد شراسة عندما يلتقي «أنوثة» الصحفية بـ «حداثة سنها» و»حاجتها المادية». هذا المثلث هو الثغرة التي تنفذ منها المنظومة لممارسة الهرسلة، حيث يتم استغلال المبتدئات اللاتي يفتقرن للسند المادي والمهني، ويُحوّل المرتّب إلى قيد يُجبر الضحية على قبول الصمت كاستراتيجية للبقاء، ليصبح العنف هنا طبقيا بامتياز، حيث تُعنف الصحفية لأنها تنتمي لطبقة في وضعيّة هشاشة بحاجة للمال للعيش، مما يجعلها الحلقة الأضعف أمام الابتزاز.

من النتائج أيضا أنّ العنف ليس مجرّد أذى نفسي، إنّما هو مصفاة مصمّمة لإقصاء النّساء من القيادة. فتعنيف الصّحفيّة في بداياتها يحرمها من مراكمة الثّقة والخبرة اللّازمتين للترقية، ويجعل المؤسّسة تُصنّفها ضمن غير

القادرين على الإدارة، بينما الحقيقة أنَّ المنظومة هي التي حدّت من قدراتها لتبرير إقصائها. في المقابل، لم تكن الصّحفيّات كائنات سلبيّة دائما فقد أثبت البعض منهنّ القدرة على المقاومة عبر كسر جدار الصّمت عبر مواجهة المعنفّ أو التّشهير الرقمي الذي غالبا ما يسحب الوصم من الضحية ويلصقها بالجاني، وكذلك عبر الالتجاء إلى القانون والمتابعة القضائية، والالتجاء إلى هياكل الرّصد والنقابة والمنظمات الدولية التي وفرت أنشطت حمائية شملت التدريب والمرافقة النفسية والتعهد القانوني، وصولا إلى خيار الخروج الكلي وتأسيس منصات مستقلة كفعل مستقلّ. ورغم أنّ هذا المسار يصطدم بحيتان الصذحافة وعنف اقتصادي وتضييقات رقميّة، إلّا أنّه يظلّ الطّريق الممكن لتحقيق الاستقلال الذاتي، حيث تصبح الصحفية ذاتا مقرّرة لمصيرها لا تابعا.

الخاتمة العامة

إنّ الفرضيّة المركزيّة لهذا البحث تقوم على اعتبار أنّ العنف المسلّط على الصّحفيّات يختلف عن بقيّة أشكال العنف المسلّط على الصّحفيّين وعلى عامّة النّساء، فهو عنف متقاطع. بمعنى، لا يمكن فصل كونهنّ صحفيّات لهنّ سلطة مهنيّة عن كونهنّ نساء لهنّ هويّة جندريّة أو أنّهن ينحدرن من بيئة معيّنة أو لهنّ سنّ معيّنة أو وضعيّة اجتماعيّة بعينها... وهذا التّقاطع يفسّر تفاقم أشكال متنوّعة من العنف المسلّط على الصّحفيّات (رقمي ولفظي وجسدي واقتصادي وسياسي...) القائمة على الوصم والتّشهير والمساس بالسّمعة والأخلاق، بدلا من نقد محتواهنّ المهني. وهو ما يجعل المادّة المستخلصة من المقابلات للعيّنات تتجاوز مجرّد توثيق الحوادث لكشف الأثر للعنف الجندري، وطبيعة الدّعم المؤسّساتي، والتّفاصيل الدّقيقة للتّهديدات التي تكشف عن استهداف الهويّة الجندريّة أي أنّها تستهدف المرأة لأنّها امرأة ولا تستهدف دورها كصحفيّة. وهو ما يجعلنا نذهب إلى أنّ النّظام الذكوري يعمل على نزع الشّرعيّة المهنيّة عن المرأة من خلال استهداف أدوراها الاجتماعيّة والثّقافيّة والمهنيّة. وهو ما يفسّر في نظرنا الاختلاف بين الجنسين في التّفاعل مع آثار العنف، ممّا يبرز الوظيفة الفعليّة والعمليّة للعنف المتقاطع.

اللافت في مسألة العنف المسلّط على الصّحفيّات في تونس خلال الفترة الممتدّة من 2014 إلى 2024 طبيعة تفاعل الصّحفيّات معه ، والذي يكشف عن مفارقات عميقة داخل الجسم الصحفي ذاته. فغياب ثقافة التضامن يجعل العديد من الصّحفيّات في مواجهة فردية مع الانتهاكات، وهو ما يكرّس الهشاشة بدل مقاومتها. من جهة ثانية، يطرح الصمت المهني إشكالا حقيقيا. إذ يُلاحظ أن ردود الفعل تكون قوية ومنظمة عندما يكون العنف صادرا عن جهات خارجية، ويقع التنديد بالعنف وإصدار البيانات وتنظيم الوقفات الاحتجاجيّة. لكن في المقابل، عندما يكون الفاعل من داخل القطاع، تسود «اللحمة المهنية» التي تتحول إلى آلية تصميت وتستر، بدعوى الحفاظ على العلاقات أو المصالح أو نقاء المجال الصحفي من الوصم في حين أنّ هذا الصمت لا يحمي القطاع بقدر ما يعيد إنتاج العنف داخله.

كما أن عديد حالات العنف، خاصة التحرش، تبقى محصورة في الفضاءات المغلقة: يتم تداولها في الأحاديث الخاصة دون أن تتحول إلى شكاوى رسمية أو مواقف علنية. وحتى الحالات التي يتم فيها التبليغ، غالبا ما ترفض الضحايا الكشف عن هويتهن أو يتراجعن وسط مسار التقاضي إمّا خوفا من الابتزاز أو ترضية للأطراف المتدخلة في عملية الصلح ومن ثمّة تبدأ التّنازلات، وهو ما يعكس غياب بيئة مهنية آمنة تشجع على المحاسبة والرّدع وتطبيق القانون.

وفي مستوى آخر، لا يمكن تجاهل بعض الممارسات داخل القطاع، على غرار غضّ الصّحفيّات النظر عن العنف بأشكاله لتحقيق مكاسب كالمرونة في التوقيت أو الحصول على مهام ذات مردود مالي أو المقايضة والابتزاز من أجل الترقي المهني.

يظلّ السؤال الأكثر إلحاحا هل نحن إزاء استثناء تونسي أم أمام ظاهرة تهدّد الصّحفيّات العربيّات وتمتدّ من المحيط إلى الخليج؟ إنَّ استنتاجاتنا حول وضعيّة الصّحفيّات في تونس قد لا تكون سوى نبذة لواقع صحفيّ عربيٍّ أكثر تعقيدا، حيثُ تتشابه المرامي الذكورية وتختلف أشكال المقايضة. فبينما تحاول الصحفية التونسية انتزاع استقلاليّتها عبر المواجهة والتقاضي بفضل الترسانة القانونية المتوفّرة ، يبرز التساؤل عما إذا كانت زميلاتها في سياقات عربية أخرى يمارسن حقّ المقاومة؟ أو أنّهنّ يدرن الصّمود بأشكال واستراتيجيات لم نكتشفها بعد. وهو ما يفتح الآفاق نحو البحث عن إمكانيّات النجاة من دوائر العنف لدى الصّحفيّات العربيات وبيان هل أنّ المقاومة ستظلّ فعلا فرديا أم أنّ الأفق يعد بـميثاق صحافي نسوي عربي؟

إنّ الصحفية التونسية ليست استثناء في مواجهة آليات القمع، فهي تشترك مع زميلاتها في المغرب العربي والعالم في التعرض للعنف الذي يستهدف تقويض وجودها المهني. ففي السياق المغربي، يبرز العنف الرّقمي والتشهير كأدوات ممنهجة للاغتيال الرمزي، «الصّحفيّات في منطقة المغرب الكبير معرضات بشكل خاص للعنف عبر الإنترنت والتهديدات الجسدية.» [112] حيث يتم استغلال البنى الاجتماعية المحافظة لوصم الصّحفيّات في حياتهن الخاصة بهدف دفعهن نحو الرقابة الذاتية أو الانسحاب الصامت[113]. وتتصاعد حدة هذا الاستهداف مع الصّحفيّات الفلسطينيات ليتجاوز حدود التضييق المعنوي والقانوني وصولا إلى التصفية الجسدية المباشرة، حيث يصبح رصاص الاحتلال أداة صريحة لإسكات «العين الشاهدة» ومحو الأثر الميداني للصحفيات اللواتي يواجهن القتل والاعتقال كضريبة لنقل الحقيقة[114]. وبالنظر إلى المشهد العالمي، نجد أن هذا العنف العابر للحدود يتقاطع في جوهره مع ما تواجهه الصّحفيّات في الدول الأوروبية من تحرش رقمي وملاحقات قضائية تعسفية تهدف إلى الإنهاك النفسي والمادي، مما يؤكد أن العنف المسلط على الصّحفيّات هو استراتيجية عالمية تتراوح بين الهرسلة القانونية في الأنظمة الهشة، والقتل العمد في مناطق النزاع، والوصم الأخلاقي في المجتمعات التقليدية، مما يجعل من نضال الصحفية التونسية والمغربية والفلسطينية معركة واحدة ضد منظومة تسعى لتطويع الحقيقة عبر كسر إرادة النساء في الفضاء العام. وفقا لمنظمة مراسلون بلا حدود، «حوالي 85٪ من الصّحفيّات تصرّحن بأن التحرش أمر شائع، وتؤكد 30٪ منهن أنه يؤدي غالبا إلى اعتداء جنسي. كما تعاني قرابة 80٪ من التوتر، و65٪ من القلق، و30٪ من الاكتئاب».[115]

ووفقا لتقرير «مراسلون بلا حدود» يتوزّع العنف عبر مختلف القارات ليشمل أربعين دولة ، لتعكس تنوعاً في أساليب القمع رغم وحدة الهدف.

(112) Bessadi, Nourredine. « Les femmes dans les médias au Maghreb : entre progression et obstacles persistants. » IJNet, International Journalists' Network, 13 mars 2025(Consulté le 26 mars 2026 : lien https://shorturl.at/m87jp)

(113) أيت لكتاوي، ماجدة. « صحافيات مغربيات في مرمى "رصاص" العنف الرّقمي ». نوفمبر 2022

(114) نقابة الصّحفيّين الفلسطينيين «أصوات لا تُكسر»: ندوة تسلّط الضوء على واقع الصّحفيّات الفلسطينيات وتحديات المهنة 2025 https://www.alquds.co.uk/ تاريخ الاطلاع 15مارس 2026.

(115) Dicko, Dilly. « Les femmes journalistes menacées par le sexisme, selon un rapport. » VOA Afrique, Voice of America, 10 mars 2021,)Consulté le 26 mars 2026 : lien https://tinyurl.com/46dx76mw)

تاريخ الاطلاع مارس 2026 https://pjs.ps/ar/page-3468.html.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

النصوص القانونية والدساتير

1. المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر. (2011). الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
2. القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمناهضة الاتجار بالأشخاص. (2016). الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
3. القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة. (2017). الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
4. دستور الجمهورية التونسية. (2022، 25 جويلية). الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
5. دستور الجمهورية التونسية. (2014، 10 فيفري). الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

الكتب

1. دي بوفوار، سيمون. (2008). الجنس الآخر (إ. المغربي ون. حداد، مترجمتان؛ العمل الأصلي نُشر عام 1949). الأهلية للنشر والتوزيع.
2. سعداوي، نوال، وعزّت، ه. ر. (2000). المرأة والدين والأخلاق. دار الفكر المعاصر.
3. شرابي، هشام. (1992). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.
4. كحال، لمى. (2024-2023). «عدسات جندرية: النساء وتجارب الاستبعاد والإقصاء والنفي والعزلة». في الصّحفيّات في لبنان: حضور في المهنة رغم التمييز الجندري (ص66-39)

التقارير والدراسات

1. الاتحاد الدولي للصحفيين. (بلا تاريخ). مكافحة الإفلات من العقاب مسؤولية عالمية مشتركة.
2. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. (2021، 18 نوفمبر). بيان الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (بيان)
3. العناني، خ. (2025، ديسمبر). تقرير جديد: اليونسكو تحذّر من تراجع خطير في حرية التعبير وسلامة الصحفيين في العالم. اليونسكو.
4. المركز الدولي للصحفيين، واليونسكو. (2020). دراسة عالمية حول العنف الذي تواجهه الصّحفيّات عبر الإنترنت
5. مركز تونس لحرية الصحافة. (2014). التقرير الشهري حول الانتهاكات في حق الصحفيين.
6. صندوق الأمم المتحدة للسكان. العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا. صندوق الأمم المتحدة للسكان.
7. النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. (2015). التقرير السنوي لواقع الحريات الصحفية في تونس لسنة 2015.

8. النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. (2017، ديسمبر). تقرير شهر ديسمبر 2017

9. النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. (2019). التقرير السنوي للحريات

10. النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. (2025). التقرير السنوي حول وضع حرية الصحافة في تونس

المقالات والمصادر الإلكترونية

1. الزغبي، رانية. (2013، نوفمبر). الإعلام التونسي... ساحة صراع سياسي. الجزيرة نت. https://urls.fr/P7fdk

2. بورقعة، ل. (2019، 24 أفريل). التحوّل الرقمي ووسائل الإعلام: معركة وجود أم ثورة حتمية. جريدة المغرب. https://urls.fr/rDer5V

3. شعباني، سليمان. (2019، 2 ديسمبر). الانتخابات التونسية: كيف هزم الإعلام الرقمي وسائل الإعلام التقليدية؟ الجزيرة نت. https://urls.fr/bwk_1y

4. عبد المولى، محمد رامي. (2022، مارس). الصحافة في تونس: أزمة متعددة الأبعاد. موقع السفير. https://urls.fr/BmZVgY

5. فرانس 24. (2014، 23 ديسمبر). رئيس تونس المنتخب يتعهد بعدم رجوع الاستبداد وبالحفاظ على حرية الصحافة. فرانس 24. https://urls.fr/E3AZzY

6. أراباسك. (2014، يناير). محرزية العبيدي تمنع الصحفيين من القيام بعملهم داخل التأسيسي. موقع أراباسك. https://urls.fr/s1T_J9

7. ألترا تونس. (2022، يونيو). نقابة الصحفيين التونسيين: قرارات قضاة التحقيق بمنع النشر. ألترا تونس. https://urls.fr/tVMb7Q

8. كشف ميديا. (2023، 2 فيفري). السلطة تعتقد أنه باستطاعتها التحكم في الخط التحريري للمؤسسات الإعلامية المصادرة. كشف ميديا. https://urls.fr/yHsEEq

9. قاسم، روعة. (2017، 25 مارس). حرية التعبير في تونس: مكاسب عديدة تحققت وأخرى في الانتظار. القدس العربي. https://urls.fr/ZGUCEA

10. قرامي، أمال. (2007، أكتوبر). تأثير العنف في المشاركة السياسية للمرأة العربية. الحوار المتمدن، (2070). https://urls.fr/tCn4Wt

المقابلات والتصريحات

1. شبح، خولة. (2025، 25جويليا). تصريح لإذاعة راديو 6 [مقابلة إذاعية]. نقابة الصحفيين التونسيين، وحدة الرصد. https://www.facebook.com/watch/?v=1826039714647449

المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

1. Bourdieu, Pierre. (1998). *La domination masculine*. Le Seuil.
2. Butler, Judith. (1990). *Gender trouble: Feminism and the subversion of identity*. Routledge.
3. Foucault, Michel. (1975). *Surveiller et punir : Naissance de la prison*. Gallimard.
4. Foucault, Michel. (1976). *Histoire de la sexualité, tome 1 : La volonté de savoir*. Gallimard.
5. Goffman, Erving. (1963). *Stigmate : Les usages sociaux des handicaps*. Les Éditions de Minuit.
6. Habermas, Jürgen. (1978). *L'espace public : Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*. Payot.
7. Lieber, Marylène. (2008). *Genre, violences et espaces publics : La vulnérabilité des femmes en question*. Presses de Sciences Po.
8. MacKinnon Catharine Alice (1989). *Toward a feminist theory of the state*. Harvard University Press.

Mémoires :

1. Bargawi, Basma. (2023). La cyberviolence à l'égard des femmes journalistes en Tunisie Mémoire de master, Institut de journalisme et des sciences de l'information.

Articles scientifique:

1. Bertrand, Michèle. (2009). L'identification à l'agresseur chez Ferenczi : masochisme, narcissisme. *Revue française de psychanalyse*, *73*(1)
2. Kergoat, Danièle. (2001). « Division sexuelle du travail et rapports sociaux de sexe ». Dans J. Bisilliat et C. Verschuur (dir.), *Genre et économie : Un premier éclairage*. Graduate Institute Publications.
3. Walby, Sylvia. (2020). Varieties of gender regimes. *Social Politics: International Studies in Gender, State & Society*, *27*(3)

التقارير والدراسات

1. International Center for Journalists. (2021). *The chilling: Global trends in online violence against women journalists*. International Center for Journalists.
2. Media Defence. (2024). *Violence against women journalists in Sub-Saharan Africa: Online violence against journalists in Africa*. Media Defence. https://www.mediadefence.org/resource-hub/digital-attacks-and-online-gender-based-violence-sub-saharan-africa/
3. UNESCO. (2024). *Director-General's report on the safety of journalists and the danger of impunity*. UNESCO. https://www.unesco.org/en/safety-journalists/dg-report-safety-journalists
4. UNESCO, UN Women, & International Center for Journalists. (2025). *Tipping point: The chilling escalation of violence against women in the public sphere*. UNESCO. https://www.unesco.org/en/articles/global-survey-reveals-rising-violence-against-women-journalists
5. Université nationale ouverte Indira Gandhi. (2017). *Unit-5: Structural violence*. Consulté le 28 janvier 2026. https://urls.fr/3VVaVX
6. Lieber, Marylène. (2008). *Genre, violences et espaces publics : La vulnérabilité des femmes en question*. Presses de Sciences Po.
7. https://storage.gra.cloud.ovh.net/v1/AUTH_3877b9485d06455c8b7c11a9fadaeb2d/attachments/original/5/8/8/002591588.pdf

الملاحق

الملحق عدد 1: دليل المقابلات النصف موجهة للصحفيات والصحفيين

تقديم الدليل

في إطار إعداد البحث وضعنا هذا الدليل بهدف جمع شهادات نساء يعملن في المجال الصحفي والإعلامي ممّن تعرّضن لأشكال مختلفة من العنف أثناء أدائهن لعملهن أو بسببه.

وسنستخدم المعطيات المسجّلة لأغراض البحث الأكاديمي فقط، مع ضمان السرية التامة لهوية المشاركات، واحترام كامل لـ أخلاقيات البحث العلمي، بما يشمل الحفاظ على خصوصيتهن، واحترام اختياراتهن، وعدم استعمال إفاداتهن خارج سياق هذا البحث.

ستطرح الأسئلة بصيغة مرنة، ويمكن تعديلها أثناء المقابلة وفقا لتدفّق الحديث ووضعية المتحدّثة، مع الحرص على عدم التسبّب في أي أذى نفسي للمشاركة.

المحور الأول: المعطيات الشخصية والمهنية

السن:

كم عمرك؟

الجهة:

من أي ولاية/منطقة؟

الوضعية الاجتماعية:

ما هي وضعيتك الاجتماعية الحالية؟ (عزباء، متزوجة، مطلقة، أرملة...)

المستوى التعليمي:

ما هو المستوى التعليمي الذي بلغته؟

الوضعية المهنية:

هل تعملين في مؤسسة عمومية أم خاصة؟

ما هي طبيعة المؤسسة (إذاعة، تلفزة، صحيفة، موقع إلكتروني، وكالة أنباء...)؟

الدور المهني:

ما هي وظيفتك الدقيقة داخل المؤسسة؟ (صحفية ميدانية، مقدّمة، منتجة، مصوّرة، محررة، مراسلة...)

الخبرة المهنية:

منذ متى تشتغلين في المجال الصحفي/الإعلامي؟

هل سبق أن عملتِ في مؤسسات أخرى قبل مؤسستك الحالية؟

المحور الثاني: طبيعة العنف المسلّط على الصّحفيّات

التجربة العامة:

هل سبق أن تعرّضتِ لأي شكل من أشكال العنف خلال عملك الصحفي؟

هل يمكنكِ وصف التجربة بشكل عام؟

أنواع العنف:

ما هو/ما هي نوعية العنف الذي واجهته؟

عنف لفظي؟

عنف جسدي؟

عنف رمزي أو نفسي؟

عنف جنسي؟

عنف رقمي أو تحرش إلكتروني؟

عنف مؤسساتي (هرمي، إداري...)؟

تمييز

سياق العنف:

في أي ظرف وقع هذا العنف؟ (تغطية ميدانية، داخل المؤسسة، عبر الإنترنت، خلال علاقة مهنية...)

التواتر:

هل كانت حادثة فردية أم متكررة؟

إذا كانت متكررة، إلى أي مدى تتكرر؟

المحور الثالث: مرتكبو العنف وأماكن حدوثه

الفاعل:

من كان المتسبب في العنف؟

زملاء داخل المؤسسة؟

مسؤولون إداريون أو رؤساء تحرير؟

قوات أمن؟

مواطنون أو جماهير في الأماكن العامة؟

مصادر أخبار؟

جهات سياسية أو نشطاء؟

فاعلون مجهولون عبر الإنترنت؟

أماكن وقوع العنف:

أين حدث العنف؟

في مقرّ العمل؟

في الميدان؟

في الفضاء الرقمي؟

في أماكن عامة؟

أثناء تظاهرات أو أحداث سياسية؟

السياق الزمني:

هل يمكن تحديد الفترة أو التاريخ التقريبي للحادثة؟

المحور الرابع: آثار العنف على الضحية

الآثار النفسية:

كيف أثّر هذا العنف عليكِ نفسيًا؟

هل عانيتِ من ضغط، خوف، توتر، فقدان ثقة، أو أي تأثيرات أخرى؟

الآثار المهنية:

هل أثّر على عملك؟ (تغيير مهام، انقطاع، رقابة ذاتية، خوف من التغطيات...)

الآثار الاجتماعية:

هل أثّر على علاقاتك العائلية أو الاجتماعية؟

الاستراتيجيات الشخصية للتعامل:

كيف تعاملتِ مع التجربة؟

هل اعتمدتِ على دعم عائلي، نفسي، أو دعم زملاء؟

المحور الخامس: التبليغ والإجراءات المتخذة

التبليغ:

هل قمتِ بالتبليغ عن العنف؟

إذا نعم: لمن بلّغتِ؟ (إدارة المؤسسة، نقابة، أمن، منصات تبليغ إلكترونية...)

ما الذي دفعكِ للتبليغ؟

هل تلقيتِ دعما أو حماية؟

الإجراءات المتخذة:

ما كانت الإجراءات المتخذة بعد التبليغ؟

هل تمت متابعة الشكوى؟

هل تعتبرين الإجراءات كافية؟

في حال عدم التبليغ:

لماذا لم تقومي بالتبليغ؟

ما العوامل التي منعتكِ؟ (خوف، نقص ثقة، رهبة من فقدان العمل، تطبيع العنف...)

التوقعات:

ما الذي كنتِ تتوقعينه من المؤسسة أو الجهات الفاعلة لحمايتكِ؟

ما الذي يمكن تغييره لتحسين وضعية الصّحفيّات؟

المحور السادس: مقارنة بين العنف المسلّط على الصّحفيّات والصحفيين

هل لاحظتِ في بيئة عملكِ أن زملاءك الصحفيين الرجال تعرّضوا أيضًا للعنف أثناء أداء مهامهم؟

برأيك، هل يواجه الصحفيون الرجال نفس أشكال العنف التي تتعرّض لها الصّحفيّات؟

ما أوجه الاختلاف الأساسية بين العنف المسلّط على النساء والعنف المسلّط على الرجال في المجال الصحفي؟

في حال لاحظتِ تعرّض صحفيين رجال للعنف، في أي سياقات يحدث ذلك عادة؟

هل تختلف هذه السياقات عن تلك التي تتعرّض لها الصّحفيّات؟

هل لاحظتِ أن الصحفيين الرجال يقومون بالتبليغ عن العنف الذي يتعرّضون له؟

إذا نعم، كيف تبدو طريقة تعاملهم مع التبليغ مقارنة بالصّحفيّات؟

إذا لا، ما الأسباب المحتملة التي تمنعهم من التبليغ؟

هل تعتقدين أن هناك تكتما أو رفضا عن الإفصاح لدى الصحفيين الرجال عن تعرضهم للعنف؟

في رأيك، ما العوامل التي تساهم في هذا الصمت؟

ثقافة اجتماعية تتعلق بالرجولة؟

الخوف من فقدان المكانة المهنية؟

الخوف من الوصم أو السخرية؟

تطبيع العنف داخل المؤسسات؟

هل تعتقدين أن آثار العنف على الرجال تُناقش أو تُعالج داخل المؤسسة بنفس القدر الذي تُناقش به آثار العنف على النساء؟

كيف ترين تأثير النوع الاجتماعي في فهم ومعالجة العنف داخل الوسط الإعلامي؟

